سوسيولوجية الهجرة الجزائرية

في تاريخ الماضي والحاضر


بسم الله الرحمن الرحيم

مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية
حول الهجرة والرحلة
جامعة منتوي قسنطينة



سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر

أعمال الملتقى العلمي الأول
ماي / 2008

إشراف أ. د. كمال فيلالي

منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية
حول الهجرة والرحلة

ردمك : 978-9947-0-2653-3

رقم الإيداع القانوني : 2009-2723

مطبعة : ألكسندر / قسنطينة / الهاتف : 18 01 62 031

التنسيق والغلاف : زهير بن عميرة

السنة : جوان / 2009

فهرس المحتويات

توطئة

أشكر باسمي وباسم كل أعضاء مخبر الدراسات الاجتماعية التاريخية كل الزملاء الأساتذة والباحثين الذين لبوا الدعوة للمشاركة في أول يوم دراسي، يتناول الهجرة الجزائرية في الماضي والحاضر، ويجمع باحثين من قسمي التاريخ وعلم الاجتماع، وهي مبادرة حسنة لأننا كما نعرف إذا أفرغ الحدث التاريخي من الظاهرة الاجتماعية، يصبح حكاية historiette أو avec (h) minuscule histoire، والظاهرة الاجتماعية إذا أفرغت من إطارها الزمني والمكاني، أي من التاريخ، تصبح مائعة وغير دالة على وضع محددا.

وإذا كانت ظاهرة الاستقرار عند ابن خلدون أساس العمران، فإن ظاهرة الحراك والتنقل أساسيان في التاريخ الحديث، كما كانت الرحلة المؤسسة للحواضر والأمصار أساسية وغالية في أدبيات العرب.

وللهجرة ميزات إنسانية فاعلة في التاريخ تتمثل في المثاقفة l'acculturation وانتشار التعددية الثقافية le multiculturalisme والامتزاج العرقي Le brassage ethnique والتعايش الحضري la convivialité des civilisations في ظل النظام العالمي الجديد الذي فضل تسميته المؤرخ الأمريكي Norman Meier، المتوفى الشهر الفارط، بـ العهد الجديد New age.

كما أن لها، أي الهجرة، مشاكل يعاني منها العالم الغربي والعالم الثالث على حد السواء وهي أحيانا معبرة عن اليأس كظاهرة «الحراقة»، القديمة في التاريخ ولو أن المصطلح الشعبي، الذي بلغ مصاف الدراما الأسطورية جديد، لأن الحراقة في تاريخ الجزائر الحديث، هم العلوج المسحيين الذين كانوا يفرون من بلدانهم لاعتناق الإسلام والعمل في الجهاد البحري والقرصنة للاستفادة من غنائم البحر التي كانت وفيرة في الجزائر أثناء الحكم العثماني.

من هؤلاء «الحراقة»، نذكر فيخو الذي فرّ من اسبانيا إلى الجزائر ليعتنق الإسلام ويصبح مرابطا مجاهدا في البحر وهو من يعرف اليوم بـ : سيدي الفرج البحري، وللأسف أن هذه الظاهرة أصبحت الآن عكسية، وتعبر على المآسي الكبيرة التي يعيشها الشباب الجزائري الذي أصبح يفضل الموت غذاءا للأسماك على العيش بدون أمل.

فالهدف إذن من هذه الملتقيات والدراسات حول حركات الهجرة والحراك بصفة عامة وواجبنا نحن كجامعين، هو إيجاد حلول علمية لهذه الظاهرة التي أصبحت من أهم ظواهر العصر وقد اخترنا موضوع "الهجرة في الجزائر في الماضي والحاضر" كموضوع لهذين اليومين الدراسيين لتحقيق، ولو بنسبة قليلة، الهدف المرجو. وقد خصصنا يوما للهجرة في التاريخ ويوما أخر لدراسة الموضوع من منظور اجتماعي، وذالك لإعطاء رؤية سوسيوتاريخية جديدة ومتكاملة، نأمل أن يأخذ فيها العامل المنهجي حصة الأسد.

على أمل أن تتجدد مثل هذه الندوات الفاعلة في إيجاد حلول لمشاكل الهجرة في الجزائر.

ونجدد شكرنا للمساهمين في هذه الندوة التي نتمنى لها كل النجاح.

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي

مدير مخبر الدراسات والأبحاث
حول الرحلة والهجرة

كلمة رئيس المجلس العلمي
لكلية العلوم الاجتماعية والانسانية

لقد تابعت باهتمام بالغ، جانبا من أشغال ملتقاكم حول «سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر» وأعجبت كثيرا بالأفكار التي وردت في مداخلتكم الموسومة بـ «الهجرة الدينية والعلمية من وإلى قسنطينة في القرن السابع عشر»، وفي نفس الوقت تأسفت كثيرا لحالة الاغتراب التي يعيشها الباحثون الجزائريون أمثالكم والذين بقيت أفكارهم حبيسة مؤلفاتهم ورهينة مخابر البحث وقاعات الدراسة، ولم تجد طريقها بعد إلى من يهمهم الأمر من أصحاب القرار لتتحول إلى استراتيجيات وبرامج عمل لحل الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والأمنية التي يعاني منها شعبنا.

يجب أن يدرك أولياء أمورنا أن الوقت قد حان لتوظيف واستخدام المعرفة العلمية، بما في ذلك المعرفة السوسيو-تاريخية في حل مشاكل الأمة والنهوض بها وإعادة الثقة المفقودة للأجيال الصاعدة في وطنهم الأم من خلال إبراز أمجاد وبطولات أجدادهم وقدرتهم على التواصل مع الآخر المغاير دون إحداث القطيعة مع الذات والتراث والولوج في عالم المجهول المحفوف بالمخاطر.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد

ودمتم في خدمة الجزائر

أ. د./ صالح فيلالي

رئيس المجلس العلمي لكلية
العلوم الاجتماعية والانسانية

الهجرة العلمية والطلابية إلى قسنطينة في عهد عبد الكريم الفقون علامة العصر

1580 م - 1662 م (988 هـ 1073- هـ)

أ. د. كمال فيلالي

مختبر الدراسات والأبحاث السسيولوجية التاريخية حول حركات الهجرة

قبل البدء في المحاضرة ولما كان الهدف من هذا اليوم الدراسي هو التأكيد على الجانب المنهجي، بودي أن أفتح قوسا منهجيا للتذكير بنقطتين أساسيتين :

الأولى أذكر فيها بأن دراسة الهجرة في هذه الفترة لا يمكن الرقيّ بها إلى مستوى سوسيولوجي تحليلي إحصائي وذلك لانعدام الأرشيف الإداري الذي يوفّر معلومات حول ظاهرة الهجرة من جهة، ومن جهة أخرى، قلة النمطية التي تقوم عليها الفرضيات المؤسسة للظواهر الاجتماعية.

أمّا النقطة الثانية فهي تخص الإطار المفاهيمي حيث سأحاول من خلالها توضيح إشكالية علاقة الرحلة بالهجرة أو الفرق بينهما. فالأولى، أي الرحلة، تكون أكثر ميوعا بالنسبة للهدف وفي أوقات فصلية محددة كما ورد في الآية الكريمة :

لإيلاف قُرَيش ۝ إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ۝ فليعبدوا رب هذا البيت ۝ الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ۝ (سورة قريش). ونفهم من الآية الكريمة أن الرحلة مغذية ومؤمنة وهي الشائعة عند العرب، إذ احتلت مكانة راقية في أدبيات القرون الوسطى والحديثة. كما ارتبطت الرحلات بتاريخ البلدان، المعروف عند الغرب المسيحي، في القرون الوسطى، الوصفيات Les descriptions. أما الهجرة فهي دقيقة الهدف ومحددة الغاية، ومؤثرة على جميع المجالات الإنسانية، بل خالقة للتاريخ ومجددة للأوضاع. وغالبا ما تكون موضوع «استغراب» أو «مثاقفة»، إذا سمحت لنفسي

استعمال هذان المصطلحان الأمريكيان الحديثان اللذان ظهرا في نهاية الثمانينات. والهجرة قوة صانعة ومبتدعة وأحيانا مجددة للزمان والحياة مثل الهجرة النبوية. وفي هجرة الرسول (ﷺ) عبر علمية رمزية وألغاز لم يهتم بها علماء التاريخ والاجتماع. فهي أسطورة مؤسسة للتاريخ ومجددة للزمن والمكان وخالقة للمدنية. فالرسول (ﷺ) لم يكن يهجر مدينة وشعبا فحسب بل هجر عهدا وحياة وتاريخا. وحتى لا نتيه في الجدلية الايتمولوجية والمفاهمية نعود إلى الهجرة إلى قسنطينة.

لقد اخترت القرن السابع عشر، كإطار تاريخي، لأنه عصر التقلبات التاريخية الكبرى Les grands soubresauts والأزمات السياسية والاقتصادية في كل المجال الجغرافي المتوسطي المعنى بظاهرة الهجرة، والذي شكلت فيه قسنطينة ولا زالت تشكل فيه ملتقى طرق الشرق والغرب، واخترت هذا القرن أيضا لأنه يشبه في زيه العصر الحاضر : كثرت في كليهما الهجرة والرحلة والتنقل والحراك الاجتماعي. ولعل هذه الظاهرة ظاهرة الحراك ساهمت بقسط وافر في التغييرات الكبرى التي حدثت في القرن السابع عشر والقرن الحالي.

واخترت قسنطينة كإطار جغرافي، لأنها على غرار تلمسان في القرن 16، كانت منارة للعلم، وطريق عبور لمختلف الرحلات والهجرات. كما كانت ملتقى الطرق البرية والبحرية إلى الجنوب وبلاد السودان وإقليم التوات وإقليم الزاب وبلاد المغرب والمشرق العربيين. علما أن من أهم خصائص الرحلة التجارية في التاريخ الإسلامي بصفة عامة، ارتباطها بالرحلة العلمية. فموقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط وظهور بيوتات علمية وشريفية على حساب تراجع نفوذ أسرة آل عبد المومن المؤيدة للحكم الحفصي والمناوئة للعثمانيين، جعلا منها معلما كبيرا للهجرة والرحلة خاصة في العهد العثماني. وكان على رأس هذه البيوتات أسرة لفقون التي احتلت صدارة العلوم النقلية وكل الوظائف الدينية بما في ذلك إمارة ركب الحج، خاصة في عهد العلامة عبد الكريم شيخ الإسلام. وقد جعل الدور الريادي لهذه الأسرة على المستوى الإقليمي من قسنطينة مدينة علمية مستقطبة للهجرة العلمية والدينية ويشهد مرسيه[1] *Emest Mercier* أن

1. Emest Mercier, la Famille El Fegoun, L. Arolet, 1879, p. 7.

نوعية أشراف قسنطينة كانت راقية ومن الطراز الأول على غرار أشراف مدينة وهران وغريس وتلمسان، ورائدة في العلوم الشرعية والنقلية.

الأوضاع السوسيوتاريخية ودوافع الهجرة من وإلى قسنطينة :

كانت قسنطينة تسبح في كل أزياء الظلام والفقر وكان هذا الوضع محفزا لهجرة الشباب والعلماء ورجال السياسة المناوئين لحكم البايات. وهو ما دفع بغالبية الشباب من ذوي الجاه إلى الهجرة للفرار من هذا الوضع الذي وصفه الفقون بالأبيات الشهيرة التالية :

«الزمان بأهله يتعثر وسفن النجاة من أمواج البدع تتكسر

و عجائب الجهل قد أضلت و أسواق العلم قد كسدت

فصار الجاهل رئيسا و العالم في منزله يدعي خسيسا

و أعلام الزندقة على رأسه لائحة و روائح السلب، والطرد من المولى عليه قائمة»[1]

ونظرا لهذه الأوضاع المتردية والأزمات المتعددة الأبعاد، يقول لفقون انه كان يفكر شخصيا في الهجرة إلى الحجاز لكن والده أقنعه على البقاء في قسنطينة، ربما لأنه كان يرى في ذلك عارا على شرف الأسرة التي تصدرت علوم العصر ومنابر الدين، منذ القرن السادس عشر. فالمقام العلمي والتجاري اللذان كانت تُحظى بهما هذه المدينة جعل منها مدينة جذب واستقطاب. وسأغفل الحديث عن الرحلة التجارية وخاصية المدينة التجارية الصارخة بطبونوميتها : كرحبة الجمال والأسواق الأخرى، لان ذلك يتطلب منا محاضرة أخرى. وقد برعت قسنطينة في توعين من الهجرة: التعليمية والدينية وفي الرحلة الحجازية التي كانت تشكل فيها محطة رئيسية في طريق الحج المغاربي.

1. منشورات الهداية ص. 54.

الهجرة هروبا من المظالم :

بعد ظهور الأزمة الاقتصادية الناتجة أساسا عن تقلص عائدات البحر، تفاقمت حدة الصراع السياسي الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى زيادة ظاهرة الفرار والنفي والهجرة خاصة إلى فاس[1] ومصر[2] وبلاد الحجاز. إلا أن بعض الشيوخ كانوا ضد هجرة الشباب خوفا من يكون لذالك عواقب على البلاد. وبهذا الشأن يقول عبد الكريم لفقون : أن صديق العائلة الشيخ محمد بن الموهوب الزواوي أقنعه هو أيضا بالعدول عن فكرة الهجرة بقوله : «إن المؤمن قد يفرّ من ارض فيها الظلم إلى أرض يسمع أن ظلمها أعظم من الأولى. وهكذا يضل متنقلا في الطرقات إلى أن يدركه الموت وهو على تلك الحال». وذكر حديثا للرسول (ﷺ) مفاده : «أن المؤمن أخر الزمان يموت بين الطرق» فقال : يفر المرء من موطنه لما يناله من المناكر والظلم ونحوهما إلى وطن آخر يسمع عنه انه أسد وأصلح فينتقل إليه فيجده أسوء حالا من المكان الذي جاء منه ولا يزال كذلك بين الطرقات حتى يأتيه الموت وهو على ذلك الحال».[3]

وفعلا مات أب عبد الكريم الجد في الهجرة بالمسجد العتيق بتونس وهو يقدم درسا في الفقه المالكي على اثر حملة شارل كان سنة 1535 م (941 هـ)، ومات أبوه أيضا في طريق عودته من الحج بمكان يسمى المويلح سنة 1040هـ[4]، وهي السنة التي تولى فيها عبد الكريم امارة الركب.

إذا كان الطلاب يمتنعون عن الهجرة إلى الخارج لأسباب أو لأخرى، فان العلماء ورجال الدين غالبا ما يكونون مرغمين على الهجرة هروبا من الاضطهاد والقتل. وأمثلة كثرة تشخص هذا النوع من الهجرة القصرية التي لم ينجُ منها حتى المقربين من السلطة. فعلى إثر فتنة قسنطينة التي خلع فيها أهالي قسنطينة، البيعة من العثمانين حيث فوضا محمد عبد الكريم لفقون وابن المسبح المرداسي للتوسط بينهم وبين الأتراك وبعد فشل مهمتهما هربا إلى بلاد القبائل خوفا من عواقب هذا الفشل. وتمكنت

1. أنظر محاضرتنا حول هذا الموضوع في مجلة المواقف، 2008.
2. أنظر محاضرتنا التي ألقينها في القاهرة بمناسبة المؤتمر الدولي حول القاهرة في العهد العثماني.
3. منشور الهداية، ص. 236.
4. سعد اللّه أبو القاسم، عبد الكريم لفقون، ص 39.

اليد الطولى للباشا من توقفهما لم يطلق سراحهما إلا بعد انتهاء الفوضى والاضطرابات السياسية[1]. وكانت للمفتي محمد الشريف الحسني نقيب أشراف قسنطينة مشاكل مع الانكشارية ففرّ إلى تونس، وهنالك عشرات من الأمثلة حول النفي والهجرة عنوة.

وقد كانت فاس في المرتبة الأولى مصر والحجاز في المرتبة الثانية وتونس في المرتبة الثالثة تشكل بلدان اللجوء بالنسبة للفارين من النظام العثماني.

منارات استقطاب الهجرة العلمية في قسنطينة :

لقد كانت قسنطينة في القرن السابع عشر مدينة علمية تشع بمجالسها ومراكزها العلمية والتعليمية. كانت الزوايا والمساجد الأعظم على وجه الخصوص بالإضافة إلى بيوت الأعيان التي تجتمع بها مجالس العلم والتصوف، أهم المؤسسات التعليمية. ولم يكن هنالك معهدا تعليميا ولا مدرسة بالمفهوم الأكاديمي يذكر، كما لاحظ ذالك فيرو[2] Feraud، إذا استثنينا الدار العليا لعبد الكريم لفقون، قرب المسجد الأعظم ودار ابن نعمون ومجالس احمد بن حسن الغربي التي كانت ذات مستوى عال. ولعل غياب المؤسسات التعليمية بالمفهوم الحديث واعتماد الدولة على العلماء والأعيان والأوقاف يعود إلى ظاهرة التضامن الاجتماعي الذي عرف في الإسلام، وخصوصية ثقافة نشر العلم في الحضارة الإسلامية. فكان العلماء والأعيان ورجال الدين والمؤسسات الخيرية هم الذين يحملون على عاتقهم أعباء نشر العلم وإيواء الطلاب.

رفض الاغتراب العلمي :

إن الثقافة العلمية التي كانت تحضى بها قسنطينة والتي جعلت منها مشكاة جاذبة للهجرة العلمية كانت محلية، ولم يغترب احد من العلماء من اجلها إلى الخارج. بالعكس كانوا يذهبون إلى مصر والقدس وبلاد

1. منشور لفقون، ص. 91.
2. أنظر المجلة الإفريقية العدد السنة

الشام والحجاز للتدريس ويؤسسون بها مجالس[1]. وأثناء دراستنا لسير العلماء الذين عايشوا هذه الفترة لاحظنا أن تحصيلهم العلمي كان في قسنطينة، وأن السلسلة العلمية تنحدر في غالبيتها من عمر الوزان، شيخ مشايخ قسنطينة، الذي أخذ عنه لفقون والسعيد قدورة شيخ إسلام الجزائر، ومحمد التواتي (1031 هـ) وتلميذه العياشي وعيسى الثعالبي(1080 هـ) ويحيا الشاوي (1096 هـ) وهو تلميذ هذا الأخير.

وكان فضل شيوخ القبائل على الثقافة العلمية و التعليم في قسنطينة بالغ الأثر. ويقول لفقون أنه لم يتأثر إلا بعلماء جزائرين أهمهم ابن راشد الزواوي و محمد التواتي[2]. وكانت بلاد القبائل خزانا بل مشتلة للهجرة التعليمية الى قسنطينة. فكان الزواوة والعبابسة يفدون بكثرة وأهمهم محمد الفقيه الزواوي الذي تصدر للتدريس بعد محمد السوسي المغربي سنة 1023 هـ. ابن راشد الزواوي الذي تأثر به لفقون في النحو. وابن الموهوب الزواوي الذي كان متوغلا في العلوم المنقولة ودرس طويلا في قسنطينة، وكان ضمن الشبكة العلمية التي تأسست في قسنطينة وبقي على اتصال مع لفقون بعد عودته إلى بلاده. وعلى ضوء هذه الهجرة التعليمية الداخلية تأسست شبكة الإفتاء والتدريس وكانت تشمل في غالبيتها علماء من بلاد القبائل وميلة وعنابة وتونس والمغرب. من ميلة يمكننا ذكر أحمد ابن العطار، الذي تولى التدريس بقسنطينة وابن حاجة الذي كان قاضيا في ميلة وتولى في بجاية الإفتاء وقد أوكله الباي بمهمة دبلوماسية في تونس، سنة 1037 هـ، وابن المبارك آب الكاتب الشهير ومن عنابة الساسي البوني. ومن الجزائر السعيد قدورة (المتوفى سنة 1060 هـ) الذي جمعته مع الفقون مراسلات طويلة و قد تولى هذا الأخير وظائف الجامع الكبير سنة 1020 هـ[3]. وكان ضمن هذه الشبكة عبد القادر الراشدي من قلعة بني راشد بالغرب الجزائري، صاحب رسالة كلامية أحدثت زوبعة انتقادية بين علماء قسنطينة[4]. وقد تطورت هذه الشبكات التي أصبحت تجمع مجالس صوفية وعلمية في شكل نسيج عنكبوتي كانت فيه قسنطينة محور الاستقطاب في عهد الورتلاني، الذي قال : «التقيت فيها بأفاضل

1. أنظر محاضرتي في الملتقى الدولي «مصر في العهد العثماني» 26 نوفمبر 2007.
2. نفس المصدر، ص. 53.
3. أبو القاسم سعد الله، التاريخ الثقافي، ج1، ص. 364.
4. الحسين الورتلاني، نزهة الأنظار الموسومة بالرحلة ص. 695.

العلم والصلاح والورع والزهد وقد اجتمعنا بهم عند سعيد الغربي وحدثنا عن موظفي السلطنة والمملكة الشرقية والكتاب وأصحاب الجاه كما اجتمعت بسيدي لفقون وسيدي الشيخ الفاضل بن الأحمر وسيدي محمد العنتري وهو أب صالح العنتري»[1].

وكانت مجالس العلم عبارة على شبكات علمية وعائلية ارتبطت فيها بالمصاهرة كل الأسر الكبيرة بأسرة لفقون، كأسرة محورية في الشرف والعلم والسياسة والدين. ومن هذه الأسر : أسرة بلغربي عن طريق الفقيه وعضو مجلس الشورى احمد بن الحسن الغربي الذي كان زوج خالة الشيخ عبد الكريم الفقون وابن نعمون وابن باديس وابن ثلجون[2].

وكان عدد الشيوخ المهاجرين الى قسنطينة أقلية. وأهمهم احمد الغربي الذي توفي بالجزائر بعد عودته من قسنطينة. ولم يكن يحبه الفقون لتبجحه حيث كان "يمدح الناس لينال الحظوة عندهم"، حسب قول هذا الأخير. وأحمد الفاسي الذي كان قريبا من البايات وكان للفقون معه اختلافات علمية وسياسية. إلى جانب التدريس كان الفاسي يتولى الكتابة لبعض أمراء العبابسة[3]. والسوسي المغربي ناب محمد الزواوي سنة 1023 هـ[4] والشيخ التواتي المغربي الذي كان له مجلس للإقراء[5].

وكانت دار الشيخ عبد الكريم والمسجد الأعظم من أهم محطات الهجرة الطلابية من الداخل والخارج. وكان بعض الطلبة يفدون من مناطق نائية أحيانا في نطاق رحلة، وتارة أخرى، في نطاق هجرة أي لمدة دراسية أطول. وكانت الزوايا والأحباس والفنادق توفر الإقامة. كما كان بعض الشيوخ يستقبلون في ديارهم الطلبة مثل ابن ثلجون الذي كان بعض طلبة الفقون يقيمون بداره، تخفيفا عليه، لان دار لفقون لم تكن تسع للعدد الهائل من الطلاب الذين كانوا يتناوبون على داره من خارج الوطن. أما المؤنة فكانت تأخذ من الحبوس المقطوع لمعهد الفقون بهذا الصدد وأحباس الأعيان والبايات. وتجدر الإشارة هنا إلى انعدام المعطيات الرقمية فيما يتعلق

1. الحسين الورتلاني، نزهة الأنظار الموسومة بالرحلة ص. 695.
2. منشور الهداية، ص 65.
3. سعد الله أبو القاسم، لفقون، ص 101. العبابسة هم قبائل مرابطة نسبة إلى عباس جد سيدي عبد الرحمان المقراني تنتسب إليهم قبيلتا صدوق وبني ورتلان.
4. نفس المرجع، ص3.
5. المصدر السابق، ص 242.

بعدد الطلبة الوافدين من مختلف المناطق الجزائرية والطلبة الأجانب الذين كانوا يدرسون في قسنطينة. وبقيت المصادر باهتة فيما يتعلق بالجانب الإحصاء والجوانب السوسيوتاريخية الأخرى الخاصة بالتدريس والإقامة. ولم تهتم إلا بسير الأشخاص وأعمالهم العلمية والدينية.

وقد التصقت الهجرة التعليمية إلى قسنطينة بأسماء لامعة ذاع صيتهم في البلاد الإسلامية نذكر منها يحيا الشاوي (1096 هـ) وعيسى الثعالبي (1080 هـ) الذي ألف كتابا في سيرة الفقون سماه «كنز الرواة». وكذلك سيدي عمار بن داود خطيب المسجد الأعظم. وقد هاجر هؤلاء للتدريس في المشرق في أوقات مختلفة، كما شرحنا ذلك في محاضرة ألقيناها في مناسبة أخرى تحت عنوان «القاهرة ملتقى طرق الهجرة العلمية والدينية في العهد العثماني»[1]. كما تردد على معهد الفقون الرحالة الشهير أبو سالم العياشي المغربي. وأحمد المقري صاحب «نفح الطيب».

إمارة الركب :

لقد كانت الرحلة الحجازية كمفهوم اشمل من رحلة الحج -لما كانت هذه الرحلة مرتبطة بالفريضة الدينية والتجارة والتعليم واقتناء الكتب- أطول من الرحلات الأخرى وأكثرها شأنا لأنها تحتاج إلى جاه ومال وأعباء السفر. والإخطار فيها كثيرة، كما يمكننا الاطلاع على ذلك في كتب الرحلات وعلى رأسها رحلة الورتلاني الذي أعتبر العودة من الحج ميلادا جديدا. وبدأت رياسة رحلة الحج في أسرة عبد المؤمن إلى سنة 975 هـ لتنتقل بعدها إلى أسرة لفقون. وقد وقع جدال كبير في تاريخ إمارة الركب. إذ يرى سعد الله أن إمارة الركب كانت في زمن كتابة «منشور الهداية»، أي سنة 1040 هـ، في أسرة عبد المؤمن.[2] ويذهب بعيدا قائلا أنه حج تحت إمرة محمد عبد المؤمن عدوه ومنافسه في السياسة والرياسة وهذا في نظرنا غير معقول خاصة وأن هذه الأسرة، أسرة عبد المؤمن، قد أفرغت من كل مظاهر السلطة بعد مقتل محمد عبد المؤمن ومنح الرياسة الدينية للمدينة والإفتاء لعبد الكريم الفقون الجد. ويعتمد سعد الله في اعتقاده هذا على شهادة تجديد إمارة الركب مؤرخة في دو القعدة

1. الملتقى الدولي "مصر في العهد العثماني"، القاهرة، أكتوبر 2007

2. E. Mercier, La famille Lefgoune in RA.

سنة 1048 هـ، قام بنشرها مرسيه في مقاله حول أسرة الفقون المنشور في المجلة الإفريقية.[1] وهي الشهادة الوحدة التي عثر عليها ولم يعثر بعد على شهادة إمارة الركب قبل هذا التاريخ. على كل حال بعد وفاة الأب تولى عبد الكريم الفقون الأمارة. ويشهد تلميذاه ورفيقاه في ركب 1064 هـ العياشي، صاحب الرحلة الشهيرة، وعيسى الثعلبي في كنز الرواة، «أن عبد الكريم لم تكن تهمه في الإمارة أي إمارة الركب لا الامتيازات ولا شرف الرئاسة لان شرفه كان أعلى من ذالك لدرجة انه استوي عنده المدح والدم. كما لم يكن تهمه لا السياسة ولا الرياسة وكان يكره أدباء البلاط حتى لما كان شيخ الإسلام في الإمارة. فأثناء رئاستة للركب يقول الورتلاني أنه لم يهتم بباشا مصر ولا بأعيانها ولا بهداياهم حين خرجوا لتعظيمه ومهاداته ويستطرد قائلا : «إنه سيقت إليه بالقاهرة آمال ضخام وهدايا نفيسة عهد عودته من الحج ونزل إليه الباشا فمن دونه ولم يقبل منه دينارا واحدا... وهب إليه الجميع وجاء ممن يعتقدون فيه للتبرك».

أ. د. كمال فيلالي

1. cf . "Époque de rétablissement turque à Constantine, R. A. 1856. N° 1.

الأسرى الجزائريون في أوروبا في العهد العثماني من خلال المصادر المحلية

د. خليفة حماش
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص :

يشكل الأسرى ظاهرة بارزة في تاريخ البحر المتوسط عامة في العهد العثماني، ومما ميزها أنها مست المسلمين كما مست الأوروبيين. وبخصوص الأسرى الأوروبيين في البلاد الإسلامية ومنها الجزائر، فإن موضوعهم قد سجلت وقائعه على يد الأسرى أنفسهم بما دوّنوه من مذكرات آنذاك من جهة، ومن جهة ثانية على يد الباحثين في العصر الحديث بما أنجزوه من أبحاث. أما الأسرى المسلمون في أوروبا ومنهم الجزائريون فإن موضوعهم لم ينل بعد ما يستحقه من البحث، وذلك على الرغم من بعض الدراسات الأوروبية وحتى الجزائرية التي أنجزت حوله، وتميزت كلها بالاعتماد على المصادر الأوروبية دون المصادر المحلية. ونظرا إلى دور المصادر في توجيه البحث التاريخي بشكل عام فإن تلك الأعمال على الرغم من أهميتها فإنها صوَّرت لنا مأساة هؤلاء الأسرى من جانب واحد فقط هو المرتبط بحياتهم في أوروبا، أما مأساتهم في موطنهم حيث يتركون أفراد عائلاتهم من آباء وأمهات وزوجات وأبناء وإخوة وأقارب، علاوة على أملاك ومصالح خاصة بهم مختلفة، فلم تلمسه تلك الدراسات بتاتا، لأنه لا يعثر له على أثر سوى في المصادر المحلية: وبناء على ذلك فإن الأسئلة التي تطرح نفسها علينا هنا ستكون موزعة على محورين أساسيين : أولهما يخص المصادر المحلية التي تتعلق بالموضوع، وقد فضلنا حذفه هنا طلبا للاختصار، والثاني المادة الخبرية التي تزودنا بها تلك المصادر حول ذلك، وهي تجيب عن أسئلة عديدة، لعل أهمها هي التي تخص أسماء

الأسرى، وفئاتهم الاجتماعية، والمناطق التي كانوا يؤخذون إليها، ومدة أسرهم، وأثر تلك المدة إن طالت على عائلاتهم، وكذلك الوفاة إن حدثت، وأخيرا طرق افتدائهم. وتلك الأسئلة هي التي تشكل عناصر عملنا.

مدخل:

يشكل الأسرى ظاهرة بارزة في تاريخ البحر المتوسط عامة في العهد العثماني، وهي ظاهرة اشتركت في حبك خيوطها وصناعة أحداثها عوامل متعددة: سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية. ومما ميزها أنها مست المسلمين كما مست الأوروبيين. وبخصوص الأسرى الأوروبيين في البلاد الإسلامية ومنها الجزائر، فإن موضوعهم قد سجلت وقائعه وكشفت تفاصيله على يد الأسرى أنفسهم بما دوَّنُوه من مذكرات آنذاك من جهة[1]، ومن جهة ثانية على يد الباحثين في العصر الحديث بما قدموه من أعمال علمية اعتمدوا في إنجازها على المصادر المختلفة وفي مقدمتها الوثائق الأرشيفية[2]. أما الأسرى المسلمون في أوروبا ومنهم الجزائريون فإن موضوعهم لا يزال محاطا بكثير من الغموض ولم ينل بعد ما يستحقه من البحث، وذلك على الرغم من مرور قرن ونصف على فتح ذلك الملف على يد السيد أدريان باربروجي A. Berbrugger (أول رئيس للجمعة التاريخية الجزائرية) من خلال مقال صغير نشره موزعا على أربع صفحات في المجلد الأول من المجلة الإفريقية الصادر عام 1856 م، (ص38 ـ 41)، وموضوعه: «حول الرق الإسلامي في فرنسا De l'esclavage musulman en France» حيث تحدث عن شراء الأسرى المسلمين من جزائريين وتونسيين لصالح فرنسا في مالطا والمدن الإيطالية، والخدمات التي كانوا يستغلون فيها وعلى رأسها التجذيف في البحرية الملكية والعمل لدى الخواص.

1. لدينا عدد معتبر من تلك المذكرات، بعضه كتبه الأسرى الأسبان، وبعضه الفرنسيون، وبعضه البرتغاليون، وبعضه الأمريكيون، وغيرهم. وهي اليوم تعد مصادر تاريخية ليس فقط عن هؤلاء الأسرى، وإنما عن تاريخ الجزائر عامة في ذلك العهد، بما احتوت عليه من معلومات حول الوضع السياسي والعسكري والاجتماعي والعمراني للمدينة آنذاك.

2. كمثال على تلك الأعمال: Fredmen Ellen, Spanish captives in North Africa in the early modern age, Madison, 1983. Bennassar Bartholomé, les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats 16 - 17°siecle, Paris, Perrin, 1989.

وتناول الموضوع بعد ذلك باحثون أوروبيون آخرون أبرزهم الباحثان الفرنسيان جاك كوديكو[1] Jacques Godechot (أستاذ بكلية الآداب بجامعة تولوز الفرنسية)، وبيار بوايي[2] Pierre Boyer (محافظ أرشيف ما وراء البحار في إيكس أون بروفانس)، ثم الباحث الإيطالي سالفاتور بونو Salvatore Bono من خلال عدد من أعماله بالإيطالية والفرنسية[3].

ولكن البحث في موضوع الأسرى المسلمين (وبشكل خاص الجزائريين) في أوروبا لم يبق مقتصرا على الأوروبيين وإنما شاركهم فيه باحث جزائري اشتهر بخبرته الواسعة في البحث في دور الأرشيف الأوروبية وبشكل خاص الفرنسية منها، وهو الدكتور مولاي بلحميسي Moulay Belhamissi : (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الجزائر)، وكان ذلك من خلال عمله : «الأسرى الجزائريون وأوروبا المسيحية»[4]. وعلى الرغم من أن ذلك العمل يشترك في بعض الخصائص مع الأعمال التي أنجزها الأوروبيون حول الموضوع، ومن ذلك اللغة التي كتب بها وهي الفرنسية، والمصادر المعتمدة وهي المصادر الأوروبية كما سنوضح ذلك، إلا أنه يختلف عنها في خصائص أخرى ومنها أن صاحبه استطاع بواسطته أن ينقل ملف الأسرى الجزائريين من ساحة البحث الأوروبية إلى ساحة البحث الوطنية (الجزائرية).

وقد تميزت الأعمال المذكورة كلها بالدقة والثراء في المادة العلمية (الخبرية) نظرا إلى اعتمادها على الوثائق الأرشيفية ذات الصلة المباشرة بالموضوع. ولكن تلك الوثائق كانت كلها أوروبية : فرنسية وإيطالية ومالطية.

ونظرا إلى دور المصادر في توجيه البحث التاريخي بشكل عام فإن تلك الأعمال على الرغم من أهميتها فإنها صوَّرت لنا مأساة هؤلاء الأسرى ومعاناتهم اليومية من جانب واحد فقط وهو المرتبط بحياة العبودية التي

1. من خلال عمله : La course maltaise le long des côtes barbaresques, in : R.A., n° 96/1952, pp. 105 – 113.
2. من خلال عمله La chiourme turques des galères de France de 1665 à 1687, in : R.O.MM., N° 6/ 1969, pp. 53 – 74.
3. نذكر منها بالفرنسية: Achat d'ésclaves turcs pour les galères pontificales (16 – 18 ° siècle), in : R.O.M.M., N 39/1985, pp. 79 – 92 أما عن أعماله باللغة الإيطالية فراجع البحث نفسه، ص. 86–87، هامش 1–2.
4. Les captifs algériens et l'Europe chrétienne (1518 – 1830), Alger, E.N.A.L., 1988, (166 p).

كانوا يحيونها في أوروبا حيث يتحولون من أشخاص أحرار إلى عبيد يشار إليهم بالأرقام المسجلين تحتها في السجلات، ويباعون ويشترون مثل السلع في الأسواق بالمدن الكبرى، وينقلون بين مختلف المدن عبر القارة حيث تستغل عضلاتهم في الأعمال الغليظة في ورشات الصناعة والموانيء والتجذيف على متن السفن، إلى أن يتوفوا أو يفروا أو يطلق سراحهم ليعودوا إلى أوطانهم. وحتى أسماؤهم في تلك المصادر فإنها حرفت أو شوهت بسبب صعوبة نطقها على ألسنة الأوروبيين. ولكن مأساة الأسرى المسلمين في أوروبا (ومنهم الجزائريون) هي في الواقع شبيهة بحالة العملة التي لا تعرف حقيقتها كاملة إلا بدراستها من الوجهين وليس من وجه واحد، ذلك لأن هؤلاء الأسرى هم في جميع الحالات أشخاص ينتمون إلى أسر (عائلات) ومجتمعات، ولذلك فإن القبض عليهم في أعالي البحار واقتيادهم أسرى إلى أوروبا لم يكن يؤدي أبدا إلى اقتلاعهم من منبتهم الاجتماعي في موطنهم، حيث يتركون أفراد عائلاتهم من آباء وأمهات وزوجات وأبناء وإخوة وأقارب، علاوة على أملاك ومصالح خاصة بهم مختلفة، وكل ذلك في إطار نظام سياسي واجتماعي خاص يبقى يشدهم إلى موطنهم في الجزائر من خلال مؤسساته الإدارية والقضائية إلى أن يتوفوا في الأسْر أو يعودون. وتلك الصلة هي التي تشكل الوجه الثاني الذي علينا معرفته في حياة هؤلاء الأسرى لكي يتسنى لنا الإحاطة بموضوعهم بكامل جوانبه. ولكن ذلك الوجه لا تصوره لنا في أغلب حالاته المصادر الأوروبية وإنما المصادر المحلية في الجزائر. وبناء على ذلك فإن الأسئلة التي تطرح نفسها علينا هنا ستكون موزعة على محورين أساسيين: أولهما يخص المصادر المحلية التي تتعلق بالموضوع، وقد فضلنا حذفه هنا طلبا للاختصار، والثاني المادة الخبرية التي تزودنا بها تلك المصادر حول ذلك، وهي تجيب عن أسئلة عديدة، لعل أهمها هي التي تخص أسماء الأسرى، وفئاتهم الاجتماعية، والمناطق التي كانوا يؤخذون إليها، ومدة أسرهم، وأثر تلك المدة إن طالت على عائلاتهم، وكذلك الوفاة إن حدثت، وأخيرا طرق افتدائهم، وتكون الإجابة عن تلك الأسئلة من خلال العناصر الآتية :

1. أسماء الأسرى وفئاتهم الاجتماعية :

إن طرح موضوع الأسماء على بساط البحث في مثل موضوعنا هنا يبدو للوهلة الأولى عملا عديم الأهمية، وقد يعتبر حتى تافها أو ساذجا، ولكنه في الحقيقة هو غير ذلك تماما، لأن الأسماء تكتسي أهمية كبيرة في حياة الأشخاص، وهي ليست وسيلة للتعريف بهم فقط وإنما هي زيادة عن ذلك صورة ينعكس فيها كيانهم الاجتماعي والثقافي، بل صفتهم الإنسانية أيضا، وبها تتشكل صورتهم التاريخية. وتزداد تلك الأهمية أكثر لما تكون تلك الأسماء كاملة تتضمن اسم الأسير ونسبه وحرفته ولقبه وغير ذلك، وهي حالة لا نجدها في المصادر الأوروبية حيث ترد تلك الأسماء مشوهة ومحرفة وناقصة، وقراءتها تكون غالبا مبنية على الظن والتأويل، ولدينا حول ذلك نماذج كثيرة أوردها الدكتور مولا بلحمسيي[1]، ومنها حالة : Casson d'Alger fils de Mohammad (ويقصد بذلك كما يبدو : قاسم الجزائري ابن محمد)، وحالة : Aly d'Alger fils d'amir et dambarque (ويقصد بذلك كما يبدو: علي الجزائري ابن عامر ومباركة ؟) وحالة : Balquier d'Alger (ويقصد بذلك كما يبدو : بلخير الجزائري).

أما إذا أتينا إلى الأسماء التي زودتنا بها المصادر المحلية فإننا نجدها واضحة تماما كما يتبين ذلك من خلال النماذج التي يتضمنها الجدول الذي يمثل الملحق (رقم1)، وهي مستخرجة من سجلات بيت المال، وسجلات حفظ الأمانات، وعقود المحكمة الشرعية. وكنماذج من تلك الأسماء نذكر: سليمان بن محمد الحرار، ومحمد رئيس البنزرتي، وعلي بن محمد بن ناصف التركي، والشاب أحمد بن إبراهيم الكيميلو الأندلسي، والحاج محمد بن يحيى الكواش، وعلي بن أحمد بلكباشي ابن الحاج.

وقراءة تلك الأسماء في المصادر المحلية بذلك الشكل له من غير شك بعد تاريخي كبير وأهمية علمية بارزة، لأنها ليس فقط أنها تمكننا من معرفة الأسرى، وإنما تمكننا علاوة على ذلك من تشكيل قائمة ولو رمزية لهؤلاء الأسرى لحفظها في الذاكرة الشعبية، ومن جهة ثانية لأنها تسهم في إضفاء معرفة تاريخية صحيحة وواسعة حولهم، خصوصا من

1. Belhamissi, Les captifs … op. cit, p. 43 – 44.

جانبها الاجتماعي، فنعرف أن الأسير الأول ينتمي إلى عائلة من الحرفيين، والأسير الثاني هو رئيس بحر يعود بأصله إلى مدينة بنزرت، والثالث هو من أسرة تركية، والرابع هو حاج ابن حاج وينتمي إلى أسرة من الكواشين، والخامس هو ابن لضابط من الجيش النظامي، وهكذا... وتلك المعرفة كلها لا تسمح بها الوثائق الأوروبية.

وبخصوص الفئات الاجتماعية التي كان ينتمي إليها هؤلاء الأسرى فهي من غير شك غير محددة، لأن الأسر في أعالي البحار كان مثل الموت تماما لا يفرق بين إنسان وآخر، لا من حيث الجنس ولا السن ولا المكانة الاجتماعية ولا غير ذلك. وقائمة الأسماء التي أوردناها في الجدول بالملحق (رقم1) هي في الحقيقة محدودة جدا ولا تقدم لنا نتيجة مرضية حول الموضوع، ولكن مع ذلك يمكن القول كنتيجة عامة أن الأسر كان يتعرض له المدنيون أمثال سليمان بن محمد الحرار، والشاب أحمد بن إبراهيم الكيميليو الأندلسي، والحاج محمد بن الحاج يحيى الكواش، وقاسم الجيجلي وغيرهم، كما يتعرض له العسكريون أيضا أمثال علي بن أحمد بلكباشي، والحاج مصطفى خوجه ابن بكير التركي، ومحمد رئيس البنزرتي، وأحمد يولداش، وإبراهيم يولداش، ومصطفى الانجشايري (الانكشاري). وكانت هذه الفئة الأخيرة -كما يبدو- هي الأكثر تعرضا للأسر من فئة المدنيين، ويرجع ذلك إلى طبيعة عملها العسكري في أعالي البحار، سواء في أثناء عمليات الغزو (القرصنة) التي كانت تقوم بها ضد السفن التجارية الأوروبية كما تظهر ذلك حالات كثيرة تضمنتها سجلات بيت المال، أم في أثناء توجهها نحو المياه الشرقية في أطار العلاقات العسكرية التي كانت قائمة بين الجزائر والباب العالي. وكانت في خلال ذلك تتصادف بالسفن الحربية الأوروبية التي يقود الاصطدام بها إلى الوقوع في الأسر، وهو ما حدث في حالة كشفت لنا عنها عقود المحكمة الشرعية وتعود إلى عام 1079 هـ (1668 م)، وتتعلق بعلي بن أحمد بلكباشي الذي كان على متن سفينة ابن قرقاش التي أرسلت ضمن سفن أخرى إلى إستانبول، وقد «أسِر عدو الدين دمرهم الله السفن الموجهة للناحية المسطورة مع المركب المزبور بكل من فيها من الناس»[1]. وإذا أتينا إلى سجلات بيت المال فإننا

1. م. ش (عقود المحكمة الشرعية بالأرشيف الوطني بالجزائر)، ع (علبة) 14 / 2، م (ميكروفيش) 5، ق (ورقة) 1، سنة 1079.

نجد حالات كثيرة للأسر الجماعي الذي كان يتعرض له الجزائريون من مدنيين وعسكريين، وكانت تلك الحالات تسجل في شكل قوائم تتضمن أسماء الأسرى واسم السفينة التي كانوا بها واسم الرئيس الذي يقودها، ومن ذلك قائمة بمجموعة من الأسرى كانوا على متن مركب الخلوفي، أسروا في جمادى الأولى 1111هـ (1699م)، وجميعهم «أقطارماجية»[1]، وقائمة ثانية بأشخاص أسروا في أوائل ذي الحجة 1202 هـ (1788م) برفقة الرايس [كذا] علي كالي بولي[2]، وقائمة ثالثة بأشخاص أسروا في جمادى الثانية 1223 هـ (1808م) برفقة الرئيس قاسم[3].

2. مناطق الأسر :

إذا أتينا إلى المناطق التي كان يؤخذ إليها الأسرى الجزائريون في أوروبا فكانت من غير شك كثيرة وغير محددة، لأنهم لم يكونوا يستقرون في منطقة واحدة وإنما ينقلون -مثل البضائع- من منطقة إلى أخرى، وذلك بسبب البيع بطبيعة الحال. وقد اهتمت المصادر المحلية بذكر تلك المناطق كما يوضح ذلك الجدول الملحق (رقم1)، وكانت الإشارة إليها تأتي في بعض الحالات بصورة دقيقة بأن تذكر اسم المدينة، ولدينا من ذلك جنوة بإيطاليا، ومرسيلية بفرنسا، أو اسم الجزيرة، ولدينا من ذلك مالطا وكريت. ولكن تلك المصادر إذا كانت في بعض الحالات تحدد المنطقة باسمها الدقيق بالشكل الذي وصف، فإنها في حالات أخرى لا تفعل ذلك وإنما تكتفي بالإشارات العامة التي تفيد البلاد الأوروبية وما يتبعها من جزر في البحر المتوسط عامة. ومن تلك الإشارات : أرض العدو الكافر، وأرض العدو، وأرض الكفر، وأرض عدو الدين، وبلد الكفر، وبلد الكفرة. ووجد في بعض الحالات ذكر اسم القارة الأوروبية، ولكن بشكل محرف قليلا وهو «الأوربوة». ومثل تلك الإشارات العامة تعود من غير شك إما إلى عدم معرفة اسم المدينة أو الجزيرة التي يوجد فيها الأسير،

1. ب. م، (سجلات بيت المال) سجل 1. وأقطار مجية: هي لفظة تركية مشتقة من فعل آقتارمق، وتعني نقل البضائع من سفينة إلى أخرى دون إنزالها إلى البر. ومنه اشتقت لفظة «آقتارمه» بمعنى غنيمة، وآقتارْمجي، هو الشخص الذي يعمل في السفن الحربية ومكلف بشؤون الغنائم من نقل وترتيب وحراسة وغير ذلك.
2. ب. م، سجل 2، ق 114.
3. ب. م، سجل 5، ق 18 ـ 19.

أو إلى محدودية المعرفة الجغرافية الخاصة بقارة أوروبا لدى الجزائريين آنذاك، أو إلى السببين معا.

3. مُدّة الأسر :

إن تقديم صورة عامة عن المدة التي كان يقضيها الجزائريون في الأسر من خلال المصادر المحلية هو في الواقع في غاية الصعوبة بسبب قلة تلك المصادر، ومن ثمة قلة حالات الأسْر التي تتضمنها تلك المصادر بالمقارنة مع الحالات التي وقعت بالفعل وكانت كثيرة جدا. وبناء على الوثائق التي أمكن الاطلاع عليها فإن الإشارة إلى مدة الأسْر كان يأتي بطريقتين: إحداهما مباشِرة، بأن يذكر في الوثيقة اسم الأسير ومدة أسره عند إطلاق سراحه، وهي حالات ترد في عقود المحكمة الشرعية، ولدينا حول ذلك حالة «الشاب» أحمد بن إبراهيم الكميليو الأندلسي الذي دامت مدة أسْره خمسة عشر عاما[1]، وحالة محمود بن علي بن شعوة الذي دامت مدة أسره ثمانية وعشرين عاما[2]. أما الطريقة غير المباشرة فنجدها في سجلات بيت المال وسجلات حفظ الأمانات، ولكنها ليست دقيقة دائما. وحسب تلك السجلات فإن كل شخص وقع في الأسر فإن أملاكه كانت تنقل إلى بيت المال أو إلى دكان الحرمين الشريفين (دكان الأمانات) لتحفظ هناك، وكانت تلك الأملاك تسجل في السجل المخصص لذلك مع ذكر اسم صاحبها وهو الأسير وتاريخ عملية النقل تلك. وإذا أطلق سراح صاحبها وعاد إلى الجزائر وقام بسحب أملاكه فإنه يسجل ما يفيد عملية السحب وتاريخ وقوعها والشخص الذي تمت على يديه أيضا. وبحساب الفرق بين تاريخ إيداع الأملاك وسحبها فإننا نحصل على مدة الأسر. وكمثال على ذلك فإننا نقرأ في حالة وردت في أحد سجلات بيت المال[3] :

1. م. ش، ع 89، م 3، ق 63، سنة 1073. وجاءت الإشارة إلى ذلك كما يأتي : بعد قدوم الشاب أحمد بن إبراهيم الكميليوا الأندلسي من أرض العدو دمرهم اللّه وفك أسره [...] بعد أن كان بها أسيرا منذ خمسة عشر عاما».
2. م . ش، ع 33، م 1، ق 2، سنة 1192. وجاءت الإشارة إلى ذلك كما يأتي: «إلى أن أُسر محمود بن علي المذكور [...] بيد العدو وقد ترك زوجه بعده ودفع لها الشريكان محمود ويوسف ما ينوب زوجها الأسير في غلة ما ذكر [...] لكونه بقي أسيرا مدة ثمانية [(كذا)] وعشرين سنة».
3. ب. م، سجل 2، ق 93.

- مخلفات أهج محمد التركي الأسير، جيء بها من فندق الروز أواخر قعدة 1201 [هـ (1787م)]

وبعد ذلك نقرأ :

- الحمد للّه: قبض أهج محمد الأسير المذكور يمنته عند قدومه من الأسر مائة ريال دراهم صغار وعشرة ريالات دراهم صغار، وذلك ثمن ما بيع من مخلفاته وخلُص، أوائل شعبان 1207 [هـ (1793م)].

ونستخلص من ذلك أن الأسير المذكور، وهو أهج محمد، دام أسره ست سنوات وعشرة أشهر.

ونقرأ في حالة أخرى[1] :

- أسباب حسين يولداش، جيء بها من عند باب قرب حنوت المكاحلي، أوائل حجة 1202 [هـ (1788 م)].

وبعد ذلك نقرأ :

- قبض حسين الأسير المذكور يمنته عند قدومه من الأسر ديناران [(كذا)] ذهبا عينا سلطانية من متروكه، وخلص، بتاريخ أواسط شعبان 1206 [هـ (1792 م)].

ونستخلص من ذلك أن حُسينا المذكور بقي في أسره مدة قدرها أربع سنوات وثمانية أشهر.

وإذا أتينا إلى سجلات دكان الأمانات فإننا نقرأ في إحدى الحالات[2] :

- أمانة الأسير مصطفى أوده باشي صهر الحاج مسعود بن زكور، [جيء بها] على يد السيد الطاهر القاضي والحاج مسعود ناظره، وهو صنيدق عمل العرب مزوق، أوائل محرم 7311 [هـ (1759 م)].

وبعد ذلك نقرأ:

- رفع الأمانة صاحبها [مصطفى أوده باشي] على يد القاضي سنة 1181 [هـ (1767 م)].

1. ب. م، سجل 2، ق 115.
2. سجلات البايلك (بالأرشيف الوطني بالجزائر)، سجل 299، ق 25.

ويعني ذلك أن الأسير المذكور دام أسره ثماني سنوات.

ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن حالات الأسر التي أمدتنا بها المصادر المحلية كما تبينها النماذج الوارد في الملحق (رقم1)، لا تعبر عن حقيقة المدة التي كان يقضيها الأسرى الجزائريون (والمسلمون عموما) في بأوروبا بقدر ما تعبر عنها المصادر الأوروبية التي أمدتنا بحالات تجاوزت فيها مدة الأسر 30 سنة وبلغت حتى 42 سنة. أما المعدل العام حسب الحالات التي أوردها مولاي بلحميسي فكان 28 سنة[1].، وهي المدة التي قضاها محمود بن علي بن شعوة كما سبق الإشارة.

4. طول مدة الأسر وآثارها :

كان الأسر في البلاد الأوروبية يؤدي إلى حدوث مأساة اجتماعية حقيقة تلحق الأسير كما تلحق أفراد عائلته نتيجة الانقطاع الذي يحدث بينهما، وتزداد تلك المأساة حدة عندما تطول مدة الأسر وتنقطع أخبار الأسير ويصير وضعه مجهولا. وإذا كانت تلك المأساة تلحق بعض الأسرى وعائلاتهم لمدة قصيرة، فإن بعضهم تلحقهم لمدة طويلة، أو حتى إلى الأبد، ويسمى الأسير في خلال تلك الحالة «مفقودا»، وهي حالة مست كثيرا من الأسرى وتكشفها لنا المصادر التي نحن بصددها بكل وضوح. فنقرأ في أحد عقود المحكمة الشرعية يعود إلى أواخر شوال 999 هـ (1591 م) : «بعد أن تقرر الاشتراك بين الكرام زهراء بنت أحمد عرف منظال المدجن وولديها أحمد وعلي المفقود في أرض العدو الكافر دمّره اللّه ولدي محمد بن ناصف التركي المدعو شرع اللّه في جميع الدار الكائنة بشارع باب عزون»[2]، ونقرأ في عقد آخر يعود إلى عام 1222 هـ (1807 م) : «بعد أن استقر على ملك الشاب مصطفى الانجشاري الغائب الآن عن محروسة الجزائر ابن بكير شاوش، والولية خدوجة في جميع بناء الدار قرب سيدي محمد الشريف، وفُقِد مصطفى المذكور منذ ثلاث عشرة سنة ولم يُعلم أين هو، وبقي مدة كذلك إلى أن أشهد بموته

---

1. راجع: Belhamissi, Les captifs … op. cit, pp. 43 – 44. وراجع أيضا : حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1427 ـ 1428 / 2006 ـ 2007، ج 1، ص 84 ـ 85.
2. م. ش، ع 10، م 4، ق 4، سنة 999.

أُناس [...] يعرفونه اسما وعينا»[1]. ونقرأ في سجلات بيت المال في حالة تعود إلى أوائل شعبان 1201 هـ (1787 م) : مخلفات الساقة بدار الإمارة العالية، جيء بها من عند حمام حمزة خوجه من دار باش سايس المتوفى عن أخيه لأم مفقود وأم وابن عم»[2]، ونقرأ في حالة أخرى تعود إلى أواخر ربيع الثاني 1226 هـ (1811 م) : توفى محمد بن علي الفراصني عن زوجه وأربع بنات وابن غائب مفقود»[3].

وإلى جانب لفظة «مفقود» فإن الوثائق تستخدم لفظة أخرى للدّلالة على الأشخاص الذين يغيبون عن أهاليهم بسبب الأسْر، وتلك اللفظة هي «المنقطع»، وذلك كأن يقال كما ورد في سجلات بيت المال بخصوص حالة نعود إلى عام 1111 هـ (1700 م) : «أورد إبراهيم خوجه مركب الخلوفي بايات[4] المنقطعين ببر النصارى»[5]، و«أسباب حسن يولداش المنقطع ببر النصارى من مركب الخلوفى أوردها محمد بلكباشي آغا المركب المذكور»[6].

وكان أول مظهر لمأساة الأسرى الاجتماعية يتمثل في تفكك عائلاتهم، خصوصا إذا طالت مدة أسْرهم وانقطعت أخبارهم واتصالاتهم، لأن الزوجة في هذه الحالة تجد نفسها عاجزة عن مواصلة حياتها الطبيعية، لا من جهتها الشخصية ولا من جهة أبنائها الذين تعجز عن توفير حاجاتهم اليومية من مأكل وملبس. ومن ثمة فإنها تجد نفسها مضطرة إلى رفع قضيتها إلى القضاء من أجل النظر في أمرها، ويعني ذلك طلب إنهاء علاقتها الزوجية مع الأسير (أي تطليقها) لتفسح الطريق أمامها للزواج برجل آخر غيره تبدأ معه حياة عائلية جديدة[7]. وإذا حدث أن عاد الأسير في هذه الحالة إلى الجزائر فإنه يجد عائلته قد انقلبت رأسا على عقب،

1. م. ش، ع 148 ـ 149، م 5، ق 69، سنة 1222.
2. ب. م، سجل 2، ق 60.
3. ب . م، سجل 5، ق 39.
4. بايات : مفردها باي (بياء مفخمة bay)، وهي كلمة تركية تعنى سهما أو حصة، وكانت تُستخدم للدلالة على الأسهم التي تقسم وفقها الغنائم التي يؤتى بها من عرض البحر بين البحارة.
5. ب. م، سجل 1.
6. ب. م، سجل 1.
7. حول كيفية حدوث ذلك النوع من الطلاق راجع : حماش، الأسرة في مدينة الجزائر ... مصدر سابق، ج 1، ص. 200 وما بعدها.

وقد لا يجد لها أثرا مطلقا. وقد حفظت لنا عقود المحكمة الشرعية بعض الحالات المتعلقة بهذا الوضع، ومنها حالة محمود بن علي بن شعوة الذي استمرت مدة أسْره ثمانية وعشرين عاما، وعند عودته إلى الجزائر في شوال 1192 هـ (1778 م) وجد زوجته قد طُلِّقت منه، «وكان خروجها من عصمته بالقطع»[1]. ثم حالة مصطفى الانجشاري ابن بكير شاوش الذي تعود حالته إلى عام 1222 هـ (1807 م)، وقد فُقد لمدة ثلاثة عشر عاما إلى أن أشهد بوفاته في جزيرة كريت حيث كان أسيرا، بعض الأسرى الذين كانوا معه، فحكم القاضي عندئذ بموته عن ابنته روزة وأخيه للأب هو إبراهيم الخياط. وبعد ذلك توفيت ابنته روزة المذكورة عن زوجها حسين يولداش ابن حسن ووالدتها عائشة بنت دحمان. ويعني ذلك أن عائشة المذكورة كانت زوجة للأسير المذكور، ولما كان القاضي لم يذكرها في فريضته فذلك يعني أنها طلقت منه وهو في الأسر[2].

وكان انقطاع الأسرى عن عائلاتهم لمدة طويلة ينتج عنه مظهر آخر لمأساتهم الاجتماعية لا يقل أثره النفسي عليهم عن أثر المظهر السابق، وهو وفاة أهاليهم من والدين وإخوة وزوجة وأبناء وأقارب، ولم يكن ذلك يحدث وهم بعيدون عنهم فقط، وإنما دون أن تصل أخبار حدوث تلك الوفاة إليهم أيضا، وتظل تلك الوفاة تشكل وبشكل دائم مفاجآت غير سارة لهم، سواء في أثناء الأسر أم بعد إطلاق سراحهم وعودتهم إلى الجزائر إن تم لهم ذلك. وقد حفظت لنا مصادرنا المحلية حالات عديدة حول ذلك المظهر، وبينا نماذج منها في الجدول الوارد في الملحق (رقم2). وكانت المأساة التي تلحق الأسير في هذه الحالة تبلغ درجة في حالة بقائه في الأسر مدة طويلة وعودته إلى الجزائر، أنه قد لا يجد بين أفراد عائلته وحتى بين أفراد المجتمع من يعرفه ويقر بنسبه، سواء لأن من كانوا يعرفونه قد توفوا ولم يبق منهم أحد، أو أنهم يتنكرون له لأسباب لها علاقة بالميراث. وهذا النوع من المأساة هو الذي تعرض له محمود بن علي بن شعوة الذي حفظت لنا عقود المحكمة الشرعية بعض الوثائق المتعلقة به، وهي وثائق ذات أهمية كبيرة نظرا إلى عدم وجود ما يماثلها من الوثائق في شرح الموضوع الذي نحن بصدده. فكان محمود قبل أسْره شريكا بالنصف في دار انتقلت

1. م. ش، ع 33، م 1، ق 2، سنة 1192.
2. م. ش، ع 148 ـ 149، م 5، ق 69، سنة 1222.

إليه بالوقف هو وشركائه من جدته للأم آمنة بنت بلقاسم، وقد أُسِر عام 1164 هـ (1751 م) وأُطلق سراحه عام (1192 هـ/1777 م) بعدما قضى في الأسر 28 سنة. ولما عاد إلى الجزائر وجد أن زوجته قد خرجت من عصمته «بالقطع»، أي أنها طلقت منه على يد القاضي بسبب الضرر الذي لحقها جراء غيابه الطويل، ولما أراد المحاسبة مع شريكه في الوقف (وكان اسمه محمود أيضا) عما نابه من غلة الحبس، «منعه من ذلك السيد محمود المذكور منعا كليا وأنكره في أصل ما يدعيه من الإدْخال في حبس الدار المذكورة مدعيا عليه أنه ليس هو من عقب المحبسة المذكورة» فاحتج عليه الأسير أنه من ذرية آمنة المحبسة المذكورة وأنه ابن خالته، وأن الحبس انتقل إليهما من ناحية الأم وترافع الجانبان بسبب ذلك إلى المجلس العلمي بالجامع الأعظم، ولما طلب العلماء من محمود الأسير إثبات نسبه «أجابهم بأنه لم يجد الآن من يوصله لِعقب المحبسة لطول مدة ذلك وقلة من يعرف ذلك الآن من كبار الناس، وليس له حجة إلا الغلة الماضية التي كان يقبضها معهم [(أي مع شركائه)] قبل وقوعه في الأسر، وليس له سوى أنه منسوب عند الناس لأجداده من أمه بـ «ابن شعوة»»، فانكره خصمه في ذلك أيضا. ولكن محمود الأسير وجد بين أفراد المجتمع من يتعاطف معه ويتقدم إلى المحكمة للإشهاد له وكان منهم عدد من الانكشارية، وشهدوا جميعا بصحة نسبه إلى أسرة ابن شعوة، وكانت «شهادة الجميع أنهم يعلمون ويتحققون وأن محمود بن علي ينسب في الجزائر وفي بلد النصارى [حيث كان أسيرا] بابن شعوة الثبوت التام». وعند ذلك حكم العلماء لمحمود الأسير بحقه في الاستفادة من الحبس إلى جانب خصمه وشركائه الآخرين كما كان ذلك قبل الأسر[1].

5. الوفاة في الأسر وآثارها:

كانت الوفاة في الأسر إحدى المظاهر التي ميزت حياة الأسرى الجزائريين في أوروبا وكشفت لنا عنها المصادر المحلية. وكانت تلك الوفاة تحدث من غير شك لأسباب متعددة، ولكن أغلبها كان يعود - كما يبدو - إلى ظروف الأسر الصعبة والقاسية، من صحية ومعيشية. وإذا كان بعض الأسرى يستطيعون المقاومة وتمتد بهم حالة الأسر سنوات

1. م. ش، ع 33، م 1، ق 2، سنة 1192.

عديدة، فإن بعضهم الآخر لم يكونوا يستطيعون ذلك، ومن ثمة فإنهم ما أن يقعوا بين أيدي القراصنة الأوروبيين ويُنقلوا إلى محتشدات الأسر في المدن الساحلية حتى يصيبهم المرض ويموتوا من جرّائه. وقد حفظت لنا عقود المحكمة الشرعية شهادة عن حدوث مثل ذلك الموت، وهي تعود إلى 4 محرم 1079 هـ (1668 م)، وتتعلق بالأسير علي بن أحمد بلكباشي الذي كان ضمن الجنود الذين أرسلتهم الأيالة على متن سفنها إلى المياه الشرقية لمساعدة الباب العالي في إحدى حروبه البحرية، وحسب تلك الشهادة فإن عليا المذكور كان على متن سفينة ابن قرقاش، «وأسِر عدو الدين دمرهم اللّه السفن الموجهة للناحية المسطورة مع المركب المزبور بكل من فيها من الناس، ثم بعد أسر من ذكر لم يعش علي المذكور بعد أسره بأرض الكُفر سوى ثمانية أشهر ومرض ومات»، وأضاف صاحب الشهادة بأنه «حضر جنازته ودفنه بأرض الكفر»[1].

ولكن المصادر المحلية إذا كانت تذكر لنا في بعض الحالات ـ وهي نادرة كما في الحالة المذكورة ـ أسباب وفاة الأسرى، فإنها في حالات أخرى وهي الشائعة لا تذكر لنا ذلك وإنما تكتفي بذكر الوفاة فقط دون السبب، وهو ما نجده في ثلاث حالات أفادتنا باثنتين منها عقود المحكمة الشرعية، وتتعلق إحداهما بعلي بن محمد بن ناصف التركي الذي تعود حالته إلى أواخر شوال 999 هـ (1591 م)، وكانت وفاته «بأرض العدو»[2]، وتتعلق الثانية بمصطفى الانجشاري ابن بكير شاوش الذي تعود حالته إلى عام 1222 هـ (1807 م)، وكانت وفاته بجزيرة كريت[3]. أما الحالة الثالثة فأفادتنا بها سجلات بيت المال وتعود إلى شوال 1112 هـ (1701 م)، وتتعلق بأسير لم تذكر لنا الوثيقة اسمه، وإنما ذكرت لنا اسم والدته فقط وهي الجوهر، وقد توفيت عنه وهو في الأسر، ثم ادعى رجل وهو قاسم الفكاه ابن سعيد «أن ولد الهالكة توفي بالعدوة» (أي بالعدوة الأوروبية)، وأنه هو ابن عمها وأحق بإرثها[4].

والوفاة في الأسر إذا كانت من جهة تُؤلم العائلات التي ينتمي إليها الأسرى المتوفون، فإنها من جهة ثانية تسبب الاضطراب والنزاع أحيانا

1. م. ش، ع 14 / 2، م ٥، ق 1، سنة 1079.
2. م. ش، ع 10، م 4، ق 4، سنة 999.
3. م. ش، ع 148 ـ 149، م 5، ق 69، سنة 1222.
4. ب. م، سجل 1، ق 141.

بين أفرادها، ويحدث ذلك عندما يتوفى الأسير ويتوفى معه أفراد عائلته وتنتقل تركتهم إلى الأقارب. ونظرا إلى عدم معرفة تاريخ وفاة الأسير، فإن هناك من الأقارب من يعتبره وارثا، ومنهم من يعتبره مورِّثا، وذلك بحسب المنفعة التي يرى كل واحد منهم أنها تتحقق له في الميراث. وقد يؤدي ذلك الخلاف إلى حدوث نزاع بين الطرفين لا يُحل إلا بالصلح. وكنموذج لذلك نذكر حالة علي بن محمد بن ناصف التركي التي سبق الإشارة إليها وتعود إلى أواخر شوال 999 هـ (1591 م)، وكانت وفاة ذلك الأسير «بأرض العدُوّ»، وعصبته شقيقته فاطمة وابن أخيه محمد. وكانت له شقيقه أخرى هي مريم ذُكر أنها تُوفيت قبله عن زوجها وأولادها. ولكن هؤلاء الأخيرين (أي الأولاد) ما لبثوا أن «نازعوا فاطمة وابن أخيها محمد المذكورين في تعصيب تركة الأسير علي المذكور وادعوا أنه مات قبل موت مورثتهم مريم المذكورة وأنها تدخل معهما في التعصيب، وأنكر محمد ومن ناب عن فاطمة المذكورة وهو ولدها القائد بيرم[1] دعواهم المذكورة، وادَّعيا أنه مات بعدها وأنهما يختصان بتعصيبه. ثم دخل بين الفريقين من رغب الأجر والثواب من الملك الوهاب وندبهما إلى الصلح الذي ندب اللّه إليه وحظ رسوله صلى اللّه عليه وسلم عليه، على أن يختص ورثة مريم المذكورة بخمسمائة دينار من النعت من الثمن المذكور توزع بينهم إذ فيها زيادة على حقهم بالإصاء [(كذا)] للمائة دينار واحدة وثمانية وسبعين دينارا ويسلموا لفاطمة ومحمد المذكورين في تعصيب تركة علي المذكور، فانتدبوا لذلك، وسلَّم ورثة مريم المذكورة من ناب منهم عن نفسه ومن ناب منهم عن غيره بحكم ما ذُكر لمحمد وفاطمة المذكورين التعصيب المذكور وأسقطوا عنهما النزاع في ذلك والخصام وطيَّبوا لهما ذلك تطييبا تاما»[2].

وأما إذا ظهر من كان مع الأسير في موطن الأسر وشاهد موته وقدَّم شهادته بذلك أمام القضاء فإن القضية تعالج في إطارها الصحيح. وإذا كانت الفريضة قد أُقيمت بعكس ما تضمنته تلك الشهادة وقُسمت التركة وفق ذلك، فإن الفريضة يعاد إقامتها وكذلك التركة يعاد قسمتها. وتلك كانت حالة علي يولداش ابن أحمد بلكباشي وتعود إلى أوائل محرم 1072 هـ

1. هو القائد بيرم المزوار وقت التاريخ ابن مصطفى شاوش.
2. م. ش، ع 10، م 4، ق 4، سنة 999.

(1661 م) حيث ذكر بأن زوجته توفيت عنه وعن أمها فطومة بنت رجب آغا وشقيقتها فاطمة، وفي ضوء ذلك قُسِّمت تركتها. ولكن بعد سبع سنوات من ذلك، وبالتحديد في 14 محرم 1079 هـ (1668 م)، ظهر من أشهد بأنه كان معه في الأسر، وأن أَسْرَه كان قبل ذلك بنحو اثنتي عشرة سنة (أي في عام 1067 هـ / 1656 م)، وأنه لم يعش بعد أسره «بأرض الكُفر سوى ثمانية أشهر ومرض ومات»، مما يعني أنه تُوفي قبل زوجته وليس بعدها، ويعني ذلك أيضا أنها هي التي ترثه وليس هو. وفي ضوء تلك الشهادة صُحِّحت فريضة الزوجة بحيث أخرج الزوج منها وأعيدت قسمة تركته من جديد[1].

6. افتداء الأسرى:

إن الأسرى الجزائريين في أوروبا إذا كان بعضهم يتوفى في الأسر، فإن بَعْضَهم الآخر كانوا يعودون إلى بلادهم، وهم كثيرون كما تُثبت ذلك الوثائق المحلية التي بين أيدينا، وكان منهم من يبقي في الأسر سنوات قليلة ومنهم من يبقي سنوات كثيرة كما تبين ذلك النماذج التي يتضمنها الجدول الوارد في الملحق (رقم1). ولكن تلك الوثائق إذا كانت تشير إلى حالات العودة فإنها لا تشير إلى الطريقة التي كانت تتم بها، أهي بدفع الفدية أم بتبادل الأسرى أم بالفرار من الأسر أم بغير ذلك. ولكننا إذا أتينا إلى وثائق أخرى غير تلك التي تشير إلى حالات العودة فإننا نجد بعض معالم تلك الطرق التي تقوم على المال، سواء كانت فدية أم تبادلا. وكان ذلك المال يجمع بطرق متعددة، أولها عوائد الأوقاف المخصصة لفدية الأسرى، وهي كما يبدو لم تكن كثيرة وإنما محدودة لا تلبي الغرض المطلوب. فبناء على البحث الذي أجريناه في عقود المحكمة الشرعية فإنه تم جمع عينة من الوقفيات عددها 1844 وقفية، وكانت المراجع فيها تعود إلى جهات مختلفة: من فقراء الحرمين الشريفين إلى المساجد والجوامع وساقية الماء العمومية وغير ذلك، أما جهة افتداء الأسرى فإن العينة لم تتضمن سوى حالة واحدة تمت من محمد البابوجي ابن مصطفى الذي أوقف في تاريخ غير معلوم رقعتين وطرفا من الأرض كانت على ملكه خارج باب الوادي، بأن جعل ذلك على نفسه، ومن بعده على أولاده، ومن بعدهم على ذريتهم، وجعل المرجع بعد انقراض نسله «لفك رقاب الأسرى

1. م. ش، ع 14 / 2، م 5، ق 1، سنة 1079.

المسلمين». وجعل النظر في ذلك لوكلاء أوقاف الحرمين الشريفين. وقد وصلت الرقعتان والطرف من الأرض إلى المرجع، وعاوض وكلاء أوقاف الحرمين الشريفين بها جلسة حانوت معدة لحرفة العطارين قرب سيدي محمد الشريف كانت على ملك محمد قاضي الحنفية، بأن صارت جلسة الحانوت وقفا، وصارت الرقعتان والطرف من الأرض ملكا لمحمد قاضي الحنفية[1].

وإذا رجعنا إلى سجلات الأوقاف المحفوظة ضمن قسم سجلات بيت المال، وبالتحديد إلى السجل رقم 10 منها والمتضمن قوائم العقارات الموقوفة، فإننا نجد الأوقاف المخصصة منها لافتداء الأسرى توجد ضمن قائمة لأوقاف أخرى هي كلها : «أوقاف فقراء الجزائر والأسارى والطلبة»، وتضم كلها اثنتي عشرة حالة وقف فقط. وأشير في واحدة فقط من حالات الوقف تلك بأنها مخصصة للأسرى، وهو نصف دار تعرف بابن صاري مامي، وكان في استغلاله محمد خوجه ابن علي الذي أوجاقه رقم 23. [2] أما الأوقاف الأخرى فلم يشر إلى الجهات التي تعود إليها، ومن ثمة فإننا لا نعلم ما إذا كان ذلك الوقف هو الوحيد المخصص لافتداء الأسرى، أم هناك أوقاف أخرى غيره توجد ضمن القائمة ولكن لم يشر فيها إلى ما يفيد ذلك.

ولما كانت الأوقاف المخصصة لافتداء الأسرى قليلة فإنه من الطبيعي أن تعتمد العائلات على إمكاناتها الذاتية في توفير المال اللازم لافتداء أبنائها من الأسر، وهو ما تكشفه عقود المحكمة الشرعية بكل وضوح. فهذه آمنة بنت مصطفى تبيع (بالاتفاق مع ابنها خليل الانجشاري السمار) وبموافقة القاضي، في أواسط صفر 1178 هـ (1764م)، الدار المخلفة عن زوجها بثمن قدره 1000 (ألف) ريال فضية، من أجل أن تُسدد الدين الذي خلفه الزوج بذمته لبعض الأشخاص، وتدفع الباقي من ذلك في فدية ولديها الأسيرين الآخرين وهما إبراهيم ومصطفى[3]. وهذه عائشة بنت علي دفعت من أجل ولدها إبراهيم بن محمد «في فك رقبته من ثقاف الأسر ما قدره سبعون دينارا ذهبا سلطانيا». ولما عاد الولد من

1. م. ش، ع 145، م 3، ق 34، سنة 1226.
2. ب. م، سجل رقم 10، ورقة 53. والعبارة الواردة في السجل هي كما يأتي «نصف دار ابن صاري مامي، الأسارى، بيد محمد خوجه ابن علي، أوجاق 23».
3. م. ش، ع 6، م 1، ق 2، سنة 1178.

أسره إلى الجزائر صيَّر لوالدته في مقابل ما دفعته عنه في فديته، الحظ الذي كان على ملكه من الدار قرب كوشة علي، وقدره سدس واحد وثلاثة أسداس السدس وثلث السدس، وكان ذلك بموجب عقد مؤرخ في أواسط صفر 1196 هـ[1] (1782 م).

ولكن توفير المال من أجل فدية الأسرى لم يكن في بعض الحالات يتحمله الأسرى أو أفراد عائلاتهم فقط، وإنما أقرباؤهم أيضا، وهو ما نجده في حالة يمونة بنت مصلي بلكباشي التي وهبت في غرة جمادى الآخر 1159 هـ (1746 م)، نصف الدار الذي كان على ملكها أسفل ضريح سيدي بو قدور، لحفيدها ابن ابنتها الأسير وهو يوسف بن محمد «قاصدة بذلك فداءه وفك رقبته من يد الكفار»، وحازت له ذلك والدته أُلْفة بسبب غيبته عن الجزائر[2]. بل أن ذلك العمل الخيري قد يأتي حتى من أفراد المجتمع الآخرين أيضا، وتلك كانت حالة محمد الطيب بن علي الشريف الذي أقيمت فريضته في أواسط رمضان 1154 هـ (1741 م)، فأوصى بالثلث من تركته «للأسير المكرم الخراط الذي كان معه شريكا في دكان يُفدَى منه، وما فضل منه يفرق على الفقراء والمساكين»[3].

ولكن إسهام المجتمع في توفير المال من أجل فدية الأسرى لم تكن مقتصرة على الوقف والوصية والهبة فقط كما سبق أن بيناه، وإنما كان يتم بوسيلة أخرى هي استخدام أموال الغنائم التي يُحصل عليها من الأوروبيين. ولكن ذلك لم يكن - كما يبدو - عملا منظما أو شائعا، بقدر ما كان عملا فرديا يخضع لرغبات شخصية تراود من حين إلى آخر بعض رؤساء البحر باعتبار ذلك أحد أنواع الصدقات من جهة، وصورة من صور الشهامة التي تميزهم وسط المجتمع من جهة أخرى. وذلك ما نجده في إشارة نادرة وردت في أحد سجلات دكان الأمانات، وتتعلق بـ «المكرم المجاهد السيد مصطفى رئيس قبطان عرف الجاقماقجي» الذي أحضر إلى الدكان فنيقا (أي صندوقا) به ريالات ودنانير، لم يُحدَّد عددها، وذكر في السجل بأن الفنيق هو «مما تجمع فيه من الغنائم وما يُجمع فيه إن شاء اللّه»، وحددت جهة صرف تلك الأموال بأن كتب: «ينتظر فك أسرى المسلمين»[4].

1. م. ش، ع 10، م 1، ق 9، سنة 1196.
2. م. ش، ع 6، م 3، ق 4، سنة 1159.
3. م. ش، ع 18 / 1، م 1، ق 1، سنة 1154.
4. سجلات البايلك، سجل 299، ورقة 20. والعبارة كما وردت في السجل هي كما يأتي:

وكانت الأموال المخصصة لافتداء الأسرى تستخدم في عملية الافتداء ـ كما يبدو ـ بطريقتين : إحداهما دفع الفدية نقدا، وهو عمل لم تبين لنا الوثائق المتوفرة الطريقة التي كان يتم بها، والثانية شراء الأسرى الأوروبيين في الجزائر ومبادلتهم بالأسرى الجزائريين، ولنا حوله إشارتان تضمنتهما الوثائق المدروسة، جاءت الأولى منهما في أحد عقود المحكمة الشرعية، وهو عقد بيع مؤرخ في أواخر شوال 1096 هـ (1685 م)، وقد باع بموجبه ناظر بيت المال دارا بحومة الجامع الأعظم، كانت على ملك الأسير رمضان المدعو السبع ابن محمد الشريف، من أوسطه إبراهيم صانع الشواشي ابن الحاج أحمد، بمبلغ قدره 5775 دينارا جزائريا خمسينيا، قبض الناظر من ذلك 2856 دينارا ليحفظها في دكان بيت المال إلى عودة الأسير إلى الجزائر وتسليمها له، وأذن في دفع 1856 دينارا للحاج عبد الرحمن ابن أحمد بن رمضان الجربي «لترتب جلها له على الأسير المذكور من جرّاء رهينة في الدار المذكورة»، ودفع الألف (1000) دينار الباقية للسيد أحمد الشريف ابن الحاج محمد آغا لترتبها أيضا بذمة الأسير» من ثمن نصراني كان ابتاعه له «لفداء رقبته من قيد الأسر». ولكن الأسير الجزائري كان في ذلك حظه سيئا لأن الأسير الأوروبي (النصراني) الذي تم ابتياعه من أجل معاوضته به، لم يكتب له البقاء على قيد الحياة إلى إكمال عملية المعاوضة، وإنما مات قبل ذلك[1].

أما الإشارة الثانية حول الافتداء بواسطة المعاوضة فوردت في أحد سجلات دكان حفظ الأمانات، وتتضمن أن رابح بن سعيد أحضر في أوائل جمادى الأولى 1157 هـ (1744 م)، أمانة «لقاسم الجيجلي الأسير ابن يحيى بالأربوة» (أي بأوروبا)، وتتمثل في «ستة عشر منيضة [(وهي عملة أجنبية)] داخل شكارة حرير مور مُشبكة»، وكتب بخصوصها أنه «إذا اشترى نصرانيا لفداء الأسير المذكور وإلا [فإن الأمانة المذكورة] باقية» بدكان الأمانات. وكما يبدو فإن رابح الجيجلي قد اشترى النصراني المرغوب فيه لأنه كتب ما يفيد أنه سحب الأمانة من الدكان بموافقة

«جيء بأمانة فنيق داخله ريالات ودنانير على يد المكرم المجاهد السيد مصطفى رئيس قبطان عرف الجاقمقجي مما تجمع فيه من الغنائم وما يجمع فيه إن شاء الله وذلك أواسط محرم 1145، ينتظر فك أسرى المسلمين».

1. م. ش، ع 119 ـ 120، م 4، ق 79، سنة 1096.

مصطفى المسيسني القاضي، وكان ذلك في أواسط ذي القعدة من السنة الموالية[1] (1158 هـ / 1745 م).

وفي الأخير فإن ما قدمته ليس سوى صورة مختصرة عن الأسرى الجزائريين في أوروبا من خلال المصادر المحلية، وأتمنى أن يعد ذلك خطوة أولى في المزج بين هذه المصادر والمصادر الأوروبية لتقديم صورة تكون أوفى عن الموضوع.

الملاحق :

الملحق رقم 1 . قائمة بأسماء عينة من الأسرى مع أماكن أسرهم ومدة الأسر :

المصدر	التاريخ/ هـ / م	الاسم الكامل	مكان الأسر	مدة الأسر
ب. م، سجل 1، ق 68	؟	سليمان بن محمد الحرار	-	-
ب. م، سجل 1.	1111 / 1699	محمد الفلوكاجي	بر النصارى	7 سنوات
ب. م، سجل 1، ق 147	1112 / 1700	محمد رئيس البنزرتي	-	-
م. ش ، ع 10، م 4، ق 4	999 / 1591	علي بن محمد بن ناصف التركي	أرض العدو الكافر	
م. ش، ع 89، م 3، ق 63	1073 / 1663	الشاب أحمد بن إبراهيم الكميليو الأندلسي	أرض العدو	15 سنة
م. ش، ع 2/14، م 5، ق 1	1081 / 1671	علي بن أحمد بلكباشي ابن الحاج	أرض الكفر	-
م. ش، 17، م 1، ق 8	1089 / 1678	حسين بن مصطفى الاصبايحي	أرض عدو الدين	-

1. سجلات البايلك، سجل 299، ورقة 23. ونص الفقرة هو كما يأتي: «جيء بأمانة وهي ستة عشر منيضة داخل شكارة حرير مور مشبكة، وهي لقاسم الجيجلي الأسير بن يحيى بالأربوة [(كذا)] على يد رابح بن سعيد الجيجلي، إذا اشترى نصرانيا لفداء الأسير المذكور وإلا باقية، أوائل جمادى الأولى 1157. رفعها رابح الجيجلي على يد مصطفى القاضي المسيسني، أواسط قعدة 1158».

م. ش، ع 138 - 139 ، م 1 ، ق 4	1678 / 1089	الحاج محمد بن الحاج يحيى الكواش	أرض عدو الدين	-
م. ش، ع 58 ، م 1 ، ق 15	1687 / 1098	الحاج مصطفى خوجه ابن بكير التركي	-	-
م. ش: ع 119 – 120 ، م 4 ، ق 79	1691 / 1102	رمضان المدعو السبع ابن محمد الشريف	-	-
ب. م، سجل 1.	1700 / 1112	أحمد وعثمان ولدا ؟	مرسيلية	-
ب. من سجل 1.	1702 / 1114	الحاج أحمد دواجي	-	
م. ش، ع 102 – 103 ، م 4 ، ق 89	1729 / 1142	محمد بن الحاج المختار العطار	أرض عدو الدين	-
م. ش، ع 150 ، م 1 ، ق 5	1741 / 1154	أحمد بن محمد بن نابي آغا الاصبايحية كان	بلد الإفرنج	-
بايلك، سجل 299 ، ق 23	1742 / 1155	علال الصباولجي ولد الطويل	الأربوة (أوروبا)	-
بايلك، سجل 299 : ق 24	1742 / 1155	أحمد يولداش	مالطه	-
بايلك، 299 ، ق 24	1743 / 1156	أحمد بن فوجالي	جنوة	-
بايلك، 299 ، ق 23	1744 / 1157	قاسم الجيجلي	الأربوة (أوروبا)	-
م. ش، ع 6 ، م 3 ، ق 4	1746 /1159	يوسف بن محمد	بلد الكفار	-
بايلك، سجل 299 ، ق 23	1746 / 1159	محمد بن قاسم الجزيري الملقب موجوا	-	-
بايلك، 299 : ق 22	1750 / 1163	علي بن فرح	مالطة	-

م. ش، ع 9، م 1، ق 10	1752 / 1166	إبراهيم بن محمد		-
م. ش، 84 ـ 86، م 1، ق 11	1758 / 1172	عبد القادر الانجشاري الحفاف ابن عصر به شهر	-	7
بايلك، سجل 299 : ق 29	1761 / 1175	علي الدباغ ولد بابا حسن البلكباشي	-	-
م. ش، ع 6، م 1، ق 2	1764 / 1178	إبراهيم ومصطفى ولدا أحمد وكيل الخرج ابن محمود	بلد الكفرة	-
م. ش، ع 33، م 1، ق 2	1777 / 1192	محمود بن علي بن شعوة	بلد الكفرة	28 سنة
ب. م، سجل 2، ق 93	1787 / 1201	أهج محمد التركي	-	6 سنوات
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	منماني أحمد	جنوة	-
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	الحاج مصطفى خوجه	جنوة	4 سنوات
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	إبراهيم يولداش	جنوة	-
ب. م، سجب 2، ق 114	1788 /1202	كور محمد شريف قهواجي	جنوة	5 سنوات
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	أحمد العباسي	جنوة	-
ب. م، سجل 2، ق 115	1788 / 1202	حسين يولداش	-	4 سنوات
م. ش، ع 148 – 149، م 5، ق 69	1807 / 1222	مصطفى الانجشايري ابن بكير	جزيرة كريت	-
ب. م، سجل 5، ق 19	1808 / 1223	الحاج حمودة الحوات	-	-

الملحق رقم 2 . جدول بنماذج من الوفيات داخل عائلات الأسْرى :

المصدر	التاريخ	الأسير	المتوفون في العائلة
م.ش، ع 89، م 3، ق 63	1663 / 1073	أحمد بن إبراهيم الكيميليو الأندلسي	الأبوان
؟	1752 / 1166	علي بن مصطفى	والده
م.ش، ع 102 – 103، م 4، ق 89	1729 / 1142	محمد بن الحاج المختار العطار	والده
م.ش، ع 10، م 4، ق 4	1591 / 999	علي بن محمد بن ناصف التركي	والدته وأخوه
ب.م، سجل 1	1699 / 1111	لم يذكر اسمه	أخوه
م.ش، ع 138 - 139، م 1، ق 4	1678 / 1089	الحاج محمد بن الحاج يحيى الكواش	والده
ب.م، سجل 2، ورق 99	1788 / 1202	عجوز مصروية (كذا)	والدته : عجوز مصروية (كذا)
ب.م، سجل 1، ورقة 141	1701 / 1112	لم يذكر اسمها	والدته (الجوهر بنت محمد)
ب.م، سجل 5، ق 31	1809 / 1224	لم يذكر اسمه	أخته
ب.م، سجل 2، ورقة 6	1786 / 1200	لم يذكر اسمه	أخوه دالي أحمد الانكشاري

د. خليفة حماش

دوافع الهجرة الدينية والعلمية من الجزائر في العهد العثماني 1516/1830.

أ. لبصير سعاد
مختبر الدراسات السوسيوتاريخية حول الرحلة و الهجرة

إن التطورات التي حفّزَت على ظهور العثمانيين بالجزائر التي كان لها ردود أفعال متباينة وكثيرة في مختلف الأوساط الاجتماعية بالجزائر الشعبية منها والرسمية ولما كان أهل العلم والدين، من المرابطين أشراف ومتصوفين إلى جانب العلماء أهم فئة في الجزائر إذ تمسك بأيديها الخيوط التي تسمح عند الضرورة بتحريك الأهالي في وقت الأزمات بعدما أظهروا أهميتهم وأثرهم العميق على الأوساط العامة والخاصة، وتمكنوا من تكوين شبكات تهتم بأمور الدين والسياسة[1]، ومن ثم أصبحت خطرا يهدد مصالح ووجود الكيان العثماني فأصطدم الطرفان وأصبح العثمانيون يتربصون بهم واستخدموا في ذلك مختلف الأساليب والطرق التي تثير الرهبة في نفوس هذه الطبقة بمختلف فئاتها ، فقتلوا وسجنوا وصادروا أملاك العلماء ورجاء المناوئين لهم. كما استخدموا سياسة الإبعاد والنفي في حق من تسول له نفسه الخروج عن الطاعة ، ومن جهة أخرى ورفضا لتلك الظروف هاجر بعضهم خوفا من التنكيل أو هربا من النفي والمصادرة.

لقد كان الأهالي الجزائريين يثقون بأهل العلم والدين أكثر مما يثقون برجال السياسة ، حيث انتشرت ظاهرة تقديس الأولياء وكذلك انتشر مدحهم بين الشعراء واحترامهم وتبجيلهم بين العامة الخاصة ، وبفضل هذه المكانة عملت السلطة العثمانية على كسب ودهم فكانوا يتقربون منهم ويقدرونهم ويخشونهم ويطلبون بركاتهم مستعملين في ذلك مختلف الطرق كمنحهم الامتيازات وإغراقهم بالهدايا ، ولم تكن

1. cf. Filali Kamel " l'Algérie mystique", Paris, 2002.

ظاهرة التقرب من طرف السلطة فقط و إنما كان أهل العلم و الدين أيضا في حاجة إلى البشوات والبايات طمعا في مال أو وظيفة أو تأييد ضد منافس، والواقع أنها علاقة مطردة فإذا وقع نفور من أحد الطرفين أو معاملة غير جيدة فذلك يعود إلى تصرف الأفراد في فترة معينة و ليس إلى العلاقة في حد ذاتها.

لقد كانت هذه العلاقة تقوم على حدود وضعت تلقائيا لا يقبل من أحد الطرفين تخطيها، فيرفض الحكام العثمانيين تدخل أهل العلم والدين في أمورهم السياسية، وبالمقابل لا يتدخل الحكام في الشؤون الدينية لأهل العلم والدين، غير أن هذه الحدود غالبا ما كانت تخترق، إذ أن هذه الفئة كانت لا تصبر على هذا الوضع وتطمح فيما ليس لها وبالتالي يعبرون عن رفضهم لسياسة الحكام فيلقون عقابا شديدا، كالشنق والقتل والمصادرة أو النفي وبالتالي الفرار والهجرة هروبا من تلك الأوضاع للبحث عن ظروف عيش أحسن وأأمن.

هذا ويمكن أن نضف دوافع الهجرة إلى عوامل سياسية اجتماعية اقتصادية ودينية وثقافية يمكن إيجازها فيما يلي :

الدوافع السياسية للهجرة :

1 - إتباع بعض الحكام العثمانيين لسياسة القسوة :

كان من المفروض أن يطبق الحكام العثمانيون تعاليم الإسلام في الحكم، وأن يؤاخوا بينهم وبين السكان وأن يشاوروهم في الأمر وأن يفسحوا المجال أمامهم، وأن يختلطوا بهم ويخالطوهم ولكنهم في الواقع أساؤا التصرف كمعظم الحكام، حيث حكموا كفئة متميزة واحتكروا السلطة في أيديهم طيلة الفترة العثمانية، واستبدوا بالحكم واستذلوا السكان واستعلوا عليهم وعاملوهم معاملة الحاكم للمحكوم والمنتصر للمهزوم، بالرغم من أنهم دخلوا إلى الجزائر أساسا بطلب من أهلها[1].

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 135.

ويبدوا ذلك جليا من خلال سياسية بعض الحكام في اللجوء إلى العنف والقسوة في حل بعض القضايا وكذا معاملة العامة، إذ كان العنف والاضطهاد أحد الأسباب الرئيسية للهجرة.

قد قدم لنا «فايست» نماذج حية عن تلك التصرفات وقسوة بعض الحكام مع الأهالي وكذلك القبائل المتمردة، من ذلك أنه بعد ثورة 1572م بقسنطينة قام رمضان تشولاق باي باستعمال العنف والقوة للقضاء عليها، ومثله مراد باي الذي إستدعى الشيخ محمد الصخري بوعكاز أثناء ثورة ابن الصخري وقام بمحاكمتهم بواسطة مجلس الديوان ثم أعدم محمد الصخري وابنه وستة من كبار قومه وذلك بتهمة تعاونهم مع الأعداء مما أدى إلى إندلاع ثورة كبرى شملت بايلك الشرق بأكمله[1].

وقد سار خلفهم كسلفهم على نفس الوتيرة فدالي باي (1676-1679م) من قوات المليشيا التركية[2] ونظرا لقسوته وتفننه في تعذيب الأهالي فقد وصفه العنتري بأنه رجلا سفاك للدماء مخرب يأخذ أموال الناس بالباطل، مما دفع سكان قسنطينة لتقديم شكوى ضده إلى باشا الجزائر فقام بقتله وعين مكانه ابنه باشا أغا باي (1678-1688م) ليأتي بعده شعبان باي إذ تولى الحكم سنة 1688م واهتم بجمع الدنوش وتكثير جنود الزمالة للمعسكرين في حوض واد الرمال بين عين السمارة وقسنطينة إذ كانوا يقومون برعي قطعان حيوانات البايلك التابعة للباي، مستعملا في ذلك كل الوسائل لتوفير أموال الدنوش وجمعها لإرضاء الباشا بالعاصمة، وفي آخر حياته ثار أولاد بوعون وهاجموا أحواز مدينة قسنطينة فتوجه إليهم القائد رجب وأدبهم ووضع حدا لتمردهم وثورتهم[3].

أما الباي إبراهيم العلج (1703-1707م) فلم يختلف كثيرا عنهم، إذ كان يأخذ أموال الناس بالباطل ودون رحمة، وفي 1756م تقلد أحمد القلي السلطة وبدأ أعماله بغزو القبائل الخارجة عن سلطة البايلك ووصل إلى خارج حدود البايلك داخل بايلك الجزائر إلى جبال جرجرة، وغزا أهل الشافية وأولاد سلطان بالأوراس فقتل الكثير وقتل له الكثير أمثال الآغا لوغليس[4].

1. (E) Vaysette, Histoire des beys de Constantine, p. 329.
2. (M) Gaïd, chroniques des beys de Constantine, Op. cit, p. 24.
3. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ص. 49.
4. نفس المصدر السابق، ص. 50.

وبالتالي فقد تمادى الأتراك (السلطة) وعاثوا في الجزائر فسادا وظلما وقسوا في معاملة الأهالي وتوحيد البلاد وحماية الحدود واصطدموا بكثير من التمردات والثورات، التي كانوا ينجحون تارة في إخمادها ويفشلون تارة أخرى[1].

وعن هذه الظاهرة أشار صاحب الثغر الجماني واصفا حالة البلاد نقلا عن شاهد عيان قائلا : «... ثار الرأي العام على الجرائم التي كان يرتكبها الأتراك على يد بعض البايات السفاحين الذين ضربوا الرقم القياسي في الاستخفاف بأرواح الأبرياء، كآخر باي الولاية الوهرانية حسن، فإنه كان يتتبع رجال العلم والدين فيسجن ويعذب ويقتل وأحدث محاكم التفتيش الشبيهة بالمحاكم التي أحدثها الإسبان بعد سقوط مملكة غرناطة، وقد ذهب ضحيتها كثير من كبار العلماء والرؤساء و كان من جملة ضحايا هذه المحاكم السيد محي الدين والد الأمير عبد القادر، الذي كان مرابطا في معهد والده بالقطينة لتدريس العلم فألقى عليه القبض وسيق إلى وهران صحبة ولده الأمير عبد القادر، الذي كان لا يفارقه فتدخل في أمره أحد أعيان المخزن فخفف عنه الحكم وألزم بالإقامة الإجبارية في وهران وقد خاطبه وهو في سجن وهران تلميذه السيد سنوسي بن عبد القادر الدحاوي بقصيدة بين فيها الظروف التي من أجلها قبض عليه...»[2].

قائلا :

عول على الصبر لا تفزعك أشجان ولا ترعك بما فـــاجتك وهران

أمـــا هي الدار لا تؤمـــن غوائلها بلى هي الدار أغيــــار وأحزان

لـــم يثقفوك امحى الـدين عن زلـة رأوا ولكن اشقى القوم شيطان

...إلخ.[3]

وكان ضحايا هذا الباي كثيرين و تهمهم متشابهة وقد سجل تلميذ لضحية من ضحاياه منظومة من النوع المشهور بالإستغاثة وبالغوثية بين فيها الظروف التي حكم فيها بالإعدام على شيخه وتخليدا لذكرى هذه

1. أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي، ص. 34.
2. نفس المصدر السابق، ص. 49.
3. أ. الراشدي : المصدر نفسه، ص. 50.

الضحية، من ذلك المقرئ الشهير ابن القندوز التوجيني، له معهد بسدار مينة قرب مدينة البطحاء الشهيرة يتعلم فيه القرآن، نحو أربعمئة طالبا، وجاء الباي حسن على رأس جيشه فألقى القبض على الشيخ، وذهب به إلى مازونة، ولما قرب منها قتله، فتفرق طلبة المعهد ورثاه بغوثية[1].

ومن ضحايا الأتراك أيضا الشيخ أبو مهدي عيسى بن موسى التوجيني، الذي قتل ولده بعض الحكام العثمانيين من الحشم فاشتكى بهم ورفضت شكواهم فأنشأ غوثيته المشهورة التي إفتتحها بقوله :

لما عجزت في بلاد الجوري   عن أخذ ثار ولدي بالفور

ناديت غوثا يا رجال الحق... إلخ[2]

وعلى ما يبدو أن البشوات مُطّلعين على هذه الأحوال مدركين لها، مدعمين لسيرها ومشجعين لها، فعندما تولى خيضر باشا السلطة (1589-1592هـ) طلب من كل البايات أن يستعملوا كل الوسائل لدى القبائل حتى تدفع ما عليها من ضرائب، ولما تمرد البعض جند الباشا بالجزائر العاصمة قوات قادها الأغا مصطفى لاحقت المتمردين و عاثت في الأرض فسادا.

وقد أورد لنا وليام شالر لذلك بوصفه لطريقة استخلاص الضرائب «... يصدر الأمر إلى شيخ العرب في المنطقة ليدفع مبلغ من المال يأخذه الخزنجي، ولكن الشيخ العربي ينتحل المعاذر أمام هذا الطلب ويترجى محتجا بفقر السكان... وعندئذ يبدي الخزنجي أعراض غضب جارف ويهدد بقطع رأس شيخ العرب...، ثم ينتهي الأمر بأن يصدر أمره أن يقيد بالسلاسل ويجلد حتى يعلن استعداده لدفع المبلغ المطلوب... وعندئذ يبدي الشيخ العربي ما يدل على الاستسلام والرضوخ... ولأن كل تضرعاته لا تجدي شيئا فيستقدم شيوخ القبيلة لينقذوه ويتعاونوا لجمع مبلغ يكمل ما لديه... حينئذ يأتي بالمبلغ كله ويوضع عند أقدام سعادة الخزنجي الذي يصطنع بعد ذلك مظهر من اللين واللطف... وبذلك تنتهي هذه المهزلة التي تمثل بأمانة علاقة الشعب الجزائري بحكومة الأتراك...»[3].

1. المصدر نفسه، ص 51.
2. المصدر نفسه، ص 52.
3. وليام شالر، مذكرات، ص. 68-69.

وعن ذلك أيضا أن عمر باشا كان سفاكا للدماء، وعلي باشا يخافه جميع الأتراك، والعمال لأنه كان فتاكا بالقتل[1]، كما أشتهر الباي محمد شاكر(1814م) بأنه سفاكا للدماء لا يرتاح إلا بقتل ما بين خمسة عشر إلى عشرون شخصا في اليوم[2].

إن الحكام العثمانيون لم يتركوا وسيلة إلا واتبعوها للوصول إلى هدفهم وهو المحافظة على استقرار حكمهم، فبداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي كانت السمة الرئيسية التي طبعت سياستهم هي العنف ومحاولة السيطرة الفعلية على البلاد بالقضاء على أي خطر يهدد مصالحهم في الحصول على النفوذ والموارد المالية، الأمر الذي ولد صراعا حادا بين الحاكم والمحكوم ونشر الفوضى وعدم الاستقرار بالبلاد، وهو ما فجر الثورات المحلية في بداية القرن (13هـ 19-م)[3].

وقد أشارت معظم المصادر إلى هذه الظاهرة مثل الورتلاني الذي وصف ظلم الأتراك قائلا : «... أقول كما قال شيخانا سيدي أحمد بن ناصر... اجتمع عليها «الجزائر» أمران ظلم الأتراك وظلم الأعراب فكانت بينهما كالكورة في أيدي الصبيان... استولى عليها الأتراك وما كان عليها من أحباس ومدارس كانت في أيديهم...»[4].

كما لاحظ المازري نقلا عن عبد القادر مسلم أن الأتراك لما تمهد ملكهم بالجزائر كثر ظلمهم وفسادهم وأخذ العلماء يستنكرون عليهم سلوكهم هذا و يهجونهم، منهم سعيد بن عبد الله المنداسي الذي قال فيهم :

بنَى السُّددُ والقَرْنَيْنْ للناس رحمةً   فياليته من شوكة الترك هنانا

وكذلك عبد القادر مسلم قال :

فاستغلوا بالظلم ليس من عدل   فأخذوا أخذا وبيلا بالمهل

لما نســو ما ذكــروا بــه   ختم على قلوبهم اللّه و انتقم[5]

1. (J) Boudicour, la guerre et le gouvernement de l'Algérie, saigner et bray librairie éditeur 1853, p. 300.
2. صالح العنتري، المصدر السابق، ص. 82.
3. جميلة معاشي، أعيان قسنطينة، رسالة ماجستير، ص. 258.
4. الحسين الورتلاني، الرحلة، ص 110.
5. عبد القادر مسلم، أنيس الغريب والمسافر، تح، رابح بونار الجزائر 1974، ص. 121.

لكل ذلك انتشر تنديد الأهالي وتحسرهم على حالة الظلم السائد، فهذا المرابط سيدي محمد بن الشريف الباجلي الذي توفي سنة 1522م وصف الوجود العثماني بالنازلة أو الحادثة الغير عادية أو اللعنة فيقول (..ماذا نقول عن وطن انتشرت فيه ظاهرتي العنف والجهل وتكاثر فيه التكبر والظلم والخمر وأصبح أمر عادي، المسلمون يعذبون ويقمعون، والأجنبي (الترك) محاطا بالفخر ولا أحد يملك القوة والشجاعة للمواجهة الوضع، هل هذا بسبب شراء المصلحة أو بلا وعي...)[1].

وقد أشار صاحب كعبة الطائفين أن معظم المرابطين في تلمسان ونواحيها كانوا ضد الأتراك منهم شيخهم موسى الملاتي ناظم قصيدة حزب العارفين والشيخ اليعقوبي دفين زاويته بندرومة، إذ أن الشيخ اليعقوبي زار أبا مدين بتلمسان وسأله «إبدال دولة الأتراك من آل يافت لكثرة جورهم، وأن أبا مدين كلمه من قبره قائلا: إن قبلتها يا عبد الرحمان نعطيها لك، فأبى فقال له أبو مدين : اصبر في هذا الوقت لم نجد من يصلح و يتكفل بها و سيأتي الله بالفرج...»[2].

وحتى الشعر الشعبي عبر عن ظلم الأتراك من خلال البيت التالي :

قصة طراد شاور الزمان يا حضار من الترك الخداعين يا حسرة[3].

وأشار الزياني إلى ذلك قائلا : «وكانت السياسة التي يسلكونها في حكم البلاد قد أثارت سخط العلماء حيث كانوا يحذروهم من أخطار عواقب هذه السياسة فنصحوهم بالعدل والالتفات إلى مصالح الرعية والقيام بها... »[4].

وعبر أيضا الشيخ محي الدين ابن العربي محمد بن علي الحاتمي الأندلسي صاحب الفتوحات المكية في التصوف عن انتشار الظلم والفساد في عصره قائلا: «الزمان يا ويلي شديد، شيطانه مريد وسلطانه عنيد... وأمراء جور يحكمون بما لا يعلمون...»[5].

---

1. إبن مريم، البستان، ص. 115.
2. موسى بن موسى الملاتي، المصدر السابق، ص. 91.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 214.
4. محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق، المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1978، ص. 146.
5. عبد الكريم لفقون، منشور الهداية، ص. 135.

ويؤكد «Delphin» ذلك من خلال قيام الأتراك بتطبيق المسؤولية الجماعية والقيام بالمجازر ضد الأهالي في حالة قتل أحد الأتراك وعدم العثور على القاتل الحقيقي[1].

وفي هذا السياق يذكر صاحب الكعبة موسى بن موسى الملاتي واصفا عصره «...لم نجد نحن في هذا الأخير من القرن الحادي عشر إلا العقارب واللفاع والشقاق والنزاع وظهور الهمج الرعاع المؤثرين سبل الشر والابتداع وما لنا عن دفع من نزل بنا من قدرة ولا حولة ولا قوة لنا على التحول عن أهل هذا الحال ولا طول ولا يجمل بالعاجز الضعيف المتألم إلا أن يبتهل ويقول اللهما سلم اللهما سلم...»[2].

كما نظم قصيدة تحدث في جزئها الثاني عن بطش الولاة وفساد الأوضاع وأشار أيضا في مخطوطه أنه كان ذات يوم مع أحد الشيوخ وهو العبدلي في داره الواقعة في بخبارة باب الجياد، فشهد بالدار خلقا كبيرا من مسلمين و ذميين هاربين من جور الأتراك، وكان الشيخ العبدلي يطعم ويسقى هؤلاء الفارين إليه و يتشفع كل وقت فيهم فيقضى اللّه الحوائج على يديه[3].

وقد شكا المؤلف من الظلم السياسي في عدة مناسبات حيث قال: «يارب من صاب بطلا شديدا من نسل علي وفاطمة، فعلق عليه بقوله تمنى رضى اللّه عنه جود إمام عادل يجتمع عليه المؤمنون ويتبعه المجاهدون وتنظم به كلمة الخلق بالحق، لأن الاجتماع رحمة والفرقة عذاب، وواضح وجه التعريض هنا أيضا، إن لم نقل وجه الصراحة ذلك أن كلام الناظم والشارح يتفقان على أنه لا وجود لإمام عادل يجتمع عليه المؤمنون ويتبعه المجاهد ونفي وقتها وهذا موقف سياسي واضح وقد تمنى كل منهما اجتماع كلمة المسلمين ونهاية ما هم فيه من فرقة وعذاب»[4].

وعبر الزهار عن ظلم الأتراك و خوف الأهالي منه على عهد حسين باشا سنة 1233هـ «وأثناء سماع أخبار قدوم الحملة الفرنسية للجزائر كان أهل

1. (G) Delphin, les pachas d'Alger, p. 27.

2. موسى بن موسى الملاتي، المصدر السابق، ص. 78.

3. موسى بن موسى الملاتي، المصدر السابق، ص. 102.

4. أبو القاسم سعد اللّه، أبحاث، المرجع السابق، ص. 170.

البلد في محنة لا يقدرون على الكلام خوفا من الظلم التكبر والتجبر»[1]، وعند ذلك أيضا نجد لفقون في كتابه غالبا ما يستعمل كلمة ظلمة معبرا عن انتشار الظلم في ذلك العهد[2].

لما كثر الظلم والاستبداد وطغى الأتراك، انتشرت الفوضى والشقاق فيشير Panatie إلى كثرة الثورات والاضطرابات في فترة الباشوات لسوء تصرفهم وقسوتهم إذ كان الداي يتصرف كحاكم مستبد في معاملته.

لكل ذلك هروب الكثير من أهل العلم والدين مثل أحمد التيجاني الذي ضاق من محاصرة العثمانيين له وحد نشاطه وما كان يراه من ظلم وجور الأتراك وقد عبر عنها صراحة وفي أكثر من موضع، اتجه إلى مدينة فاس وهنا اختلفت المصادر حول هجرته فيما إذا كانت فردية أو جماعية مع أهله، فيذكر الناصري بأن أحمد التيجاني اتجه إلى فاس سنة1211هـ بأولاده وأهله وتلاميذه مشتكيا للسلطان المغربي سليمان من جور الترك وظلمهم[3] في حين يذكر الدرعي في رحلته بأنه وصل إلى فاس رافضا سكنى بلده مطلقا زوجه فيها منزعجا من بعض أمراء الترك بالجزائر[4].

2- احتكار السلطة من طرف العثمانيين :

بعدما تمكن خير الدين بربروس من بسط نفوذه على معظم الجزائر إذ خلصها من الأسبان، وحصل على الشرعية من أهالي البلاد وشيوخها، بعث برسالة إلى السلطان العثماني «سليم خان الأول» الذي منحه القفطان والفرمان ليصبح أول بيلرباي على الجزائر وبالتالي بداية العهد العثماني.

لقد عمل خير الدين على تأسيس الجزائر المحمية، ووضع لها نظام إداري قار ومستقر يتماشى وطموحاته العسكرية والسياسية.[5]

استمر الحكم العثماني في الجزائر من (1518م إلى 1830م) تاريخ الدخول الفرنسي للجزائر مارا بأربعة مراحل لكل مرحلة مميزات

---

1. أحمد الشريف الزهار، مذكرات، ص. 168.
2. أنظر، منشور الهداية لعبد الكريم لفقون.
3. الناصري، الاستقصاء ج8، ص. 105.
4. محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي، رحلة الدرعي، مخ، م، و، ج، رقم1997.
5. (G) Delphin, Op. cit, p. 101.

وخصائص تختلف عن سابقتها وتلتقي معها في أمر واحد هو احتكار السلطة من طرف العثمانين، وإبعاد أهل البلاد عنها.

إن هذه السمة يبدو أنها الأمر الوحيد الذي اتفق فيه العثمانيين ذلك أن خير الدين باشا منذ أن أسس الوجاق سنة 1519م التزم بالنصيحة التي وجهها له المتصوف عبد «الرحمان الثعالبي»، «عليك أن تحرص على إبعاد أولاد البلاد بعيدا عن البحر، لكي يبقى أولادهم بعيدين عن الخراسة، أو المحافظة على الخمس مناصب العليا لتأسيس النظام والإمساك دائما بزمام الأمور السياسية»[1].

3- الحد من نفوذ رجال الدين واستعمال القسوة ضدهم :

لقد اتضحت معالم هذه السياسة خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، كمعاداة رجال الدين ومحاولة إخضاعهم لنفوذ البايلك، وهذا ما أدى إلى إحداث القطيعة بين الزوايا الدينية وجموع الأهالي وبين الحكام الأتراك والجهاز الإداري والعسكري الذي يمثلونه[2].

فإلى غاية القرن السابع عشر، كان الحكام الأتراك قد كسبوا ود وصداقة بعض رجال الدين وشيوخ الزوايا بفعل الوازع (الرابط) الديني ضد المسيحيين الأسبان إلى جانب بقاء نفوذ الأتراك منحصرا في المدن وما جاورها فلا يهتمون بأخذ موارده من داخل البلاد مادامت غنائم الجهاد البحري توفر لهم مصادر دخل مستقرة تلبي حاجة الجيش و تؤمن لهم دفع رواتبهم، و يخصص جزء منها للإنفاق على رجال الدين و شيوخ الزوايا[3].

لكن بداية من القرن الثامن عشر يؤكد «De Tassy» تحول نظام الحكم التركي على ممتلكات بعض رجال الدين في المناطق النائية، إذ أن غنائم البحر قلت وتم التخلص من الخطر المسيحي مما أحدث توترا بين الطرفين فازداد التحامهم بأهل الريف وأصبحوا الممثلين والمدافعين عن مصالحهم واستمرت علاقة الحكام بشيوخ الزوايا وأهل العلم يشوبها الفتور، وتحول إلى العداء والصراع مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية

1. (W) Esterhazy, Op. cit, p. 66.
2. ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 38.
3. (N) Weissman, Les juifs d'Algérie, p. 81.

القرن التاسع عشر[1]، وهذا ما نلمسه في علاقة أهل العلم والدين ببعض الحكام كصالح باي قسنطينة الذي انتهى به الأمر إلى معاقبة رجال الدين و تتبعهم عندما وقفوا ضد سياسته[2]. من ذلك الصراع بين صالح باي والشيخ محمد الزواوي وذلك عندما احتاج لمزيد من المال لإنجاز مشاريعه العمرانية داخل المدينة وعبر المقاطعة فأقدم على توحيد نظام الضرائب مما أزعج من كانوا لا يدفعون وبلغ الخلاف ذروته في مواجهة حادة بين الباي و الشيخ محمد الزواوي وصلت إلينا في شكل أسطورة سيدي محمد الغراب[3]، ومضمون هذه الأسطورة أن المرابط سيدي محمد وبسبب موقفه العدائي لصالح باي قام بتحريض أتباعه و مؤيديه بالثورة ضد هذا الأخير، ومن ثم ناصبه العداء وتذكر بعض المصادر أن من كراماته عجز جيش الباي التمكن منه، وتحول جثته إلى غراب.

كما أشار «هايدو» إلى عدة ثورات في القرن العاشر كثورة المحال وهي ثورة قبيلة سويد العربية ضد العثمانيين، كانت قاعدتها أحياء مدينة تنس البحرية باعتبارها لهم قبل مجيء الأتراك[4].

وعن المعارك بين الطرفين كتب الشاعر ابن السويكت السويدي قائلا :

التـرك جاروا واسويد عقابهم طافحين   والترك شاربين الهبال في سطل
داكم الطـمع في مطـافل امتمقيـن   اسـويد مايطيبوا الترك قتـالة[5]

لقد روى ما ارتكبه القائد التركي ضد أهل تلمسان وهو محمد بن سوري من الفظاعة والجور حتى كان العلماء والمرابطون يتدخلون لديه ويوسطون شيوخهم مثل الشيخ محمد العبدلي السابق الذكر للتخفيف من غضبه، إذ اشتكى الناس من ظلمه حتى أهل الذمة و قد روى ذلك بشيء من التفصيل والتأثر من خلال نظمه لقصيدة استهلها بقوله :

ترقب يوم موتك يا فلان   وراهقك الرحيل من الديار[6]

1. Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger, p. 201.
2. Auguste Cherbonneau, Inscriptions arabes de la province de Constantine, annuaire archéologique de Constantine 1856-1857. p. 112.
3. (E) Vayssette, Op. cit, p. 229.
4. (D) Haedo, Topographie d'El Argel, p. 206.
5. ابن مريم، المصدر السابق، ص. 292.
6. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص. 171.

فمن خلال رؤيته لجبروت الأتراك ضد الأهالي، قد توعد القائد بمغبة الأمور عند الله وفي الدنيا أيضا ولم يذكره بصراحة وإنما استعمل التورية والكناية فعبر عنه «بفلان وفرعون»، ويرى أبو القاسم سعد الله أنه استعمل عبارة الرحيل من الديار بمعناه الديني والسياسي، فقد تعنى الموت أو الخروج من الجزائر، ولاشك أن هذا الموقف يكشف أيضا عن أهمية المؤلف عند قومه فلو لم يكن كذلك لما رافق الشيخ العبدلي بالدخول على القائد التركي ليعضه.

وتذكر المصادر في هذا السياق إبن للو الذي كان من أهل العلم المتذمرين من تصرفات الحكام العثمانيين لما كثر استيلائهم على ثروات الأهالي وإثقال كاهلهم بالضرائب وهو ما تسبب في هجرته التي كانت داخلية فيذكر أن القائد العثماني «حفيظ» حاكم تلمسان قد أساء معاملة ابن للو التلمساني، ثم حاول استرضاءه بالهدايا (الدقيق والسمن) لما ثار أنصاره ضدهم وخوفا من تصاعد الوضع إلا أن هذا الشيخ أبى ورد كل تلك الهدايا، وتذهب الرواية إلى أن ابن للو قد أمسك بلحية القائد العثماني الذي أحضر له الهدايا وجذبه منها إلى أن أخدمنها شعرا ثم أقسم أن يخرج من تلمسان ويسكن بلد النصارى (بلاد غير عربية)[1] لكنه استقر في الجزائر لذلك لم تتعرض إليها المصادر ولا الدراسات، وقد خرج ابن للو مع أهله من تلمسان نحو وادي أغريس.

4- رفض رجال الدين للوجود العثماني في الجزائر واعتبارهم عجم :

إن الوجق العثماني يضم أجناسا مختلفة اللسان والعرق والجغرافية ولكنها جميعا تجتمع على الولاء للإسلام والسلطان[2] إذ كان يتشكل من الأوربيين والأسرى المسحيين الذين أسلموا وهم من أجناس مختلفة : يونانيين، ألبان، أرمن، بولونيين، من أناضوليا ومن البلقان ...[3].

مما جعل الكثير من الجزائريين يرفضون هذا الوجود وأن يسيروا من طرف أغراب و سارعوا إلى إصدار فتاوى ترفضهم وتصفهم بالغرباء.

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر ج1، المرجع السابق، ص. 428.
2. (E), Vayssette. Op. cit, p. 312.
3. De Grammont, La domination Turque en Algérie, p. 202.

كصدور فتوى من مرابط جنوب الجزائر وهو سلطان بني جلاب في تقرت وقاضيها والذي نظم حملة مضادة للعثمانيين، وأفتى بوجوب محاربتهم محتواها : «..من يقتل أحد الأتراك سوف ينال رضا من الله، وهو في مرتبة من قتل ملحد أو كافر»[1]، وقد اعتمد في فتواه عما ورد في محاربة الترك، عن عمر بن تغلب الذي قال : قال النبي (ﷺ) : «إن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما ينتعلون نعالا الشعر، ومن أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن ووجوههم المجان المطرقة»، ويقال شبه وجوههم بالترس لبسها وتدويرها وكثرة لحمها[2].

وعن ابن المغوفل كان يصف العثمانيين بالأجانب، ويؤكد على أنهم يدعون فقط بأنهم جاؤا إلى الجزائر من أجل الجهاد إلا أنهم يتخذون بذلك ذريعة للسيطرة على الجزائر وثرواتها، وقد قام بابا عروج برد سريع على هذه الفتوى وقام بأسر اثنين من أبناء المرابطين واصطحابهما إلى تلمسان[3] وفي نفس الوقت كان هناك رد فعل رسمي إذ قام سيد أحمد بن ملوكة الندرومي (نسبة الى ندرومة) بالدعاء على بابا عروج عندما غادر تلمسان بأن لا يعود إليها أبدا، وبالفعل وكما تروى الأسطورة بأن عروج اغتيل أثناء عودته ولم يدخل تلمسان أبدا بعدها[4].

أما المرابط سيد محمد بن الشريف الباجلي فقد وصف الأتراك بأنهم أجانب يتمتعون بحق ليس لهم[5].

هذا ونجد في مختلف المصادر المعاصرة إشارة لذلك منهم ابن الفقون في منشور الهداية الذي وصف العثمانيون بالعجم واستعمل نفس المصطلح ابن المفتي[6]، كما ساوو بينهم وبين المسيحيين فيصنفونهم في نفس المرتبة، فكان سيد تلمسان سيدي محمد بن يوسف السنوسي يؤكد أنه لا يوجد شيء أصعب من العيش مع مسيحي وتحت السلطة العثمانية، فلا يتوقف عن ترديد عبارة «الترك والنصارى الكل في زمرة واحدة»[7].

1. (CH) Feraud, les Ben-djallab, p. 140.
2. مصطفى محمد عمارة، جواهر البخاري، ص. 323.
3. (K) Filali, L'Algérie, Mystique, p. 60.
4. محمد ابن عسكر الحسين الشفشاوني، المصدر السابق، ص. 112.
5. ابن مريم، المصدر السابق، ص. 15.
6. أنظر، منشور الهداية وكتاب صفحات.
7. (K) Filali, L'Algérie, Mystique, p. 64.

وعلق عن ذلك الرحالة Shaw قائلا : «...ليس هناك أسوء من علاقة الترك بالعرب في الجزائر...».[1]

أما الأديب العالم أبو عثمان المنداسي بن عبد الله التلمساني فقد نظم قصيدة أسماها العقيقة وصف فيها جور الترك، واتهم من ولاهم من العلماء بتهم شنيعة مشيرا إلى ادعاءات العثمانيين بأنهم إخوانهم لكنهم أشد أعدائهم وهم في نفس مرتبة المسحيين.

وعبر عن ذلك قائلا :

أمن قادر بالله يحمي تلمسان   فإن بها من قوم ياجوج إخوانا

بنى السد ذو القرنين للناس رحمة   فياليته من شوكة الترك هنانا

سمعنا حديثا صادق النقل ربه   بأن لجنس الترك في الأرض إخوانا

ولكن وراء السد عم فسادهم   وهم أفسدوا في الغرب كفرا تلمسانا[2]

ومن ثم ساد شعر الهجاء السياسي في مجتمع تستحوذ عليه السلطة السياسية، وقد خلدت لنا المصادر قصيدة مسلم بن عبد القادر الذي مدح الترك ثم انقلب عليهم، وشمت بهم بعد انهزامهم في إحدى المعارك قائلا :

أدبهم ربهم لما طغوا   عرفهم بغدرهم لما بغوا

وقال فيهم المنداسي أيضا :

فما دب فوق الأرض كالترك مجر   ولا ولدت حواء كالترك إنسانا

ولما ضاق الوضع بالجزائريين فر الكثير منهم تاركين البلاد للعثمانيين أمثال العالم إبن جلال الذي هاجر إلى فاس مع أكبر موجة هجرة نحو المغرب الأقصى حدثت بعد فشل الحملة السعدية على تلمسان، إذ رافق السلطان السعدي عند عودته إلى بلاده رفقة الكثير من علماء الجزائر الذين كانوا قد أيَّدو تدخله بتلمسان، وكان ذلك سنة ثمان وخمسين وتسعمائة(958هـ)[3]، «...انتقل منها (تلمسان) لفاس سنة ثمان

1. (T) Shaw, Voyage dans la Royaume, p. 214.

2. أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص. 54-55.

3. محمد ابن عسكر الحسيني الشفشاوني، المصدر السابق، ص. 104.

وخمسين وتسعمائة في أوائل أيام السلطان أبي عبد الله محمد الشريف السعدي ...»[1].

5- انتشار الفساد في عهد الأتراك :

لقد انتشر في ظل النظام العثماني الفساد بمختلف أشكاله، حيث عم الخمر والزنا والرشوة وأشارت إلى ذلك مختلف المصادر فيؤكد الزهار أنه من أعمال حسين باشا (1233هـ) أن قام بعدة أعمال خسيسة فبنى قنطرة الزنا، أي حارة خاصة للمومسات وذلك عندما رأى تفشي الاتصالات المخالفة للطبيعة بين جنود الأتراك إثر نفي علي باشا للمومسات إلى شرشال، وقام بهدمها، فعمل حسين باشا على إباحتها لأبناء جنسه[2].

ومن المخالفات التي كانت تحدث ما ذكره في ملاحظاته أب إسباني يزور وهران في عهد مصطفى بوشلاغم الذي روى لنا حادثة لأحد الأطفال : «حدث أن نزل غلام من سفينة إنجليزية إلى الأرض للحصول على بعض الماء، فلما رآه الأتراك الموجودين في حصن المرسى جروا وراءه كمثل الكلاب وراء الأرانب وأجبروه على المضاجعة المقيتة، وخرج من ذلك في حالة يرثى لها، ... وكان ذلك التركي معنا فأخذ يغني و يقول أنه إذا وجد الغلام مرة ثانية سوف يفعل معه نفس الشيء»[3].

هذا وقد انتشر أيضا شرب الخمر وتعاطي المخدرات بمختلف أنواعها، حيث شاع في الجزائر مضغ الدخان وتدخينه في السبسير أو الغليون، فكان الجنود والشباب الترك بصفة عامة يشربون بكثرة حتى يعربدوا، وهم إذا عربدوا فقدوا كل السيطرة على أنفسهم حتى أنه يصبح من الخطر الاقتراب منهم لأنهم قد يقتلون ويعتدون على النساء والصبيان[4]، وأشار إلى ذلك أحمد بن ساسي البوني في كتابه «المجالس» إذ قال «بعض الشبان خرجوا من دار بعض الأتراك وهم سكارى يتمايلون وقد خلعت عنهم خلع الأستار»[5]، وكانت تكثر هذه الظاهرة عند توجههم في حملاتهم السنوية

1. محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص. 70.
2. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 144.
3. ميكال دي ايبزا والهادي الوسلاتي، ملاحظات أب اسباني يزور وهران في عهد مصطفى بوشلاغم، مجلة الأصالة عدد 28-1987، ص. 200-201.
4. (E) Vayssette, Op. cit, p. 601.
5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 157.

في الربيع نحو الشرق والغرب والجنوب لذلك يخرج البراح وينادى بابتعاد النساء والصبيان من طريقهم[1].

فالباي مصطفى الإنجليزي عزل بسبب تصرفات ولده الذي اشتهر بالزنا فكان يغتصب نساء الناس في ديارهم من غير رضا منهم والمرأة التي ترفض تقتل، مما كان سببا في مقتل عدد منهم إذ كان زنديقا من أكبر المجرمين كثير الفسق والزنا وشرب الخمر[2].

هذا ولم يقتصر الأمر على الأتراك فقط بل شمل الفساد والفسق حتى بعض رجال الدين المدعين للولاية (المقربين من السلطة)، فقد ولع بلقاسم الحيدوسي بالنساء وصار يدخل الدور ويجتمع بنساء المسلمين غيبا وحضورا ويتكلم بكلام سخيف لا يرضي، ويجهر بقول لا ينال به من المولى الرضا[3]. وقد قيل عن هذا الوضع :

فسد الزمان فأين أين المهرب　　　وفشا الحرام فأي كسب أطلب

وتعامت العلماء عن شبهاتها　　　فلمثل ذا فليعجب المتعجب

من ذا نشاور في مراتب ديننا　　　ومزلنا في ذا الزمان مؤدب

وكان الناس والحكام يقابلون كل هذا الاستهزاء الخلقي بالرضى لأن الأولياء في عرف الكثير منهم سقطت عنهم التكاليف الدينية[4].

وقد تمادى الأتراك في ذلك فكل إنسان يريد التخلي عن سمعته بجمع المال ويلعب الأدوار، ما عليه إلا أن يقدم الهدايا لأهم الشخصيات في بلاط الجزائر ليعين وكيلا في تونس ولأبسط الأسباب كان قايدان القراصنة يدخل الميناء ويعيث فيه فسادا[5].

في نفس السياق نلاحظ أنه من أكبر التجاوزات التي وقعت في عهد حكومة الأتراك بالجزائر هو إعطاء منصب الباي لأشخاص بلا مروءة ولا كفاءة إذ عين مصطفى بايا على وهران وللحصول على المنصب وعد بتقديم مبالغ ضخمة من المال ولم يكن لذلك الرجل أية علاقة بالمشايخ،

1. De Grammont, Op. cit, p. 301.
2. مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، المصدر السابق، ص. 23.
3. مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، المصدر نفسه، ص. 26.
4. أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص. 144.
5. حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 164.

كما أنه لم يكن يعرف أنحاء تلك المقاطعة وميزته الوحيدة هي نهب الشعب، وعلى أثر هذه الأوضاع السيئة غضب الشعب وثار وكان على رأس الثوار المسمى درقاوى الذي قاد ثورة ضد السلطة[1].

لقد انتشرت ظاهرة التنافس على المناصب حتى بين الأصدقاء مثلما حدث من تنافس بين عبد اللطيف بن عبد الكريم بن بركات وصديقه أحمد الغربي (أبي العباس) حول منصب النيابة، وما نتج عنه من هجران فضيع والترصد بكل المكاره كل منهما لصاحبه، وكان عبد الكريم لفقون غير راض بالحالة العلمية التي كانت عليها بلاده من شيوع الجهل والانحطاط الأخلاقي وموت الضمير في معظم من خالط ورأى وهذه جمل توضح ذلك : « فلان كان يأخذ الأجر على فتواه، فلان اعتراه بعض النقص في إدراكه ويقال أنه ذلك من أجل أكله حشيشة البلادر ولم يتقن صنعه، فلان كان كثير استخدام الروحانيات، فلان كان عامي القلم والفكر لا يعرف ما يصلح به وضوءه وصلاته فلان يده منطلقة بالأخذ من أهل البادية وأهل البلد طعاما وعينا»، حتى أنه أبدى نية في الهجرة والخروج عن البلاد لولا تدخل والده الذي حذره من مغبة الدخول إلى بلد فيها فساد أكثر[2].

وبسب هذا الفساد أيضا هاجر الشيخ التواني من قسنطينة واستقر باجة بتونس وعندما طلب منه العودة إلى قسنطينة قال : «لا أرجع إلى بلد محمد المسبح بها نائب أو قاضى»، وهذا يعبر عن إدراك التواتي للفساد الذي تنجر عنه تقليد المناصب للجهلة، كما أن الشيخ عمر الوازان رفض منصب القاضي 1541م في حكومة العجم (أي الأتراك)[3].

أما ابن عمار الذي كان عالما صالحا في عصر انتشر فيه الفساد والخرافات والانحلال الخلقي والجمود الفكري وهو الذي انتقل إلى حاضره العلم بالمشرق وزار مقام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو الذي قال عنه أبو راس الناصري : «شيخنا الذي ارتدى بالنزاهة يافعا كهلا وكان للتقليب بشيخ الإسلام كهلا، كما خصه بتخريج الأسانيد من

1. حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص 168.
2. عبد الكريم لفقون، المصدر السابق، ص 78-79.
3. أبو القاسم سعد الله، عبد الكريم لفقون، المرجع السابق، ص 24.

التلاميذ والفقهاء النحارير والعلماء الجماهير»[1]، فيبدوا أن ما شاهده من فساد في الحكم بحكم وظيفته وكثرة حساده هو ما دفع به إلى الهجرة سنة 1195هـ إلى تونس قصد استيطانها وهو ما أكده تلميذه إبراهيم السيالة والملاحظ أنه أقام فترة وجيزة في تونس بعد تغير الظروف السياسية المتمثلة في وفاة علي باشا بن حسن الذي ألف فيه ابن عمار كتب كثيرة وكان قريبا منه، لذلك هاجر منها وواصل هجرته إلى المشرق، وتوفي هناك يوم الجمعة السادس عشر من ربيع الثاني سنة 1213هـ مخلفا عدة مؤلفات منها «نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب» التي تعرف بالرحلة الحجازية، وكذلك «لواء النصر في علماء العصر»[2].

لقد انتشرت الفوضى وعم الخوف في العهد، فلو تتبعنا الألفاظ التي وردت عند لفكون في وصف حالة الخوف لخرجنا بقاموس هام ومن ذلك هذه التعابير الموحية أشد الإحاء : «الظلمة (جمع ظالم) الحرابة (الأشرار، اللصوص، الأعراب)، (أهل البادية) غمريان (جماعة أتباع قاسم بن أم هاني) العلمة (جماعة – أتباع أحمد بوعكاز) الذي جعل لنفسه أعوانا وتلامذته وأطلقهم في البلاد شرقا وغربا يجيبون له الجبايات ويأتون بالزكوات وينسبون له الكرامات[3]، فضلا عن العبابسة فهم قوم نزل عندهم أحمد الفاسي وزعيمهم العباسي الغازي، أولاد عيسى وهم جماعة من اللصوص والحرابة ريغة جماعة متلصصة أيضا، كما أن لفقون ودلالة على تسلط الأتراك يفرق في ذكرهم وذكر خاصة البلد إذ يصفهم بأعيانها أو سكانها أو حضرها أما عن ذكر أهل القصبة (مقر الباي) فيذكر (السلطة، الظلمة، دار الإمارة، العسكر»[4].

لكل ذلك لم يكن راضي عما وصفه بالنفاق الاجتماعي من أعيان البلاد وفسادهم ووصفهم في قصيدة له كما يلي :

ألا فاحذر أنا ساقد تبرأ　　　اله العرش منهم والملائـــك

لقد جلبوا على غش البرايا　　　كما جلبت يهودعلى الأفائك

1. محمد بن أحمد أبو راس الناصري، فتح الإله، المصدر السابق، ص. 67.
2. ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ص. 36.
3. أبوالقاسم سعد الله، عبد الكريم لفقون، المرجع نفسه، ص. 25.
4. أبوالقاسم سعد الله، عبد الكريم لفقون، المرجع نفسه، ص. 29.

وسيما هم فحور ليس يبدء   مدى الأزمان إلا من أولئـــك

وقد وجد الفريقين تأييد من السلطة حتى أنه كان يقول عن حصول أمور لا ترضى الله ورسوله : (لوكان في زمن محتسب لله لكان له معه شأن و أي شأن)[1].

وكرر النكير على تواطىء السلطة المحلية مع من يسميهم اللصوص والحرابة في الأرياف، ومن يسميهم أهل نوادي الفساد والخنا والخمور والدخان ونحوها في المدينة حتى أنه ألف كتابه في ذلك وهو «محند السنان في فجور إخوان الدخان» وهو بيان الحكم الشرعي في تناول الدخان.

وعن هذه الأحوال السيئة عبر أيضا والي تلمسان محمد الشريف الباجي قائلا : «... ماذا نقول عن وطن تكبب وتكاثر فيه ظاهرتي العنف والجهل وأصبح الظلم والخمر فيه أمر عادي فالمسلمون يعذبون ويقمعون والأجنبي محاط بالفخر...».

6- تمكين اليهود من الاقتصاد والمناصب السياسية :

يشكل اليهود أحد العناصر البشرية الهامة في الجزائر إذ استقروا بها منذ العصور التي سبقت الإسلام بالإضافة إلى يهود الأندلس القادمين إليها هروبا من اضطهاد النصارى في القرن الخامس عشر الهجري وكذلك يهود ليفورن[2].

وعلى ما يبدوا أن لهذه الجالية اليهودية دورا فعالا في الاقتصاد والسياسة في الجزائر عبر مختلف الفترات التاريخية.

كما أنهم كانوا يتقلدون مختلف المناصب السياسية لدى الأتراك، حتى أن البعض منهم كان أقرب للسلطة من الأهالي، وقد أكدت المصادر عن دورهم بين إعادة الكراغلة المجندين في الجيش والسلطة فبعد إعادة إقحام الكراغلة في الجيش الانكشاري أصبحوا يحصلون على مرتبات شهرية وأشرف اليهود على تلك المهمة، فكان الجندي يأخذ هذا الراتب سنويا من دار باشا الجزائر وقدره مئة ريال جزائري سكة ويمون عائلته

1. عبد الكريم لفقون، المصدر السابق، ص 134.
2. Eisenbeth Maurice, les juifs en Algérie et en Tunisie durant l'époque turque in R.A/N 93, 1952, p. 147.

بالقمح والسمن وخليع وزيت وكسوة وكراء ومسكن وغير ذلك من المصاريف اللازمة في السنة كلها[1].

كما سيطر اليهود على معظم القطاعات الاقتصادية كالاستيراد والتصدير واحتكروا عدة تجارات أهمها تجارة الحبوب التي كانت تذر عليهم أموالا طائلة حصلوا بها على عدة امتيازات[2]، ومواد أخرى أهمها الصوف، القمح، حبوب الذرى، الكتان، العبيد السود، ريش النعام، التمور الأغطية الصوفية والحياك ...الخ[3].

هذا وتؤكد معظم المصادر الخاصة بدراسة حول يهود الجزائر عن سيطرتهم على تجارة الرقيق التي كانت هي الأخرى تذر عليهم أموال طائلة[4]، كما كان لهم أيضا نصيبا من الواردات التي تعددت واختلفت أنواعها بين أفيون (كان محرما في المجتمع الجزائري المسلم) والخمر والصمغ والصابون والقسطل[5].

وعلى ما يبدو أن الأهالي كان لهم موقفا معاديا من سيطرة اليهود واحتكارهم للاقتصاد ففي فيفري 1820م قامت قبيلتي بن صالح وبنو العباس بتنظيم حملة اعتدائية ضد التجار اليهود في البليدة فحطموا محلاتهم التجارية ولم تتوقف هذه الاعتداءات إلا بتدخل الأولياء سيدي العابد وسيدي بن صالح وسيدي بلقاسم، حيث قطع لهم سيدي العابد الطريق وحذرهم من أن الله ينهى على الاعتداء ضد أي كان لم يبادر بالهجوم، وأمرهم بإيقاف هذه الأعمال وهددهم بإنزال لعنته عليهم وعلى عائلاتهم كما هددهم بأن سيدي أحمد (مؤسس مدينة البليدة) سيرفع عنهم حمايته وبركته التي يتمتعون بها منذ قرون[6].

والواقع أن اليهود لم يتمكنوا من الاقتصاد فقط بل منحوا امتيازات

---

1. عبد القادر المشرقي، المصدر السابق، ص. 11.
2. حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 156.
3. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص. 36.
4. وداد بيلامي، النفوذ الإقتصادي والسياسي ليهود الجزائر (1516-1830)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تحت إشراف الدكتور أحميدة عميراوي، قسنطينة، 2004، ص. 75.
5. F. Brandel, la méditerranée et le monde méditerranéen a l'époque de phillipe II, TI Paris, 1996, p. 519.
6. Eisenbeth Maurice, Op. cit, p. 150.

في المجال السياسي من خلال حصولهم على بعض المناصب، فعلى عهد «الباشا حسين» كان اليهود المستشارين المفضلين بينما تعرض عمال الدولة والموظفين القدماء للمصادرة والتغريم والقتل، فمحمد الدباح الذي كان بايا على التيطري وقائد بإقليم سابا صودرت أملاكه سنة 1791م، ومصطفى الوزناجي عزل هو الآخر عن بايلك التيطري بعد حكم دام عشرين سنة[1].

وقد بلغت مكانة اليهود بأن تدخلوا في السياسة الداخلية للحكام وإلحاق الأذى بهم، فيرجح أن أهم الأسباب لنهاية المأساوية لصالح باي تآمر الاحتكارات اليهودية ضده بعد أن انتهج سياسة مراقبة الصادرات والتحكم في الواردات وعدم السماح بالصفقات التي كان يعقدها بعض الموظفين مع اليهود قصد تصدير الحبوب إلى أوروبا[2].

II- الأسباب الإقتصادية :

1- إثقال الجزائريين بمختلف الضرائب لصالح دون مراعاة لظروفهم المزرية :

لقد هدد النظام الضريبي العثماني في الجزائر مصالح رجال الدين والعلم، الذين تمتعوا لفترات طويلة بهذه الأموال إذ تؤخذ في شكل هبات تقربا من المرابط، وقد أورد ناصر الدين سعيدوني من خلال «كتاب النظام المالي» تفصيلا عن أنواع الضرائب والسياسة المالية للعثمانيين في الجزائر، وقسم نظام الضرائب في الجزائر إلى صنفين ضرائب الريف والمدن واستعملوا في جمعها على مختلف الوسائل السلمية والوحشية.

وقد عبر عن هذه الوحشية وما تخلفه الحملات العسكرية الشعر الشعبي على النحو التالي :

«التل يخلى وتزول منه الذخائر وتطير النخلة برخلة ولا شك تخلى الجزائر»

كما أشار إلى ذلك نقيب الأشراف قائلا : « ... والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغرم والظلمات ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين ...»[3].

1. ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص. 77.
2. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 49.
3. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 35.

أي أن الضرائب من أهم أسباب العداء بين العثمانيين ورجال الدين (السلطة السياسية والدينية) وبالتالي الهجرة.

فوالي فرجيوة «الزبوشي» اتجه يوما إلى قسنطينة للحصول على ما كان يضنه حقا شرعي له (الجزية) فاصطدم مع عصمان باي وبالتالي تحالف مع بنو الأحرش زعماء الثورة ضد السلطة العثمانية[1] «وقد كانوا يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب ... وهذا الظلم لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد»[2].

-2 **إهمال العثمانيين للاقتصاد واحتكارهم للمواد الأولية :**

اهتمت الدولة العثمانية بالميدان الاقتصادي لما يوفره من إيرادات مالية لذلك يلاحظ سعيها المستمر للسيطرة على المواد الأولية في المجالين الصناعي والزراعي.

ولتحقيق هدفهم اتبعوا أسلوب الاحتكار وتوجيه الإنتاج الزراعي فبمجرد أن تضاءلت مداخيل الجهاد البحري وأقبل موظفو الدولة على استهلاك السلع والبضائع الأوربية وأنشئت المطامير للبايلك في مراكز الحاميات وأقيمت المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن وخصص جزء من تحصينات مرسى مدينة الجزائر لحفظ فائض المواد الأولية (الزيت، الزبدة، الحبوب) وخصص ما بين ثمانية إلى عشرة مخازن لحفظ الحنطة سعتها الإجمالية من مائة وستون إلى مائتين ألف قيسة[3].

هذه السياسة أدت الى انخفاض سعر المحصول وتراجع الإنتاج فكثرت المجاعات والفقر والأوبئة، كما أكدها القنصل الأمريكي وليام[4].

إن نظام الاحتكار المعتمد في جميع المرافق وخطر تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد قضاء مبرما، لأن الدولة لم تتدخل لتحسن وسائل الزراعة البدائية ولم تهتم بالوقاية من الأضرار الطبيعية أو الآفات الزراعية التي كانت

1. (K) Fillali, l’Algérie, Op. cit, p. 122.
2. وليام شارل، المصدر السابق، ص. 59.
3. Gabriel Esquer, la prise d’Alger, Paris 1929, p. 67.
4. وليام شالر، المصدر السابق، ص. 101.

تتعرض لها البلد بصورة مستمرة، أو في التعويض أو المشاركة لتحمل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات المتتالية، وكذلك عجزت عن القيام بواجبها الأساسي وهو توفير الأمن فكان إسهامها سلبيا مدمرا إذ احتكرت شراء المحاصيل وبيعها كما بالغت في فرض الضرائب وجبايتها[1].

وقد وصف ذلك العنتري : «حيث لا تجد في ذلك الزمان ولا الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته... وكانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا...»[2].

III- الأسباب الاجتماعية :

- تردي المستوى المعيشي (الأمراض والأوبئة والمجاعات والفقر) :

أشار Venture de Paradis معبرا عن وضعية الجزائريين قائلا : «ليس هناك حياة أكثر بؤسا من سكان الأرياف وجبال الجزائر...»[3]، كما عبر عن هذه الوضعية أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب بأن الشعب الجزائري كان يعاني من الإهمال والإرهاق بالضرائب والظلم والجوع والأمراض تحت نيرا الحكم التركي[4].

إن معظم المصادر والدراسات تجمع عن التفاوت الموجود بين العثمانيين والجزائريين في مختلف المجالات لا سيما الجانب الاجتماعي، فالنظر إلى الحالة الصحية والمعاشية نلاحظها سيئة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر مما يؤثر سلبا على نمو السكان[5].

إن وقوع الجوائح في العهد العثماني والنتائج السيئة التي خلفتها في الأرواح وعلى الحالة المادية لم يكن مقتصرا على منطقة فقط بل كان شاملا لجميع أنحاء البلاد، وشمل هذه الجوائح الطاعون الذي يذكره البعض باسم الوباء والزلازل والجفاف والمجاعات والجراد[6].

1. محمد خير فارس، المرجع السابق، ص. 99.
2. صالح العنتري، المصدر السابق، ص. 60.
3. Venture de Paradis, Op. cit, p. 106.
4. إسماعيل العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 79.
5. (A) Nettement, Histoire de la conquête d'Alger, (J), le coffre Paris 1856, p. 100.
6. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص 89.

أما عن الوباء (الطاعون) فقد انتشرت هذه العدوى من الأقطار المجاورة وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر الأبيض المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأروبية وارتباطها بالمشرق (مصر، اسطنبول، الحجاز)، أما عن هذه الأمراض فتتمثل في الكوليرا، التيفوس، الجذري، السل وغيرها، تم انتقالها بينهم بواسطة التجار والبحارة والحجاج[1].

وقد أورد لنا الزهار سنوات الوباء وكيفية وصولها إلى الجزائر، «ففي سنة 1201هـ جاء الوباء إلى الجزائر حتى وصل عدد الأموات أحيانا خمسمائة جنازة في اليوم، وسمي بالوباء الكبير قيل أنه أتى من بر الترك في مركب مع رجل يدعى «ابن سماية» وطال بها إلى غاية 1211هـ»[2].

وفي رحلة ابن حمادوش أشار إلى ظهور الطاعون في عدة سنوات وفي هذا الصدد ألف كتابه الطاعون.

وفي نفس الموضوع تحدث عبد القادر مسلم مشيرا إلى ما حدث على عهد الباي أبو عثمان المجاهد محمد بن عثمان الباي الكبير قائلا: «وفي أيامه فتك العباد فتكا شديدا بالطاعون وخرج الباي هو ورجاله فارا منه»، وعلى عهد عثمان باشا أيضا حدث طاعون جارف مات به جل الناس وكثيرا من الشخصيات العلمية كالسيد عبد القادر بن السنوسي بن دحو بن زرفة والسيد الهاشمي وابن عمه الفقيه مؤلف الرسالة القمرية مصطفى بن عبد اللّه[3].

إن السنوات التي عرفت فيها الجزائر الوباء تؤكد بأنه يتكرر كل عشرة أو خمسة عشر سنة يستمر أحيانا عدة سنوات أهمها :

- وباء 1654 م المعروف بالكونية قضى على ثلث السكان الجزائر.
- وباء 1664 م تناقص فيه سكان الجزائر إلى النصف.
- وباء 1787 م هلك فيه ستة عشر ألف وسبعمئة وواحد وعشرون نسمة من مدينة الجزائر وثلثي سكان عنابة[4].

---

1. ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 88.
2. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 51.
٣. أبو القاسم سعد اللّه، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 90.
4. أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تع، عبد الكريم الفيلالي، الجزائر 1967، ص. 146.

- وباء 1794 م أضر على كل الجهات خاصة وهران، الجزائر، عنابة، قسنطينة.

- وباء عام 1817-1818 م قضى على أربعة عشر ألف من الجزائر وثلثي سكان عنابة كما تضررت أغلب الجهات الجبلية والصحراوية[1].

أما عن العوامل المساعدة في انتشار هذه الأوبئة كما أكد «هايدوا» فترجع إلى انعدام العناية الطبية التي لا تكاد تتعدى بعض العقاقير المحضرة، خاصة وأن الحكام العثمانيين لا يهتمون بأمور الصحة بالتالي اعتمد الأهالي على وسائلهم الخاصة واستعملوا الطب التقليدي بما في ذلك الشعوذة، حتى أن الصيدلية الوحيدة الموجودة بالجزائر لم تكن تتوفر إلا على بعض العقاقير والقائم عليها لا يدرك فوائدها بالتالي فإن المتضررين من هذه الأوبئة هم العامة، بالدرجة الأولى[2].

أما الحكام العثمانيون فقد كان لهم أطبائهم الخاصين يختارونهم عادة من الأسرى الأوربيين الذي يقعون في قبضتهم أو يستجلبونهم بالأموال، أو يفرون بأنفسهم كما فعل الباي عصمان حاكم وهران سنة 1794م الذي تخوف من انتشار الوباء فخرج عنها لمدة ثلاثة أشهر دون أي اتصال بالناس[3] واقتصرت مساعيهم للتخفيف من حدة هذا الوباء على بعض المحاولات في حجر دخول بعض السفن الواردة من العالم الخارجي، فأشار إبن حمادوش إلى حجر سفينة حجاج قادمة من الإسكندرية، كما حاول صالح باي سنة 1787م فرض حزام صحي على منطقة عنابة ليمنع انتقال العدوى إلى مدينة قسنطينة[4].

ونظرا لخطورة الوضع في الجزائر فقد أورد «الأمريكي ناتانيال كاتينق» نقلا عن سعد اللّه والذي أرسله الرئيس جورج واشنطن في مهمة خاصة أن أوربا قد قطعت صلاتها بالجزائر إثر انتشار الطاعون فيها سنة 1793م[5].

هذا ويضاف إلى سوء الأحوال الصحية انتشار القحط والمجاعات التي كانت سببا في انتشار الأوبئة فعلى عهد عثمان محمد باي صاحب فتح

1. عبد القادر مسلم، المصدر السابق، ص. 30.
2. (D) Haedo, Op. cit, p. 213.
3. Laugie de Tassy, Op. cit, p. 214.
4. إبن حمادوش، المصدر السابق، ص. 201.
5. أبو القاسم سعد اللّه، تاريخ الجزائر ج1، المرجع السابق، ص. 163.

وهران وفي أول توليته عرفت البلاد مجاعة (مسغبة) عظيمة أهلك فيها ناس كثر حتى أكلوا الناس الميتة والدم ولحم الإنس والخنزير[1].

وفي نفس السياق أورد الزهار انتشار الجوع سنة 1184هـ «... وبعد ذهاب الإصبانيول أعطى الله القحط وهو الجوع في الناس... فكانوا يموتون جوعا وأن الرجل يأكل مقدار ما يأكل رجلان ولا يشبع وبعد الأكل يموت وهو يقول جعت...»[2].

والملاحظ أن أغلب من يفتك بهم في هذه الظروف هم الأهالي الجزائريين[3].

يقول الشاعر في وصف حالة المجاعة أنذاك :

فالزاد قد انقضى ومات كثير الناس

والحرب في كل يوم والجوع قد ضر الناس[4]

IV- الأسباب الثقافية :

1- تراجع المستوى الثقافي وإهمال منشآته :

كانت الحياة الثقافية في ظل الحكم العثماني في الجزائر خاصة طيلة القرنيين الأولين تعاني من الركود وهذا خلافا لما سبقها من عهود إذا اعتبر القرن التاسع الهجري (خامس عشر ميلادي) خاتمة للإنتاج فترة امتدت ثلاثة قرون مبتدئة بعهد الموحدين فهو حلقة بين إنتاج عاش في ظل إمارات محلية ضعيفة وآخر عاش في ظل احتلال إسلامي مركزي قوى[5].

يعتبر إنتاج القرن التاسع رغم ذلك من أوفر إنتاج الجزائر الثقافي ومن أخصب عهودها بأسماء المثقفين والمؤلفات ويؤكد الدكتور سعد الله من خلال الإحصاء الذي قام به بأن علماء هذا القرن يفوق أعداهم في القرون اللاحقة خاصة القرن العاشر[6].

إن انتشار العلوم في القرون السابقة للعهد العثماني كان ظاهرة بارزة

1. عبد القادر مسلم، المصدر السابق، ص. 65.
2. محمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص. 31.
3. Laugie de Tassy, Op. cit, p. 217.
4. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ص. 32.
5. (W) Esterhazy, domination, Op. cit, p. 61.
6. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر ج1، المرجع السابق، ص. 27-28.

في مختلف المجالات إذ احتفظ لنا التاريخ بنماذج عن انتشار العلم والعلماء ويعتبر كتاب «عنوان الدراية في ذكر من عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية» أهم وثيقة عن ذلك، حيث ترجم فيه مؤلفه لخمسين ومئة عالم في بجاية وحدها وهو من أنفس المصادر وأنفعها لتاريخ بجاية الثقافي[1].

كما وصفها تلميذ إبن خلدون محمد بن عمر الهواري دفين وهران قائلا :

لو وصفت لك ما رأيت في بجاية وهي هيا   بلد ورع والعلم وترابي حقيقا

كما علق أبو عبد اللّه الشريف التلمساني أحد كبار مشايخ إبن خلدون مشيدا بعلماء بجاية «وجدت العلم ينبع من صدور رجالها كالماء الذي ينبع من حيطانها»، وفي نفس السياق علق إبن مخلوف الثعالبي دفين الجزائر عن انصراف علماء بجاية في نشر العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» إذ لا يعرفون الأمراء ولا يخالطوهم»[2].

إضافة إلى ما تميزت به تلمسان من انتشار العلم والثقافة حيث اعتني بالمساجد والمدارس وظل العلم مزدهرا لما أولاه الحكام من عناية، كما تناول كتاب البستان في ذكر بعض علمائها[3].

أما بدخول العثمانيين إلى الجزائر فيبدو أن الحركة العلمية و الثقافية عرفت نوعا من الجمود واقتصرت الدراسات على الأخذ بما تركه السلف وقد عبر عبد الرحمن الأخضري دفين بن طيوش بالزاب من خلال قصيدة القدسية (357 بيت) عن حالة الركود الثقافي الذي صاحب الوجود العثماني قائلا :

لاسيما في عاشر القرون   ذي الجهل والفساد والفنون

وأطلق على علماء ذلك العهد بعلماء السوء من المبتدعين المتزاحمين على قصور الملوك[4]، وهذا ما يذكرنا بما أسماهم عبد الكريم لفقون في منشور الهداية باللصوص.

1. أنظر عنوان الدراية.
2. المهدي بوعبدلي، الحياة الفكرية ببجاية في عهد الدولتين الحفصية والتركية وأثارها، مجلة الأصالة العدد 19-1974 ص. 134-140.
3. إبن مريم، المصدر السابق، ص. 41 ومايليها.
4. المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 144.

من هنا يلخص لنا شيخ الإسلام حالة الركود العلمي الذي لاحظه أنذاك فقدم لنا نماذج حية عن انحطاط مستوى أهل العلم وادعائه عن غير علم ولا إتقان.

وقد أجمعت معظم الآراء عن الركود الثقافي في هذه الفترة وحملوا مسؤولية ذلك إلى إهمال العثمانيين للمؤسسات الثقافية والعلمية، من بينهم الورتلاني مشيرا في ذلك إلى إهمال العثمانيين للمساجد والمدارس أو المراكز الثقافية مما دفع الجزائريين إلى الهجرة بحثا عن آفاق واسع للتحصيل العلمي، وعبر عن ذلك كما يلي «... غير أن الأتراك استولوا عليها استيلاء عظيما وما كان من المدارس والأحباس التي لم توجد في الأمصار هي في أيدهم يأكلون منها وينتفعون بها أتم انتفاع كالأملاك الحقيقية المباحة بل هي ليست لهم ولا أنهم من أهلها بل لما تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وعدوانا وهذا والعياد بالله سبب اندراس العلم وأهله من كل وطن يوجد فيه ذلك...»[1].

فقد كانت أسباب الهجرة عديدة ومتعددة وشملت كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن يبقى عامل الاضطهاد والفساد هو العامل الرئيسي كما أوضحه الأستاذ الدكتور كمال فيلالي في الفصل الأول من كتابه تاريخ الجزائر الباطني (l'Algérie Mystique).

أ. سعاد لبصير

1. الحسين الورتلاني، المصدر السابق، ص. 110-111.

الإنكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير

د. معاشي جميلة
مختبر الدراسات والأبحاث السسيوتاريخية حول حركات الهجرة

ارتبطت المؤسسة العسكرية العثمانية المعروفة باسم «الإنكشارية» «يني جيري» «Yeni çeri»[1]، (وهو المصطلح الذي أطلق على نظام الجند الجديد الذي أحدثه «السلطان أورخان»، ثاني سلاطين آل عثمان، 1326–1362م)، بالهجرة والتهجير منذ بداية تكوينها، إذ تكونت بفضل عملية «الدفشرمة» أو «الدوشرمة» (Devsirme)[2]، (ومعناها اللفظي في اللغة التركية «يجمع أو يقطف» وهي عملية جمع الصبية المسيحيين من أوطانهم الأصلية وتهجيرهم إلى عاصمة الدولة العثمانية، لتربيتهم تربية إسلامية وعسكرية صارمة بعيدا عن الأهل والوطن مما يجعلهم عند الالتحاق بالعمل العسكري (الجهاد)، لا يعرفون أبا لهم غير السلطان ولا حرفة غير الجهاد في سبيل الله، ويهجّر هؤلاء الصبية عادة في سن مبكرة، بين 10 و15 سنة وأحيانا أقل من ذلك، مما يجعلهم سريعي الذوبان في النهج الإسلامي).

وكانت عملية «الدفشرمة» تتم كل خمس سنوات ثم تقلصت الفترة إلى ثلاث سنوات ثم إلى سنتين، ثم أصبحت تتم كل سنة، ويجمع الصبية من مختلف المناطق المسيحية الخاضعة للدولة

---

1. مصلح الدين لاري أفندي، بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان ، ترجمه من التركية إلى العربية حسين خوجة الحنفي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 227، تم تأليفه سنة 1138هـ.
2. أنظر دائرة المعارف الإسلامية، مادة «دوشرمة»، المجلد التاسع، ص. 193.

العثمانية وخاصة أوروبا الشرقية، مثل اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، البسنة والهرسك وأرمينيا[1]، وكان التجنيد في البداية يشمل الأسرى الذين اعتنقوا الإسلام والعبيد وأبناء الشهداء من الأتراك والأطفال المشردين واليتامى من الأراضي المفتوحة.

تخرجت أول دفعة من النظام الإنكشاري، حوالي سنة 736هـ (1335م)، ومنذ ذلك التاريخ بدأت عملية تهجيرهم إلى مختلف الولايات العثمانية للجهاد، وكانت الجزائر «جزائر الغرب»، من أهم الولايات التي استقطبت أعدادا كبيرة من الإنكشارية بسبب ما تعرضت له من هجمات صليبية في بداية القرن 16م.

هجرة الإنكشارية إلى الجزائر وتأسيس الأوجاق :

عرفت الجزائر أول تدفق للإنكشارية في سنة927هـ/1520م، إثر إرسال «خير الدين بربروس»، بموافقة من أهالي الجزائر، طلب الانضمام إلى الدولة العثمانية، حيث أرسل السلطان سليم الأول (1512-1520م) إلى الجزائر ألفين (2000) من الإنكشارية و4000 من المتطوعين الأتراك، لتدعيم قوة «خير الدين»، المؤلفة آنذاك، من 5000 جندي[2]، وذلك لتثبيت حكمه من جهة، وحماية الجزائر من الهجمات الإسبانية من جهة أخرى، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر جيش إنكشاري خاص، عرف بـ «أوجاق الجزائر»[3]، بجميع هياكله ومؤسساته وكان استقراره بمدينة الجزائر، حيث بنيت له 8 ثكنات للإيواء ونظمت قوانينه وحددت أجوره[4].

وفي عهد السلطان سليمان القانوني (1520/1566م) خول لـ «خير الدين بربروس»، حق التجنيد من مناطق الأناضول، ابتداء من

1. WEISSMAN (Nahoum), Les Janissaires (Étude sur l'organisation militaire des Ottomans.), th. de Doctorat, F. des lettres de Paris, 1938, librairie orient Édition, Paris, 1964, p. 21
2. HAEDO (Fray Diego de), «Histoire des Rois d'Alger», in R.A 1880, p. 7.
3. عرفت كلمة «أوجاق» بالجزائر ثلاثة معاني : -1 وحدة عسكرية (أورطة)، -2الجيش النظامي، -3 الإيالة كلها (أنظر : حماش (خليفة)، العلاقة بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الإسكندرية 1988.، ص 96).
4. DENEY (J), «les Registres de Solde des Janissaires», in R.A 1920, pp. 212-260.

سنة 1525م[1]، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر، وكالات خاصة[2] أهمها خان إزمير الذي كان يقيم به الموظفون المشرفون على جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر وكانوا يعرفون بـ «الدائيات»، يرأسهم «باش دائي»[3]، وكان موكل إزمير، يسجل المتطوعين من شباب المنطقة ويقدم لهم كل المغريات المادية والأدبية للالتحاق بالعمل العسكري في إيالة الجزائر، وعلى رأس هذه المغريات إمكانية جمع الثروات الطائلة والوصول إلى المناصب العليا في الدولة[4].

وكان التجنيد للعمل بالجزائر يتم بطلب من حكامها وبترخيص من الباب العالي، وباستطاعة السلطان إيقاف التجنيد إذا أراد الضغط على ولاة الجزائر، خاصة فيما يخص السياسة الخارجية للأوجاق، لكن ونظرا لحاجة الدولة العثمانية لمزيد من الجند لحماية ولاياتها، وتضاءل دور عملية «الدوشرمة» في تغطية هذه الاحتياجات، أعطى السلطان العثماني لإيالة الجزائر الحق في تنظيم عملية التجنيد بين مسلمي الأقاليم العثمانية، وهو ما عبرت عنه رسالة السلطان محمود الثاني، بتاريخ 1231هـ/1815م، إلى عمر باشا، داي الجزائر، يسمح له فيها باختيار الجند التركي المتطوع من ميناء «إزمير»[5]، وفي نفس الموضوع وصلت رسالة إلى حسين باشا بتاريخ 1239هـ/1823م، للسماح له بالتجنيد مجددا من الأراضي العثمانية، بعد توقف هذه العملية بسبب الخلاف الذي وقع بين الإيالة والدولة البريطانية، وقد سمح له بذلك بعد تطبيق الداي للصلح مع بريطانيا نزولا عند رغبة السلطان[6].

1. M'HAMSADJI (K), Sultàn Djezàir , suivi de Chansons des janissaries turcs d'Alger (fin du XVIII[e] siècle) Par Jean Deny, O.P.U, Alger, 2005, p. 40.

2. كان للجزائر 14 وكالة عبر العالم: -1 إسطنبول، -2 إزمير، -3 أوليسون، -4 قبرص، -5 طرابلس الشرق، -6 الإسكندرية، -7 رشيد، -8 طرابلس الغرب، -9 تونس، -10 مرسيليا، -11 جبل طارق، -12طانجة، -13 كوسوفو، و-14 بلغاريا.

3. DEVOULX (Albert), «Recherche sur la coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque», in R.A 1856-57, p. 209.

4. VENTURE (De Paradis), Tunis et Alger au XVIII[e] siècle, Sindbad, Paris, 1983, p. 160.

5. رسالة بتاريخ 1231هـ (1815م)، سلسلة خط همايون، علبة 24، رقم 16872، الأرشيف الوطني، الجزائر.

6. سلسلة خط همايون، علبة 24، رقم 39544 الأرشيف الوطني، الجزائر.

لهذه الأسباب كان معظم إنكشارية الجزائر ينتمون إلى أصول مسلمة، وكان أغلبهم من فقراء الأناضول والشبان المغامرين من أجل الثروة والجاه، وبعض المتطوعين للجهاد، ويعد العلوج «les renégas»، المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام بغرض الدخول في نظام الإنكشارية والفوز بامتيازاته، من بين العناصر التي انضمت إلى إنكشارية الجزائر، وأصبحوا، حسب تعريف «هايدو»، «أتراكا بالوظيفة»[1]، وذلك عكس إنكشارية الأناضول الذين تكونوا عن طريق نظام «الدفشرمة».

وكان التجنيد في البداية يتم بين الشجعان والمستقيمين أخلاقيا، ثم أصبح يجمع من بين المشردين والمجرمين الفارين من العدالة، وهو ما اتفق حوله معظم المؤرخين للعهد العثماني بالجزائر ومنهم حمدان بن عثمان خوجة، الذي أعاد سبب انحطاط حكومة الجزائر إلى هذه النوعية من المجندين، قائلا : « كان من أسباب انحطاطها إرسال مندوبين إلى إزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند من الميليشيا إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدّبوا أو أدينوا وكان يوجد بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم»[2]، ويبدو أن الباب العالي نفسه كان يشجع على ذلك لإبعاد العناصر المنحرفة عن أوطانهم محافظة على الأمن بالبلاد، وهو ما عبرت عنه بوضوح عريضة، بتاريخ 1219هـ (1804م)، تحث على إرسال «أشقياء يتراوح عددهم بين 40 و50 شقي»، تسببوا في أحداث شغب بقرية دومنجي بجزيرة قبرص، للجهاد بإيالة الجزائر، ومما جاء في العريضة : «إن الشيء الذي نلاحظه بشأن هؤلاء الأشقياء الذين استحقوا أشد الجزاء من الدولة العلية لارتكابهم أعمالا تبرر ذلك، أن يبعد هؤلاء من أوطانهم وأهليهم ويرسلوا إلى أوجاق جزائر الغرب المنصورة التابعة للحضرة الخاقانية من أجل الجهاد

1. HAEDO (F), Topographie…, Op. cit, p. 496 .

2. خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975، ص. 149.

في سبيل الدين والدولة ومن أجل إصلاح النفس وتهذيبها أيضا في تلك الديار المجاهدة مع السفينة التي وردت إلى الجزيرة بأمر من قبطان البحار لجلب الجنود إلى الجزائر»[1].

وزيادة على التجنيد الرسمي، وصل إلى الجزائر الكثير من المتطوعين غير الرسميين، والمغامرين الذين وصلوا الجزائر بطرق مختلفة منها الاندساس بالسفن التجارية وسفن الحجيج، يدفعهم إلى ذلك الطمع في الثروة والمجد أو الهروب من العدالة، وبالتالي اختلفت أجناسهم فكان منهم التركي والأرنؤوطي (الألباني) والفارسي واليوناني والعربي وغيرهم من الأجناس التي تتكون منها الدولة العثمانية[2]، وقد جاء بعض المتطوعين من مصر عن طريق وكيل الجزائر في الإسكندرية[3].

وكانت عملية التجنيد، في بداية الحكم العثماني للجزائر، تتم تحت إشراف ونفقة السلطان العثماني، إذ أصدر السلطان سليم الأول (1512–1520م) فرمانا يقضي بمجانية نقل المجندين إلى الجزائر التي أصبحت إيالة «Eyalet» (إقليم حدود) عثمانية، وضمان انخراطهم في الأوجاق بأجور منتظمة، كما أمر بإصدار جواز مرور السفن الجزائرية بالموانئ العثمانية باعتبارها وحدات في الأسطول العثماني، إلا أن ذلك الوضع لم يدم، إذ أجبرت حكومة الجزائر، بعد استقلالها عن الباب العالي، سنة 1671م، على تحمل جميع نفقات التجنيد[4].

وكانت عملية التجنيد بالنسبة للجزائر مكلفة جدا، فبالإضافة إلى هدية السلطان التي ترسل كل ثلاث سنوات، وقدرها القنصل الأمريكي «شالر ***Sheiller***» بـ 500 ألف دولار[5]،

1. رسالة بتاريخ 1219هـ، علبة 22، رقم 3374، ترجمة فكري طونة، الأرشيف الوطني، الجزائر.
2. حماش (خليفة)، المرجع السابق، ص. 173.
3. رسالة رقم 115، مجموعة 3190، المكتبة الوطنية الجزائر.
4. سبنسر(وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق د. عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص. 36.
5. شالر (وليام)، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816–1824)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص. 44.

والهدايا الموجهة إلى الموظفين السامين بالآستانة، أو رجال البحر أو حكام الأقاليم الذين كثيرا ما كلفوا بتسهيل عملية التجنيد[1]، كانت الجزائر تتكفل بدفع حق التجنيد ومستلزماته، من بداية نصب خيمة التجنيد (الأوطـاق) لجمع المتطوعين، حتى ساعة نقلهم إلى الجزائر بواسطة سفن أوربية كانت توفرها السلطة في الجزائر[2]، وحتى كـراء الأرض التي يقام عليها «الأوطـاق» كانت تدفعه الحكومة الجزائرية، كما كانت تتكفل بدفع أجور جميع الموظفين بالخان، بالإضافة إلى أجور الجند، وحسب «M.Colombe»[3] كانت السفن التي تنقل المجندين إلى الجزائر تعود محملة بالأموال النقدية المخصصة لعملية التجنيد بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من عملية بيع حمولة الحبوب التي تجلب من الجزائر لتباع في المدن التي يتم فيها التجنيد، وقد قدرت تكلفة 933 مجند وصلوا إلى الجزائر على متن 7 سفن في عهد عمر باشا، 1231-1233هـ/1815-1817م، بـ 240.249 قرش[4]، ويقول حمدان بن عثمان خوجة أن بعض الكراغلة الجزائريين كانوا يتطوعون إرضاء لآبائهم لإحضار المجندين على نفقتهم.[5]

وتتم عملية التجنيد للعمل بأوجاق الجزائر حسب الحاجة، فهي تخف عند توفر العدد الكافي من الجند بالبلاد و تتضاعف عندما يقل عدد الإنكشارية بالجزائر، بسبب الوفيات من جراء الحروب أو بسبب الأوبئة التي كانت تضرب الإيالة من حين إلى آخر، فترسل السفن إلى الآنضول لتعويض ذلك النقص، وقد جاء في تقرير لسفير البندقية بالجزائر أن حكومة الداي أرسلت، سنة 1754م، «حاجي عصمان» بهدايا إلى الباب العالي لأخذ الإذن

1. جاء في سجل التجنيد رقم 78 أن رئيس البحرية العثمانية «خصرو باشا» تلقى من داي الجزائر سنة 1233هـ (1817م) «قفطانين من النسيج الأرجواني و مسدسين وثلاث مسابح من المرجان وثلاث مسابح من العنبر وحزام وساعة وجلد أسد وجلد نمر وعبد أسود»، وهدايا مماثلة لمختلف الموظفين التابعين له (أنظر : M. Colombe, Op.cit, pp. 175-176.)

2. VENTURE (De paradis), Op. cit, p. 160.

3. COLOMBE (M), «Contribution à l'Étude du Recrutement de l'Odjaq d'Alger, dans les dernières années de l'histoire de la Régence», in R.A. 1943, p. 175.

4. سجل رقم 78عن»، المصدر السابق، ص. 175.

5. المصدر السابق، ص. 155.

بتجنيد 5000 جندي من أراضي الإمبراطورية وذلك، بعد الحرب مع القبائل ومرور وباء بالبلاد[1]، وهو ما يعني أن عدد الجيوش العثمانية بالجزائر كان غير قار، بل يختلف من فترة إلى أخرى.

ولعل ذلك هو السبب في عدم اتفاق الرحالة والمؤرخين حول تحديد عدد أفراد الإنكشارية في الجزائر، إذ بينما حدده «Haédo» (1578/1581م) بـ 6000 جندي[2]، قدره «Shaw» (ق 18م) بـ «25 إلى30 ألف مجند، وقد تصل إلى100 ألف جندي منهم 15.000 إلى 16.000من الأتراك»[3]، وهو نفس العدد، تقريبا، الذي أشار إليه «L. De Tassy»، الذي حدد القوات التركية بالجزائر بـ 12.000 جندي[4]، أما «De Paradis»، في 1778م، فيقول أن عدد المجندين في الجزائر يصل بين 000 7 أو000 8 مجند، منهم 3000 يسكنون داخل مدينة الجزائر، في حين حدد «M. Colombe» عدد المجندين الذين وصلوا الجزائر، منذ سنة 1800م حتى الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، بـ8533 مجند، أي بنسبة 285 مجند في السنة، أما «شالر»، 1816/1824م، فيقدر عدد المجندين بالجزائر بـ 15 ألف جندي وضابط أغلبهم من المشاة (إنكشارية)[5]، في حين تذكر المصادر الرسمية أرقاما أكبر، وهو ما أشار إليه داي الجزائر عمر باشا (1815-1817م) في رسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني، بتاريخ 5 جمادى الثانية 1230هـ/16 ماي 1815م، بقوله: «وفي ذلك الوقت (بداية الحكم العثماني للجزائر) كان اثنا عشر ألف إنكشاري يتقاضون أجورهم... ومنذ بضع سنين كان علينا تسديد أجور ما بين ثلاثين وأربعين ألف إنكشاري»[6].

1. SHUVAL (Tal), La Ville d’Alger Ver la Fin du XVIIIe Siècle, CNRS Édition, Paris, 1998, p. 64.
2. Op. cit, p. 509.
3. SHAW (Thomas), Voyages dans la régence d’Alger, traduit de l’anglais par J. Mac Carthy, Éditions Bouslama, Tunis, 2ème Édition, p. 182.
4. LAUGIER (De Tassy), Histoire du Royaume d’Alger (1724), Amsterdam, 1815, p. 204.
5. المصدر السابق، ص. 61.
6. التميمي (عبد الجليل)، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، الدار التونسي للنشر ط1، 1972، ص. 245-247.

ويعود تزايد عدد الإنكشارية بالجزائر إلى استقرار معظمهم بالإيالة بعد التقاعد، وهو ما لاحظه الباحث الفرنسي «J. Deny»، عند دراسته لسجلات الإنكشارية بالجزائر، إذ قدر عدد المسجلين في سنة 1158هـ/1745م، بـ 11897 رجل، منهم 9322 مقاتل و2575 خارج الصف «Hors rang»[1]، ولعله يعني بـ «الخارجين عن الصف»، الخارجين عن الخدمة العسكرية، أي المتقاعدين والمحولين إلى العمل الإداري والعاملين في القضاء والمؤسسات الدينية، وغيرهم من الأتراك العثمانيين المقيمين بالجزائر، وجميعهم يتقاضون أجورا من الدولة، وقد علق الكاتب على ذلك الوضع بقوله : «وإذا كان الوضع كذلك فالمفروض أن يكون العدد أكبر لذا يبقى الأمر محيرا»[2].

تمكن الإنكشاريون المهاجرون إلى إيالة الجزائر من تكوين حكم جمهوري عسكري، انحدر معظم حكامه من مؤسسة الإنكشارية، سواء كانوا دايات أو بايات، أو غيرهم من الموظفين السامين في الدولة[3].

ونتيجة لسيطرة أفراد الإنكشارية على الحكم بالجزائر وزيادة حضوضهم في الجاه والثروة بالبلاد تزايد عدد المهاجرين إلى الجزائر وتعاظم نفوذهم وسيطرتهم على الحكم خاصة بعد استقلالهم عن الباب العالي سنة 1671م، إذ تعددت الإنقلابات وزاد جشعهم لجمع المال والوصول إلى المناصب العليا بأسرع وقت مما جعلهم عرضة لانتقام بعض الحكام منهم الداي «علي خوجة»، الذي قام سنة 1817م، بتصفية عدد كبير منهم[4]، وقد قدر «de Grammont دوقرامون» عدد ضحايا هذه التصفية بـ 1200 جندي و150 من الضباط[5]، أما «شالر» فيقول أن علي باشا قام بتصفية حوالي 1500 إنكشاري، ونظم فرقة من حرس قصره تتكون

1. DENY (J), Op. cit, p. 36.
2. Ibid, p. 40.
3. أنظر كلا من : «وليام شالر»، ص. 49 و L. De Tassy , p 206.، وغيرهما.
4. الزهار (أحمد الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، 1980، ص ص. 135-137.
5. GRAMMONT (H.D de), Histoire d'Alger sous la domination Turcs, (1515-1830), paris, 1887, pp. 381-382.

مـن الجزائريين وظل يحذر من الأتـراك[1]، هذا بالإضافة إلى نفي العديـد منهم إلى الأراضي التركية وخاصة المشـكوك فيهم من زعماء الإنكشارية والموظفين السامين[2].

بهذه العملية تسبب الداي علي خوجة في توقف هجرة شباب الأنضول إلى الجـزائـر، بل جعل عـددا كبيرا منهم يفرون من الجزائر إلى غيرها من الولايات العثمانية وهو ما أكده «سيمون بيفايفر»، أسير خزناجي الداي حسين، بقوله أن عدد الإنكشارية الفارين من الجزائر يقدر بالمئات، إذ فرت عدة فرق يتراوح عدد أفراد كل منها بين 50 و60 فردا، فروا إلى كل من تونس والمغرب ومصر[3]، وبذلك تحولت الجزائر من نقطة جذب للمهاجرين إلى نقطة طرد لهؤلاء.

رغم تراجع عدد الإنكشارية بالجزائر[4] بعد التصفية التي تعرضوا لها على يد علي خوجة، وتوقيفه لعملية التجنيد من الأراضـي التركية معوضا إياهـم بالعناصر المحلية من زواوة والكراغلة، ورغـم اتباع خليفته الـداي حسين نفس السياسة بفتحه باب التجنيد أمـام العناصر المحلية للتخلص النهائي من أخطار الإنكشارية، استمر وجود مؤسسة الإنكشارية بالجزائر حتى الإحتلال الفرنسي، سنة 1830م، إذ أن التهديدات الفرنسية للجزائر جعلت الـداي حسين يلجأ مرة أخـرى إلى البـاب العالي لطلب الموافقة على إعـادة فتح باب التجنيد من إزمير والمناطق

1. مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص. 176.
2. الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 137.
3. بيفايفر(سيمون)، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب الدكتور أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص. 73-74.
4. تراجع عدد المجندين للعمل بالجزائر من 1312 مجند سنة 1232هـ (1816م) إلى 181 مجند في سنة 1233هـ (1817) ليعود إلى الصعود مرة أخرى إلى 1361 مجند سنة 1235هـ (1819م)، ثم يعود إلى الانخفاض ليصل 17 مجند سنة 1237هـ (1821م) ليبقى التجنيد في تذبذب، أقصاه 569 رجل سنة 1241هـ (1825م) و أدناه 76 مجند سنة 1245هـ، وتخلل هذه الفترة سنوات لم يتم فيها التجنيد نهائيا، وذلك في سنتي 1243/1244هـ (1827-1828م) وسنة 1246هـ (1830م)، (أنظر حماش (خليفة) : تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد الثاني محرم 1424هـ/ مارس 2003م، ص. 37.

الساحلية العثمانية الأخرى[1]، وهو ما تمت الموافقة عليه من قبل السلطات العثمانية.

ففيما بين 1820–1830م، وصل إلى الجزائر، 4154 مجند، أي بنسبة 415 جندي في السنة[2]، فالإمدادات العسكرية إذن، رغم قلتها، لم تنقطع عن الوصول إلى الجزائر، وبالتالي استمر نظام الإنكشارية بالجزائر، ولعل السلطة العثمانة بالباب العالي وجدت، في إلحاح داي الجزائر على السماح له بالتجنيد، فرصة للتخلص ممن تبقى من العناصر الإنكشارية بالأراضي العثمانية، بإرسالهم إلى الجزائر، وهو ما توضحه رسالة من وكيل الجزائر بإزمير إلى الدي حسين يعلمه بسماح السلطان بإرسال حوالي خمسين عنصرا من بين الجنود المسرحين من الجيش، إثر «الواقعة الخيرية»[3].

ويبدو أن عدد الراغبين في التجنيد للعمل بالجزائر من الأراضي العثمانية قد تقلص ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى تغير الوضع بالمنطقة وزوال المغريات المادية والسلطوية التي كانت تحفز الشباب على المغامرة والهجرة للعمل بالجزائر، ولم يؤد هذا التغير إلى توقف الإقبال على التطوع للجهاد بالجزائر فحسب، بل أدى إلى فرار العديد من المجندين من الجزائر إلى مواطنهم الأصلية أو إلى الإيالات الشرقية، عبر إيالتي تونس وطرابلس، وكثيرا ما استقر هؤلاء في تونس، لما كانت تشهده هذه الإيالة من استتباب للأمن، وهو ما تسبب في العديد من المشاكل الديبلوماسية بين الإيالات الثلاث، وخاصة بين الجزائر وتونس، إذ كثيرا ما طالبت حكومة الجزائر الحكومة التونسية بتسليم الجند الفارين إليها، وهو موضوع العديد من الرسائل التي أرسلها الداي حسين إلى باي تونس[4]، و قد تدخل السلطان محمود الثاني نفسه بإرسان فرمان إلى محمود باشا باي تونس، في 11 ربيع الأول

1. KURAN (Ecument), «La lettre du dernier dey au grand vizir de l'empire ottoman», in R. A, 1952, p. 192.
2. COLOMBE (Marcel), Op. cit, p. 180.
3. رسالة بتاريخ 13 جمادى الثانية 1242هـ/ ديسمبر 1826م، مجموعة 3190، ملف 1، ورقة 196، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.
4. الأرشيف الوطني التونسي سلسلة تاريخية.

1242هـ/أكتوبر 1826م، يطلب فيه عدم السماح للجند الفارين من الجزائر بعبور الأراضي التونسية أو الإقامة بتونس، وضرورة القبض عليهم وتسليمهم إلى السلطات الجزائرية[1]، وقد تعهدت السلطات التونسية بتنفيذ ما جاء في الفرمان وهو ما عبرت عنه رسالة حسين باي تونس إلى حسين داي الجزائر بتاريخ 19 رجب 1243هـ/ جانفي 1828م[2].

رغم كل الاحتياط المتخذة من طرف الحكام العثمانيين بالجزائر للإبقاء على مؤسسة الإنكشارية حفاظا على قوة الأوجاق وهيبته، انخفض عدد أفراد هذه المؤسسة إلى أدنى حد، حيث قدر «شالر»، 1824-1826م، عدد هذه القوات في كامل التراب الجزائري بـ5000 جندي وضابط، قبل أن يتراجع «لأسباب معينة» إلى 4000 رجل[3]، ولعل من الأسباب التي لم يصرح بها القنصل الأمريكي هي عزوف شباب الأناضول عن التجنيد للعمل بالجزائر بسبب الوضع المتردي بالجزائر، بل وفرار البعض منهم إلى تونس وقد وصل ببعضهم الحد إلى الانتحار هروبا من العمل بالجزائر، من ذلك انتحار «أحمد يولداش» أحد أفراد نوبة تبسة، الذي «ألقى نفسه في البحر»[4].

ولعل ما زاد من تفاقم ظاهرة فرار الإنكشارية من الجزائر ما قام به الحاج أحمد باي في حق هؤلاء بسبب ثورتهم ضده سنة 1831م، إذ تؤكد المصادر الفرنسية أن الباي قام بقتل ما يزيد عن 2000 إنكشاري[5] وعلى رأسهم الباش آغا، وعوضهم بعناصر محلية جعل على رأسها القائد البربري «أحمد بن عيسى»[6].

1. مجموعة 3190 الملف الأول، ورقة 190، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.
2. مجموعة 3190 الملف الأول، ورقة 246، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.
3. شالر، المصدر السابق، ص. 51.
4. ع 148-149، م5، ق69، سنة 1222هـ (1807م)، عن حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص. 93.

5. A.M.G. H 227 «Notice sur la Province de Constantine».
6. A.M.G. H228, Renseignements sur l'organisation et l'administration de la province de Constantine avant la prise de la ville par l'armée française, sans nom d'auteur 1840, p. 8-9.

أما الباي نفسه فلخص أحداث هذه الثورة وقيامه بالقضاء على مؤسسة الإنكشارية بقوله : «أراد هؤلاء الأجناد أن يقلدوا ما كان قد جرى في مدينة الجزائر وأعلنوا العصيان وعينوا مكاني القائد سليمان، الباي الذي قاد المؤامرة بمساعدة خليفته ولد شكال محمود (محمود ابن جاقرباي)... تم القضاء على التمرد من طرف السكان تحت قيادة الباشحامبة... أردت أن أضرب مثلا، فوضعت يدي على المجرمين، ووفقا للقانون حكمت عليهم بالإعدام ونفذت الحكم فيهم»[1]، وهو ما شهد به أسير الحاج أحمد باي البونباجي «شلوصر» بقوله : «حل (الباي) المليشيا التركية باستثناء 30 رجلا..»[2].

والغريب أن أفراد الإنكشارية احتموا، حسب الحاج أحمد نفسه، بالعرب من أهل الريف، الذين عرفوا بنفورهم من القوات العثمانية، ولحث العرب على تسليم الفارين من الجند إلى السلطة المركزية، وجه إليهم الباي دعوة بتسليم جميع العناصر التركية قائلا: «تحللوا من هؤلاء الأجانب الذين لا يحملون إليكم سوى البلبلة ويمنعون الحاكم من أن يحقق الخير الذي يريده لكم»[3].

ويبدو أن بعض شيوخ القبائل رفضوا تسليم أفراد الإنكشارية للحاج أحمد باي واستاؤوا لفعلته وهو ما عبر عنه الشيخ «المسعود بن الشيخ سعد» (؟) في رسالة، بدون تاريخ، إلى حسين باشا تونس يقول فيها : «... وقع فيهم (الأعراش) الهرج من ما صدر من هذا الرجل الحاج أحمد باي وما فعله بأهل المدينة ومن بها وما قتل من العساكر وما شتت (كذا) من شملهم وتفريق جمعهم وتزويج نسائهم من رقابهم كما لا يخفاك وعزم تصرف فرقة طاغية فينا يقال لهم السحاري[4] أراد أن يصرفهم في وطننا وملكنا واستنصر بزواوة وقطع دابر الأتراك مع أن وطننا لا يستقام إلا بإقامتهم ولا يصلح حالنا إلا بالعساكر وهذا معلوم غير مجهول

1. مذكرات الحاج أحمد باي، ص. 18-19.
2. شلوصر (فندلين)، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم الدكتور أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، 1977، ص. 29.
3. مذكرات الحاج أحمد باي، ص. 19.
4. قوات مخزنية خاصة تابعة لشيخ العرب من أسرة ابن قانة.

(كلمة غير مفهومة) عليك بتدبير أحوال الأمة ونحن عليكا (؟) والطاعة والسمع العجل العجل... (ملاحظة على الهامش) الوارد عيك أحد كبراء قسنطينة السيد ابراهم بن السيد علي بن قارة علي هو الذي يفهمكم في جميع أمورنا لأنه عارف بجميع الأحوال والسلام.»[1]

بهذه الطريقة تم حل مؤسسة الإنكشارية ببايلك قسنطينة بعد أن انتهى وجودها بمدينة الجزائر باحتلال القوات الفرنسية للمدينة في 5 جويلية 1830م، والأمر بتهجير جميع من تبقى من أفراد هذه المؤسسة العسكرية إلى الأراضي العثمانية.

التهجير نحو المشرق :

ما أن تم إمضاء معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830م، بين الداي حسين والقائد الفرنسي «دوبورمون»، حتى بدأت القيادة العسكرية الفرنسية بتطبيق المادتين الثالثة والرابعة من شروط المعاهدة[2]، وتنص الأولى على ضرورة خروج الداي من الجزائر ومنحه حرية اختياره لمكان منفاه رفقة عائلته ومقربيه، والثانية تخص عملية تهجير عناصر الإنكشارية، وقد تم ترحيل الداي رفقة حريمه وخدمه، في 10 جويلية 1830م، على متن باخرة فرنسية «جان دارك» إلى نابولي[3]، أي أن ترحيله تم بعد خمسة أيام من إمضاء معاهدة الاستسلام.

وبعد ترحيل الداي حسين بيوم واحد، 11 جويلية، بدأ ترحيل أفراد الإنكشارية بعد تجريدهم من السلاح، فجمع 2500 انكشاري داخل ثكناتهم لتسليم أسلحتهم المتمثلة في «اليطغانات (الخناجر)» و«المسدسات» و«البنادق»، وكان يوم 15 جويلية آخر يوم لتسليم جميع الأسلحة[4]، وتم ترحيل العزاب من الإنكشارية على أربع

---

1. سلسلة التاريخية، حافظة 223 ملف 384 رسالة رقم 118، الأرشيف الوطني التونسي.
2. حمدان خوجة، المصدر السابق، ص. 203.
3. ROUSSET (Camille), La conquête d'Alger, E. Plon, Paris, 1879, pp. 239-240.
4. بودخانة (سليمة)، نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871م، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص. 75.

دفعات، ابتداء من 11 جويلية، باتجاه ميناء «سميرن» (إزمير) بآسيا الصغرى، بعد أن قدم لكل فرد منهم أجرة شهرين قبل ترحيله[1].

وتقول التقارير الفرنسية، التي سجلت تفاصيل هذه العملية بدقة، أن عدد الإنكشارية، الذين رحّلوا من الجزائر قدر مابين 12 و15 ألف إنكشاري، ولم يبق بالجزائر سوى الكراغلة الذين قدر عددهم بين 5 و6 آلاف فرد، وكذا عدد من العلوج (Renégats) الذين فضلوا الإستقرار بالبلاد[2].

أما «سيمون بيفايفر» أسير وطبيب خزناجي الداي حسين، وهو من أدق من وصف الأحداث التي أعقبت الغزو الفرنسي لمدينة الجزائر، لأنه عايش هذه الأحداث وشارك الإنكشارية مآسيهم[3]، فيحدد عدد الإنكشارية في هذه الفترة بـ «أقل من ستة آلاف»[4]، وقد رُحّل منهم، حسب نفس المصدر، 2500 رجل من العزاب «فقد أمر العزاب من الإنكشارية وعددهم ألفان وخمسمائة بالحضور إلى الميناء وذلك لتنقلهم السفن الحربية الفرنسية إلى إزمير»[5].

ومهما كان تضارب الأرقام حول عدد الإنكشارية المتبقين بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، فإن مصير هؤلاء كان مأساويا، إذ رحل بعضهم، وخاصة العزاب في ظروف سيئة كئيبة، وصفها البارون «Barchoude Penhoen» بقوله : «كانت فرق من قوات الاحتلال تذهب إلى الثكنات أو إلى سكنات الإنكشاريين فتجمعهم لتسوقهم في صفوف عديدة إلى المرفأ، وكانوا ينتظرون هنا، تحت حراسة مشددة، دورهم للرحيل بواسطة عدد من القوارب التي كانت تقوم برحلات متكررة ذهابا وإيابا، وكان هؤلاء محمّلين بالكثير من الأمتعة والثياب، وبعضهم يحمل سلالا من التمر والتين المجفف وبعضهم جرارا من

1. يقول «سيمون بيفايفر» أن سيده الخزناجي قدم له «حفنة من القطع الذهبية لتوزيعها على الجند» المصدر السابق، ص. 105.

2. LE CHATELIER (A), Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique, Paris 1906, p. 106.

3. تكفل «بيفايفر» بالإشراف على معالجة الجرحى من الإنكشارية، وكان وصفه لمعانات هؤلاء داخل الثكنات التي تحولت إلى مستشفيات مروعا (أنظر ص ص. 84-100).

4. المصدر السابق، ص. 73.

5. نفسه، ص. 109.

الماء يحاولون إبقاءها مليئة وسط ذلك الزحام، وفي تلك الأجواء الساخنة... ويتكون متاع معظمهم من غليون في فمه وكيس من التبغ معلق في سترته، وكان أحدهم يحمل تحت إبطه نسخة ممتازة من القرآن وفي حزامه قلم جميل جدا... بقي هؤلاء يتمتعون بالكثير من الأنفة والكبرياء، فلم يطلب أحدهم منا أي شيء ولم يتوسلوا إلى أي أحد، وحتى النساء اللائي كن يرافقن هؤلاء الرجال في الرحيل، كن يتمتعن بعزة النفس، فكن يجلسن على الحجارة أو «الكور» ينتظرن بجانب أزواجهن دورهن في الرحيل وكان الأطفال يلعبون حولهن ببراءة تارة وبخوف تارة أخرى...»[1].

من خلال هذا الوصف يتضح أن أغلبية الإنكشاريين المهجرين، في بداية الاحتلال، كانوا من العزاب، الذين أجبروا على العودة من حيث أتوا أو شردوا بمختلف الموانئ العثمانية، وهو ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة في رسالة إلى السلطان محمود الثاني بقوله : «أنتم على علم بتاريخنا وبما حدث لنا عندما تفرق شمل الإنكشاريين ووقعوا تحت عبودية الفرنسيين، ... ويبدو أن هذا الأخير لا يرغب في الاحتفاظ بهم، وسوف يعهد بتبعيتهم للباب العالي»، كما أشار نفس المصدر إلى سجن الإنكشاريين من طرف القوات الفرنسية وتشتيتهم وتجريدهم من السلاح[2].

أما الأمير عبد القادر فأشار إلى مصير إنكشارية الجزائر بقوله في رسالة إلى السلطان العثماني : «... وذلك أن الينيشارية (كذا) الذين كانوا بالجزائر لما خرجوا عن طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم عاقبهم اللّه بسوء فعلهم وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد شملهم واجتث أصلهم...»[3].

بذلك اتفق الجميع، كل بأسلوبه، على أن مؤسسة الإنكشارية بالجزائر انتهى أمرها بفعل الاحتلال الفرنسي.

فما موقف الدولة العثمانية من مصير أفراد جيشها ؟ وهل وفرت للمبعدين ما يحفظ كرامتهم ؟

1. Mémoires d'un officier d'État-Major, Expédition d'Afrique, Charpentier édition, Parie, 1835.

2. التميمي (عبد الجليل)، المرجع السابق، ص. 168.

3. نفس المرجع، ص. 197.

ما جاء في رسالة من السلطان محمود الثاني حول العرائض التي تقدم بها كل من «عمر أفندي»، محتسب أزمير، و ناظر «مرللو»، سنة 1246هـ/ 1830م، تؤكد أن الباب العالي لم يحرك ساكنا لتأمين حياة هؤلاء المشردين، بل أن السلطات العثمانية كانت تخشى منهم نشر الفوضى والاضطرابات في المناطق التي يرحّلون إليها، فقد جاء في هذه الرسالة : «إن العزاب الذين كانوا يرابطون في قلعة الجزائر التي سقطت حسب القدر على أيدي الفرنسيين أخرجوا من الجزائر بعد سقوط القلعة ووجهوا في ثلاث سفن إلى مدن مختلفة، وحسب المعلومات التي وصلتنا سابقا من السلطات الفرنسية فإن إحدى هذه السفن المقبلة بهم سوف تتجه نحو سلانيك أما الأخريان فتتجهان إلى مدينتي «أورلة» و «فوجة»، ويتحدث في نفس الرسالة عن وضعية وسلوك الجنود العزاب الذين هجّروا من الجزائر، وقد أمر السلطان بحسن معاملة هؤلاء ما لم يتجاوزوا حدودهم «دون إضرار بغيرهم»، كما أشير إلى تقرير من «عمر لطفي أفندي»، يطلب فيه من السلطان بعدم السماح لهؤلاء الجند بالاتجاه إلى إزمير لما اتصفوا به من الفوضى وسوء الأخلاق، «وهؤلاء العزاب بما أنهم يعدون من الأرذال والأوباش والفوضويين فإن الأمر يقتضي أن لا يسمح لهم بالتوجه نحو مدينة إزمير»[1].

وهذا يعني أن هؤلاء العزاب كانوا يوجّهون إلى مهجرهم الجديد، حسب إرادة الباب العالي وليس حسب رغباتهم، كما أن السلطات العثمانية لم تهيء لهم ظروف الاستقبال والعيش في مواطن تهجيرهم، بل شتتوا بين الموانئ العثمانية دون أي توجيه مما يوحي بالمستقبل الغامض لهؤلاء، ولعل ذلك ما جعل الكثير منهم يفضلون النزوح إلى المدن الداخلية وخاصة قسنطينة للاستقرار بها أو جعلها معبرا لهم إلى تونس وطرابلس، كما «أبحرت كثير من الأسر على متن قوارب الترسانة قاصدة بلاد القبائل وبجاية»[2].

بعد تهجير العزاب بقي بالعاصمة نحو 1000 إنكشاري متزوج سمح لهم الجنرال «دوبورمون» بالبقاء في الجزائر، إلا

1. سلسلة «خط هميوني» عدد 22530 الأرشيف الوطني الجزائري.
2. حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص. 233.

أنه سرعان ما أمر بترحيل جميع الأتراك من الجزائر[1]، بتهمة التحريض على مقاومة الوجود الفرنسي[2]، وبقرار النفي العام لأتراك الجزائر عمت الفوضى والمآسي بين الأسر الجزائرية، إذ حددت مدة أربعة أيام لتسجيل المبعدين أنفسهم للرحيل، ففي 28 جويلية خرج المنادي على الساعة السادسة صباحا إلى شوارع العاصمة ينادي لإخبار المبعدين بالتوجه إلى الميناء للرحيل، ولم يستثن منهم سوى العجزة والمكفوفين، وقد وصفت المصادر الفرنسية مشاهد الترحيل بالمأساوية[3].

بذلك لم يستثن الإنكشاريون المتزوجون من التّهجير، وهو ما أشارت إليه مختلف التقارير الفرنسية، التي وصفت انتشار النساء والأطفال على مرفأ ميناء الجزائر في انتظار دورهم للرحيل والفوضى التي عمت بسبب ضياع الأطفال من آبائهم والزوجات من أزواجهم لسرعة عملية الترحيل، وفي 9 أوت نشرت قائمة نهائية بأسماء الأتراك المرحّلين عن الجزائر وألحقت بهم عائلاتهم في 16 أوت، وكان الرقم النهائي للأتراك المهجرين، في سنة 1830م، إلى المشرق 10000 تركي، تم نفيهم إلى «سميرن»[4]، وقد استاء حمدان خوجة لهذه الأعمال اللاإنسانية والتي مست أفراد أسرته نفسها.

- الهجرة إلى تونس :

إذا كانت هجرة إنكشارية الجزائر إلى بلاد المشرق قصرية وبسفن فرنسية، فإن الهجرة إلى تونس كانت اختيارية، بل كانت أمل كل الأتراك بالجزائر، عسكريين وإداريين، وأمل كل جزائري يرفض العيش في كنف الاحتلال الفرنسي (الكافر)،

1. تعيد المصادر الفرنسية ذلك إلى فقدان «دوبورمون» للأعز رفقائه وهو «TRELAN» في حربه ضد باي التيطري بالبليدة، في 24 جويلية 1830، مما جعله يعمل بكل وحشية على الانتقام من جميع الأتراك بالجزائر فقرر نفيهم جميعا من الجزائر.
2. يقول حمدان خوجة أن بعض سكان الجزائر كانوا وراء هذه الوشاية ويستنكر ذلك، (أنظر، المرآة، ص. 227-229.)
3. بودخانة (سليمة)، المرجع السابق، ص ص. 76-77.
4. نفس المرجع، ص ص. 78-79.

وقد فضل معظم أتراك الجزائر الهجرة إلى تونس لثلاثة أسباب أساسية :

1- قرب المنطقة وسهولة الوصول برا ونقل ما خف من ممتلكاتهم إليها عن طريق القوافل، وهو ما حرم منه الإنكشاري المهجر قصرا عبر البحر.

2- استمرار الحكم العثماني بتونس وموالاته للدولة الفرنسية مما يبعد شبح الحرب عن هذه الإيالة التي عمرت طويلا، حيث امتد حكم البايات في تونس، ولو صوريا، إلى ما بعد سقوط الدولة العثمانية نفسها.

3- كونها معبرا سهلا للوصول إلى الولايات الشرقية ومنها إلى مواطنهم الأصلية، إذ كانت تونس معبرا إلى إيالة طرابلس ومنها إلى مصر ومن مصر يسهل الوصول إلى بلاد الشام، أقرب ولاية عربية إلى الأناضول، فقد وصل إلى مصر، سنة 1831، 436 عائلة مهاجرة، انضم عدد كبير منهم إلى جيش محمد علي، الذي كان يتأهب لاحتلال بلاد الشام، وعند وصولهم إلى بلاد الشام استقروا بها، وبذلك كان وصولهم إلى هدفهم سهلا وآمنا[1].

وكان المتجهون نحو تونس عادة من الأتراك المتزوجين، مدنيين وعسكريين، ويضم الأرشيف التونسي عشرات الرسائل من قادة الإنكشارية يطلبون الالتجاء إلى تونس منها رسالة، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ (جانفي 1844م)، من آغا عمالة التيطري وآغا عمالة سباو وآغوات العسكر، الذين كانوا، حسب نفس الرسالة، في صراع مع قوات الأمير عبد القادر، إلى أحمد باشا تونس، ومما جاء فيها : «... هو يكاتبهم ويقول لهم إن لم تطردوهم من عندكم نخلي بلادكم كغيركم ونصتوا لكلامه وان حل بهم ألم منه ينسب تأثيره إلينا وإن خرج الكافر إليهم الغالب يعطوننا ليفكوا بلادهم وهاذا (كذا) هو زعمهم يامولانا والآن رفعنا أمرنا إليك أن تفك أسرنا وترفعنا إليك بأن تكتب له وتبعث لنا مراكب وترفعنا ولا يتعرظ (كذا) لك لأنه يروم الراحة منا

1. بودخانة (سليمة)، المرجع السابق، ص. 63.

فقط والمزية لمن يرفعنا عنه...»[1]، ومنهم من كان يتصل بالباب العالي لتسهيل عودتهم إلى الجزائر لجلب أسرهم وهو حال «حسن آغا» الذي توسط له الصدر الأعظم لتسهيل دخوله إلى الجزائر «لأجل جلب عائلته المقيمة بالجزاير...»[2]

والواقع أن الهجرة إلى تونس لم تقتصر على العناصر التركية بل شملت مختلف القبائل الحدودية[3] وغيرها من العناصر العربية ومن هؤلاء نقيب أشراف مدينة الجزائر الحاج أحمد الشريف الزهار وغيره كثيرون من أبناء الجزائر[4].

ومن الأسر التي هاجرت إلى تونس بعد احتلال الجزائر، أسرة المؤرخ الجزائري توفيق المدني، ذات الأصول التركية، وقد عاد بعض أفرادها إلى موطنهم الأصلي، تركيا، انطلاقا من الموانئ التونسية، والبعض الآخر استقر بتونس حتى استقلال الجزائر ليعودوا مرة أخرى إلى الأرض التي آمنوا أنها موطنهم الأصلي، وهو حال شيخ المؤرخين الجزائريين «توفيق المدني»[5]، الذي بقي حتى نهاية حياته (1899-1985م) يعتز بأصوله التركية ويتمسك بوطنه الجزائر، ويدعو في كتاباته إلى إنصاف العثمانيين وحكمهم بالجزائر والتعاون بين العرب والأتراك باسم الدين ويتهم الصليبية الأوربية بالعمل على التفرقة بين العرب والأتراك لتكريس سياسة الاستعمار، ونفس المصير عرفه المفتي الحنفي ابن العنابي الذي نفي إلى مصر، حيث عينه حاكمها «محمد علي باشا» مفتيا للأحناف بالإسكندرية[6].

---

1. رسالة رقم 183، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ (جانفي 1844م)، ساسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384، الأرشيف الوطني التونسي.
2. رسالة رقم 155-156، بتاريخ 9 ربيع الثاني 1260هـ (21 أفريل 1844م)، سلسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384، الأرشيف الوطني التونسي.
3. تضم السلسلة التاريخية من الأرشيف التونسي العديد من الرسائل الخاصة بهذا الموضوع.
4. مذكرات الشريف الزهار، ص. 9.
5. أكمل الدين (أحسن أوغلي)، صفحات مجهولة من حياة المدني، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، عدد 18، الجزائر 1985، ص. 35-39.
6. سعد الله (أبو القاسم)، المفتي الجزائري المصري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة، عدد 31، الجزائر 1976، ص. 40.

من هذا العرض يمكن القول أن تاريخ أفراد الإنكشارية ارتبط بالهجرة والتهجير منذ بداية تكوين مؤسستهم العسكرية، وإذا كانت هجرتهم إلى الجزائر في بداية الحكم العثماني إرادية ومكثفة، لما كانت تتوفر عليه الإيالة من إغراءات مادية بسبب نشاط أسطولها البحري، فإن هجرتهم إليها في نهاية العهد العثماني كانت قليلة ومتقطعة وأحيانا إجبارية، لما أصبح يعاني منه الحكم في الجزائر من هزات سياسية وتقلبات أمنية كان المتسبب فيها أفراد الإنكشارية أنفسهم، الأمر الذي أدى إلى عدة محاولات لتصفيتهم جسديا، وهو ما حول إيالة الجزائر من نقطة جذب ممتازة للمهاجرين من الإنكشارية إلى نقطة طرد لهم بسبب الوضع الأمني والاقتصادي للإيالة وخاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وما نجم عنه من تهجير جماعي لعناصر الإنكشارية والأتراك عامة من الجزائر.

د. معاشي جميلة

هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1848-1912

نورالدين ثنيو، أستاذ/باحث

مختبر الدراسات السسيوتاريخية حول حركات الهجرة - جامعة قسنطينة

لم تكن هجرة الجزائريين، نهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بمنأى عن الصراعات الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد شهدت المنطقة تدافعا حادا نحو امتلاك مجالات حيوية بين القوى الأوروبية الصاعدة، الباحثة عن نفوذ ومصادر جديدة للاقتصاد الرأسمالي المتنامي. كانت البداية، احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 [1]، في خضم التحرش الأوروبي ضد الإمبراطورية العثمانية، الموصوفة في ذلك الوقت بالرجل المريض، والذي كان (التحرش) يضمر ويبطن قرونا من العداء الديني والحروب العسكرية والخلافات السياسية، بلغ أوجها في مؤتمر فيينا عام 1815، الذي بسط خريطة جديدة لأوروبا

---

1. حاولت السلطات الفرنسية، منذ البداية، أن تفصل بين النظام التركي وممثلي السياسة العثمانية وبين الأهالي العرب والمسلمين، كما أنها ربطت بين شنها الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية وبين تقديم المساعدات اللازمة لتنمية السكان الأصليين. فقد جاء في النداء الموجه من طرف الجيش الفرنسي إلى الكراغلة أولاد الأتراك العرب القاطنين في آيالة الجزائر، ما يالي : «نحن لا نغزو المدينة لنقيم بها ونسكن فيها كأسياد أو رؤساء. إننا نقسم لكم بدمنا أن لا يكون ذلك. فانضموا إلينا، وكونوا جديرين بحمايتنا لكي تسودوا في وطنكم مثلما سدتم فيه سابقا، وتصبحوا رؤساء أحرارا في مسقط رأسكم، أن الفرنسيين سيعاملونكم مثلما عاملوا به ثلاثين سنة إخوانكم المصريين المحبوبين الذين لم ينقطع أسفهم علينا، منذ أن غادرنا وطنهم. وقد أرسلوا أولادهم إلى فرنسا ليصبحوا مثقفين في القراءة والكتابة وفي جميع الدروس الأخرى، وفي أي فن مهما كان نوعه، أننا نتعهد بأن نحترم أموالكم وممتلكاتكم ودينكم المقدس لأن ملكنا المحسن لوطننا السعيد يحمي جميع الأديان، فان أرتبتم في كلامنا و قوة جيشنا فانسحبوا من ميدان القتال وأتركوه خاليا لمعاركنا، فلا تنضموا إلى الأتراك أعدائكم ولا إلى أتباعنا أيضا»، أنظر، حمدان خوجة، المرآة، ترجمة محمد بن عبد الكريم، وثيقة رقم 8.

مجردة من الأقاليم العثمانية. وبعد احتلال الجزائر، توالت هزائم الباب العالي، وتركت المجال لفرنسا لتحتل تونس عام 1882، وقبل ذلك احتلت بريطانيا مصر عام 1881. وهكذا، ومن جملة الأوضاع التي أفرزها العصر الاستعماري، أن كل شيء صار يعبر عنه بالسياسة أو بالاقتصاد السياسي، الذي لا يترك كثيرا لباقي الاعتبارات والأسباب لكي تشرح الظاهرة أو تفسرها[1].

ولعّل أول مظاهر التعقيد السياسي في ما يتعلق بالجزائر، أن الباب العالي رفض الاعتراف بهذا الاحتلال، ومن ثم، ترك وضع الجزائريين في موضع المبهم الذي يحتاج إلى تحديد وتعريف وفق ما يقتضيه العصر الاستعماري الذي لازمه أيضا ميلاد الدولة القومية أو الدولة / الأمة. وبسبب ذلك، فان هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام، كانت أيضا موضع مساومة سياسية بين الحكومة التركية وباريس، كلما استجد عارض وجيه يدفع إلى تعزيز القوة ودعم المجهود الوطني. والواقع، أن الهجرات قبل ظاهرة الاستعمار كانت تتم وتجري وفق إيقاع مواسم الحواضر والبوادي والأرياف[2]، وعادة ما يغلب عليها الطابع التجاري أو الديني. إلا أن الهجرات في العصر الاستعماري، صارت تبحث أكثر عن المركز القانوني والسياسي للأهالي والسكان الأصليين، الذين يرفضون أن يبقوا مجرد كم مهمل بلا وضع يحميهم من سلطة الدولة المحتلة أو الدولة المنهزمة، بل يجب إعادة امتلاك الصفة الرسمية لنزع الاعتراف بحق الوجود الاجتماعي والقانوني والسياسي والإداري، وإلا صار الأمر إلى ضرورة الهجرة إلى بلد يمنح امتيازات وصلاحيات وفرصا أكثر للعيش ويعطي مركزا أفضل لمباشرة النشاط العام، كما حصل لجميع الجزائريين الذي فروا من الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال الفرنسي في

1. حول تطور السياسة الفرنسية حيال البلدان الإسلامية المحاذية للبحر المتوسط القائمة على خلفية الصراع العثماني الفرنسي، يمكن العودة إلى كتاب « فرنسا والإسلام» لجاك فريمو، Jacques Frémeaux, la France et l'Islam, depuis 1789, puf, 1991.

2. أنظر الدراسة الممتازة، للباحث الاجتماعي الجزائري وديع بوزار، حول نمط الهجرة الداخلية والخارجية للجزائريين قبل وبعد الاحتلال، وفق جدلية الحركة والاستقرار (الرتاعة). Wadi Bouzar, la mouvance et la pause : regards sur la société algérienne, préf. De Jean Duvignaud, 2t, sned, Alger, 1983, p. 465. p. 354.

أعقاب الهزائم المتتالية للمقاومة الجزائرية، طوال نصف قرن من القرن التاسع عشر. وهكذا، فقد رافق الاحتلال ظهور موجات من الهجرة الأهلية من ناحية ومحاولة استيعاب بواسطة القوانين واللوائح من ناحية أخرى، فقد شهد القرن التاسع عشر مجموعة من القرارات التي تنظم صفة المهاجر، وطرق الهجرة وضوابطها، ثم كيفية العودة أيضا، ولعل أهم منشور صدر في هذا الصدد، المنشور/ الدورية، الصادر في 20 جانفي 1869، [1] الذي ينظم العلاقة بين السلك الدبلوماسي القنصلي والمهاجرين الجزائريين، وذلك تطبيقا للقرار المشيخي، الصادر في 14 جويلية 1865. فمنشور 20 جانفي، ينص صراحة على أن القرار المشيخي يمنح الجزائريين جنسية خاصة لا تمكنهم من حق المواطنة الفرنسية. وفي جميع الأحوال، للأهالي الحق في حماية حكومة الإمبراطور لهم. وواضح من منشور 20 جانفي، انه يريد أن يحمي الجزائريين في الخارج ضدا على الحكومة التركية وحتى يستغل وجود الجالية الجزائرية في المنطقة من أجل أن يحقق المصالح الفرنسية.

فقد ارتبطت هجرة الجزائريين ببلاد المشرق أو الشام عبر تونس، ثم إلى القاهرة، استنبول، دمشق، بيروت، إذا كان الأمر يتعلق بغرض التجارة، وإلى البقاع المقدسة إذا كانت وجهة المهاجرين أداء فريضة الحج، التي لم تكن تخلو من الأغراض التجارية[2]، ثم تطورت إلى أغراض سياسية : تداول الأوضاع السياسية العامة للأمة الإسلامية في علاقتها بالاستعمار والبحث عن أفضل السبل لمكافحته. كما ارتبطت هذه الهجرات بأحداث سياسية : هزيمة الأمير عبد القادر عام 1847، هجرة الثوار عام

1. هذا المنشور/الدورية، يعيد تنظيم علاقة الجزائريين في الخارج والسلطات الدبلوماسية والقنصلية، وبالتالي يلغي منشورين كانا ينظمان هجرة وعودة الجزائريين في الخارج، ويتعلق الأمر بالمنشور الوزاري الصادر في 31 جانفي 1834، والمنشور الوزاري الصادر في 25 أفريل 1855.

2. في دراسة مبكرة، أوضح الباحث والمؤرخ الفرنسي أندري ريمون، أن الحج كان دائما يقترن بالتجارة، فالقوافل التي ترحل نحو البقاع المقدسة، عادة ما تكون محملة بالسلع عبر محطات مهمة في مسلك القافلة : تونس، مصر، الحجاز. أنظر، A.Raymond, Tunisiens et Maghrébins au Caire XVIII^{e} siècle, les Cahiers de Tunisie, n°26, 27, 1959,335-371.

1871 في أعقاب هزيمة المقراني ثُمَّ بوعمامة [1]... إلى عام 1911، المعروفة بهجرة التلمسانيين، في سياق تدافع القوى الكبرى في منطقة الشمال الأفريقي، وسعي فرنسا إلى تجنيد الأهالي المسلمين[2] كرديف لقوتها العسكرية الضاربة.

في طبيعة هجرة الجزائريين وأسبابها :

لم تصبح هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام ظاهرة ملفتة، إلا مع نهاية القرن التاسع عشر، العقد الأخير منه، حيث راحت الحكومة العامة في الجزائر تبحث عن الأسباب والدوافع والأغراض التي أفضت بالجزائريين إلى شد الرحيل إلى المشرق العربي، وسارعت الإدارة الفرنسية إلى تكليف بعض الشخصيات التي لها دراية بالموضوع إلى تقييد تقارير، توضح وتفصل الظاهرة. وسوف نعتمد في هذا المبحث على تقرير السيد لولسياني[3] 1889، وتقرير السيد فارنييه1911، لتحديد طبيعة ومسلك وأسباب نزوح الجزائريين إلى بلاد الشام، ثم أسباب عودتهم أيضا، كما نحاول أن نتعرف على أصداء هذه الظاهرة في الصحافة الكولونيالية والصحافة الأهلية.

والمعروف في المقاربات المناهج التاريخية في دراسة الأوضاع الاجتماعية، أن الثورات والحركات والتغيرات الحاسمة تطرأ

1. يذكر الباحث والمؤرخ الفرنسي روبير آجرون، أن أهم هجرات الجزائريين إلى البلاد السورية، كانت : 1837، 1849، 1854، 1860-1861، 1864، 1870، لكن مع هجرة الثوار عام1871، ثم 1874، اضطرت الإدارة الفرنسية إلى محاولة وقف هذا النزوح الذي بينت التقارير، أنه يمثل نزيفا لليد العاملة، والذي سيرتب مضاعفات سلبية على الاقتصاد الفرنسي. أنظر Ch.R.AGERON, les algériens musulmans et la France, t.2, chap.XXXIX : l'émigration des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen, Puf, Paris, p.1079-1092.

2. المقصود بذلك مرسوم 3 فيفري 1912، وما سبقه من مشروع ميسمي وزير المستعمرات، وما أعقبه من نقاش وسط النخبة الأهلية ولدى الحزب الاستعماري. ويقضي هذا المرسوم باستدعاء جيشا احتياطيا الأهالي المسلمين، علاوة على وجود الانخراط الاختياري بالنسبة لمن يرغب في ربط حياته المهنية بالمؤسسة العسكرية. فالانخراط عن طريق الاستدعاء يتم لأول مرة في تاريخ الجزائر تحت الاحتلال.

3. التقرير الذي قدمه السيد لوسياني rapport Luciani 1889، إلى الحاكم العام، حول أسباب والسياق الذي جرت فيه الهجرة، يتعلق بسكان Média, Duperré, Ouled Fodda, Lamartine, Orléan-ville, Charon, Ténès, Montenotte, Cavaignac.

بسبب تراكم الأسباب، جاء السبب الأخير ليفجرها، ويحدث فيها فعل الطفرة. من ذلك، أن قانون التجنيد، لم يكن، في حقيقة، إلا القطرة التي أفاضت الإناء، بعد تلكأ الإدارة الاستعمارية في البث في مسائل ومشاكل سابقة : مضايقة الأهالي في مسألة فتح الجمعيات، عدم تطبيق قانون الفصل لعام 1905 على الديانة الإسلامية، الغبن الفادح الذي أحدثه قانون إحصاء وترقيم الأراضي المعروف بـ «Acta torrens»، الذي عقّد، إلى حد بعيد، الملكيات العقارية، وجردها من الصفة الإسلامية، غياب تمثيل الأهالي في الهيئات القضائية، وفي المجالس الإدارية المحلية والإقليمية، مثل المندوبيات المالية، والهيئات الاستشارية العامة، وليس أخيرا الوضع الاقتصادي الصعب الذي ألمّ بالجزائريين المسلمين.

كانت تونس، نقطة عبور الجزائريين نحو المشرق العربي والحجاز. فقد سجل القائم العام الفرنسي في تونس، أن مجموعات من الجزائريين تصل تباعا إلى أرض الحماية، وأشار إلى أنه في شهر أكتوبر من سنة 1898، بلغ عدد الذين وفدوا إلى تونس من الجزائريين، وقاصدين المشرق العربي 237، امتطوا باخرة «الأمير لين Prince Line»، ثم أعقبتها بعد ذلك هجرة أخرى من الجزائريين بلغت 200 شخصا، دفعت بعد ذلك بسلطات الحماية إلى محاولة صد ومحاصرة هذه الظاهرة[1]، لكنها لم تبلغ النتائج المرجوة، خاصة وأن محاولة إبقاء الجزائريين في تونس، أضافت أعباء جديدة، لا قبل للسلطات الفرنسية على حملها.

كشف التقرير، أن الذين وفدوا إلى تونس هم الجزائريون الذين تقطعت بهم أسباب العيش، وباعوا أراضيهم ومواشيهم وكل ما كان بحوزتهم من أملاك، وفضلوا اللجوء إلى بلاد الشام التي سمعوا عنها أخبارا سارة، على أن يبقوا في وطنهم عرضة لسياسة الضغط الاستعماري، التي ترمي من خلال قانون الأهالي، على بسط إجراءات رادعة وزاجرة، تجرد الجزائريين

1. جاء في بعض رسائل القنصل الفرنسي في بيروت، أن عدد الذين وصلوا إلى الشام من الجزائريين والتونسيين، بلغ حوالي 1200 شخصا. أما عن الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، فتجمع الرسائل أن المهاجرين رفضوا أداء الخدمة العسكرية والتجنيد ضمن المؤسسة العسكرية الفرنسية. أنظر تقرير لوسياني، ص .5، 6، 20.

المسلمين من إمكانية الاطمئنان على ممتلكاتهم وتنميتها. كما يذكر التقرير، من ناحية أخرى، أن حملة طلب السفر والهجرة إلى البلاد السورية، لم تنقطع إطلاقا، لكنها، في الغالب تجابه وتواجه بالرفض من قبل السلطات الفرنسية، وأن القليل فقط، هو الذي كان يحصل على رخصة الخروج[1]. أما العائلات التي كانت تصل إلى المشرق، بعد عناء السفر ومشقته فقد كانت تتكون من رب العائلة وزوجته والأولاد، مما ينم عن نية عدم الرجوع، وأن الهجرة أبدية. والغالب أن هذه العائلات، كانت تنتمي على عالم الحرفيين وصغار التجار، وبعض ملاك الأراضي، الذين ينتمون إلى مناطق : المدية، البرواغية، تابلات، سور الغزلان، ثم امتدت بعد صيف 1898 إلى مناطق أخرى إلى مدينة الأصنام وما حفّها : سور سهل الشلف، العطاف، واد فضة Cavaignac, Montenotte, Charon، توالت بعد ذلك وفود الجزائريين على مكاتب الإدارة الفرنسية من أجل الحصول على رخصة الهجرة، جاءت هذه المرة من بوغار، ومن تبسة، حيث سجلت أعلى نسبة، حوالي 7000 شخصا. فقد ضاقت بهم السبل بسبب البطالة، والعمل الموسمي، والخماسة، فضلا على التدهور الفادح في سعر الحبوب والمواشي، ومصادرة الأراضي وسياسة التهميش، وليس أخيرا بعض الأسباب الطبيعية مثل الجفاف الذي حرم القطيع من العلف والكلأ، وضيّع مواسم الصّبا.

وفي تقرير لوسياني توكيد على أن أغلبية طالبي السفر إلى الخارج، رددوا أن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك تعود إلى قائمة طويلة من الشكاوى (يعرض مجموعة منها التقرير)، تقدموا بها إلى المصالح الإدارية والسلطات العامة، لكنها لم تلق الأذن الصاغية، ولا الحل المناسب، من ذلك : المبالغة في فرض

1. تضمن منشور الحاكم العام الصادر ب24 أكتوبر 1899، والتلغرام التطبيقي المرسل في 6 نوفمبر 1899، التعليمات التالية التي ترفض كل طلبات الحصول على جوازات السفر إلى سوريا، وتعليق الأمر على استيفاء الشرطين التالين : - وجود أسباب وجيهة، مثل حاجته إلى التجارة، وبطلب من عائلته من هناك. - أن يكون حائزا على 1000 فرنك فرنسي، ثمن تكاليف السفر.

الضرائب المرهقة[1]، الرسوم القضائية، البطء الشديد في معالجة قضايا الأهالي من طرف قاضي السلام، رفع عقيرة التنديد ضد مصادرة أراضيهم، وضد الاستيلاء على أراضي المسلمين، إنشاء مراكز استعمارية، وضد السلطة التقديرية المفرطة للأعوان الإداريين (تداخل السلطة الإدارية والسلطة القضائية)، ضد مصادرة الأسلحة النارية للقيام على حراسة الحقول والغابات، كذلك ضد التقارير والمحاضر التي يدونها حراس الغابات حيال الأهالي، وضد التعسف والتجاوزات التي تصدر عن القيّاد وبعض زعماء الأهالي وليس أخيرا ضد قانون الغابات[2]...

ومن خلال سجلات المصالح القنصلية الفرنسية التي قيدت أسماء ومهن الجزائريين القادمين إلى دمشق[3]، يمكن حصر نوعية المهن التي اشتعل عليها هؤلاء، خاصة الأفواج التي جاءت بعد مقاومة القبائليين للحملة الفرنسية عام 1857، والذين نزحوا عقب هزيمة المقراني عام 1871 : نساجين، حيّاكين، حرّاس، فحّامين، حمالين على البغال وعلى الإبل، بنّائين، حدادين، بائعين جوالة، تجار الأغنام والمواشي، قنّاصين، خبازين، نجارين..، أعطيت لهم مزارع قرب مدينة دمشق، ومنهم تشكلت

1. لعل مثال بسيط يكشف النقاب على مدى ثقل الضرائب التي ينوء به كاهل الإنسان الأهلي . من الضرائب التي تفرض عليه بشكل اعتباطي، ولا تتماشى مع بيئته التي ألف العيش فيها: عندما تقدم عائلة مسلمة على إقامة حفل زفاف، تفرض عليه الرسوم والإتاوات التالية : - تدفع 6 فرنكات إلى القاضي، منها 5 فرنكات للحصول على العقد، (شهادة عقد الزواج)، وفرك واحد لترجمة العقد. علاوة على 10 فرنكات إلى الصندوق البلدي، و5 فرنكات مقابل خدمة الحراسة التي يقوم بها الحرس البلدي. والمعروف أن هذه الرسوم والإتاوات، تضاف إلى الأعباء والواجبات المالية التي تقدمها العائلة بناء على مقتضيات الشريعة الإسلامية أو الأعراف والتقاليد المحلية.

2. في جميع التقارير والمقالات الصحفية التي تناولت بالبحث والتقصى مسألة هجرة الأهالي إلى بلاد الشام، ربطت بصورة من الصور بين الهجرة والوضع الأهلي العام، مما ينم في نهاية التحليل عن وجاهة السبب السياسي المتعلق بالمركز السياسي والإداري للمسلمين الجزائريين. أنظر في علاقة الهجرة بالسياسة الفرنسية العامة في الجزائر المقالات التالية :
; La Dépêche Algérienne ,25 nov.1911 ; l’exode des indigènes algériens, le temps 31 oct.1911
أما أهم دراسة /تحقيق حول الموضوع، فقد نشرته جريدة L’Écho d’Oran.

3. هناك هجرات لبعض الجزائريين العاديين، لا تقيد أسماؤهم في سجلات القنصلية الفرنسية أو في الولاية السورية، فالغالب أن الذين يتقدمون للحصول على امتيازات الجنسية هم من العائلات المعتبرة، وبالتالي هناك عددا معتبرا يفلت من الأرقام الرسمية للجزائريين في بلاد المهجر.

أول العائلات الجزائرية التي حفظت أسمائها بآل بني هاشم، وآل بني مرابط، وبني مبارك. كما توزعت مناطق وجود الجاليات الجزائرية على المدن والحواضر التالية : دمشق (وبها الأعيان والقادة المحاربون)، الجليل ذات الطابع الريفي، ومستوطنات في بيروت، صيدا، وحلب...

مسوّغ الدين .. كدافع إلى الهجرة :

لم يكن الدين[1]، هو الدافع الأساسي إلى هجرة الجزائريين إلى البلاد السورية، بل الهجرة نفسها تندرج في ما تمليه المخيلة الاجتماعية للأهالي الجزائريين، وهو التواصل في الانتماء إلى الدولة العثمانية، التي كانت تشجع المغاربة على الفرار من الاحتلال واللواذ إلى بلادها في المشرق العربي والإسلامي[2]، ولعل

---

1. يذكر تقرير لوسياني، الذي شغل منصب مدير شؤون الأهالي بعد الحرب العالمية الأولى باعتباره خبير في قضايا الأهالي والإسلام، أنه، ورغم وجود دوافع وأسباب شتى حملت الأهالي المسلمين على الهجرة، لكن في نهاية المطاف، يبقى الدين هو السبب الرئيسي، وهذا يا يسجله حرفيا : «وفي رأيي، يجب رفض كل الأسباب التي تتعلق بسخط وتذمر الأهالي، أو أن السبب يتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يجتازونها. أن مثل هذه الاعتبارات والأسباب لا تضيف شيئا جديدا عن ظاهرة الرحيل الجماعي عن ما سبق لي أن أوضحته في مقدمة هذا التقرير، أي السبب الديني والسبب السياسي. فالعرب الذين استمعت إليهم وهم يتكلمون في ما بينهم، يطلقون على هذه الحركة اسم الهجرة، كما هي ماثلة في مخليتهم التاريخية، هجرة النبي محمد من مكة إلى المدينة. كما أن الأشخاص الذين قاموا بهذه الرحلة يعرفون بالمهاجرين، إشارة إلى ما جاء في القرآن عن أتباع النبي في هجرته.» Rapport Luciani, p.17

أما تقرير السيد باربيدات Barbedette، المندوب المالي لمنطقة جيجل، فيؤكد بدوره على أن الهجرة التلمسانية تمت لأغراض دينية، وبقية الأسباب الأخرى فمجرد عوامل عارضة. فرغم وجاهة الأسباب الطارئة، كما يسميها، مثل الجفاف، الفقر، نقص المحاصيل، وغلاء المعيشة إلا أن في نهاية المطاف، يبقى السبب الوجيه والقار هو الشعور الديني المشترك بين جميع سكان العالم الإسلامي. فكل أجزائه تتلاحم، وتنجذب نحو مركز الخلافة الإسلامية. ويقول صاحب التقرير: «إن الواجب القرآني، يمنح قوة هائلة للجان الإسلامية القائمة في القسطنطينية، التي تحصل على دعم مادي ومعنوي من الحكومة العثمانية، بقصد تيسير سبل الهجرة». ص. 5، 4 من خلاصة التقرير الذي قدمه الحاكم العام للجزائر إلى وزير الداخلية الفرنسي .أنظر : Le Gouverneur Général de l'Algérie à M. Le ministre de l'intérieur, service de l'Algérie, Paris. Emigration d'indigènes de la région de Tlemcen en Syrie.AOM, 9H/104.

2. تظهر بعض التقارير الفرنسية وتشير إلى أن الهجرة الجزائرية تتم في الغالب لأسباب دينية، أي تعقلهم بأرض الإسلام والخلافة الإسلامية في تركيا، وهذا صحيح بمعنى ما وليس بكل المعاني، لأن التحليل التاريخي يكشف ويؤكد دائما، وفي نهاية المطاف على أن